الجلسة الثامنة والتسعون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 15 رمضان 1421(2000/12/12)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : 5 ساعات و6 دقائق ابتداء من الثامنة والربع مساء.
- **جدول الأعمال** : الدراسة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2001.

❖❖❖

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

المستشارين المحترمين،

نعلن عن افتتاح هذه الجلسة، وكما في علم المجلس الموقر أن التدخلات العامة حول مشروع القانون المالي سنة 2001 قد انتهت، ونستهل هذه الجلسة بالإستماع لرد السيد وزير الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة على تدخلات السادة رؤساء الفرق، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل المتدخلين وممثلي الفرق الذين من خلال تدخلاتهم، في الواقع أبرزوا وبينوا عنايتهم بالقانون المالي وبدراسة المضمون، أريد أن أشكرهم مع اختلاف اتجاهاتهم وأنوه بالعمل الذي قاموا به وقمنا به جميعا داخل اللجنة المختصة وكذلك بداية عمل في هذا الجمع العام الموقر. من خلال ذلك أريد أن أؤكد أن الحكومة لها اهتمام وتريد أن تثقوا باهتمامها بخطاباتكم، باقتراحاتكم، بآرائكم ولها نوعية إنصات خاص بالنسبة للمستشارين اعتبارا لخصوصية مجلس المستشارين، وباعتبار كما قال بعض السادة المستشارين أنه مرتبط بالميدان، مرتبط بالحياة الإقتصادية والإجتماعية، ومرتبط كذلك بالتطلعات ديال الشعب المغربي وبطبيعة الحال هناك من يريد أن يعبر حتى على بعض الأحلام وكم نتمنى أن نعبر على هذه الأحلام ولكن في نفس الوقت أن نأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات كذلك.

من المؤكد أن هذه الخصوصية مرتبطة بكونكم تستمعون إلى الرأي العام المغاربي في كل مكوناته في البوادي في الحواضر في المجالات الإقتصادية، الصناعية، التجارية، الحرفية في المجتمع في عمقه، في الطموحات المشروعة للطبقة العاملة، في كل ما يروج داخل الجهات والأقاليم التي تمثلونها. الحكومة من خلال مناقشتها ومتابعتها معكم في اللجن المختصة ومنها اللجنة المالية، عملت من أجل: أولا تقوية عملكم أي تقوية دور المراقبة، تقوية دور المتابعة وجعل أن المناقشة بين الحكومة وممثلي البرلمان تتسم بكثير من الشفافية والوضوح، ومن هنا تأتي أهمية الوثائق التي توزع عليكم سواء مصاحبة للقانون المالي أو التي تعطي فكرة عن تطور الوضع الإقتصادي بالبلاد والإجتماعي أو التي تعطي فكرة كذلك عن وضع وأوضاع المؤسسات العمومية أو التي تعطي كذلك فكرة عن مختلف المرافق المسيرة من طرف الدولة، وهذه الوثائق هي في الواقع أدوات عمل يمكن للبرلماني أن يستعملها ليس فقط لمناقشة القانون المالي، ولكن أكثر من ذلك للقيام بعمله لمراقبة الحكومة طوال السنة.

ويمكن أن أقول بأنه في اللجنة التي أعمل فيها باسم الحكومة، كان العمل جديا، فالحكومة بطبيعة الحال تستمع، وتنخرط في الاقتراحات والتعديلات التي ترى بأنها مرتبطة وتحترم المنطق وإطار وتوازنات القانون المالي. المؤكد أنه عندما نبرز أحيانا بأنه من الضروري احترام الفصل 51 من الدستور بمناسبة تقديم بعض التعديلات، ففي الواقع الإبراز هو ليس لأن الحكومة عليها أن تحترم، الدستور يجب أن يحترمه الجميع، وهذا الفصل هو من الفصول الأساسية الذي يقر أسس التوازن بين السلط، بل في الواقع منطقه الإقتصادي والمالي تقمصه الدستور ، مامعنى ذلك؟ لأنه المنطق

الإقتصادي والمنطق المالي طبيعي لا يمكن للإنسان في نفس الوقت يطلب مثلا تخفيض ضرائب ويطلب في نفس الوقت الزيادة في النفقات، هذا لا يمكن حتى من ناحية المنطق الإقتصادي والمالي أن يقبل، وبالتالي الدستور لم يعمل إلا على تقمص هذا المنطق الإقتصادي كما هو الحال في العديد من الدول، هذه مجرد ملاحظة، ولكن يمكن أن أقول لكم بأنه وأنا أؤكد بأن العمل داخل اللجنة لم يتسم بأي تباطؤ، بأي تأخير وهذا شيء إيجابي، أؤكد لكم بأن الإقتراحات والتعديلات التي قدمت سواء انخرطت فيها الحكومة وهي أساس من الأغلبية أو لم تقبلها وهي بالأساس من المعارضة، ولكن الحكومة تنصت إليها ويمكن أن توظف دائما بعضها سواء كان اقتراح أو تعديل في فترات معينة على أساس أن تتطابق- بطبيعة الحال- مع المنطق العام للقانون المالي.

لكن مع هذا التقدم الذي حصل، لابد أن أؤكد بأنه الملاحظة شخصية نعتقد بأنه مازلنا محتاجين إلى مزيد من التنسيق بين المجلسين، تنسيق سياسي، وهذا التنسيق لا يمكن أن يكون إلا داخل الفرق، طبعا عندما قدمت التعديلات في مجلس النواب أنا شخصيا شعرت بأن جزءا منها كبير جاء من عندكم لأنه سياسيا وهي تعديلات لا يمكن أن تأتي إلا من عندكم من ناحية الموضوع ولكن لا يمكن عمليا أن نتقدم تطبيقا حتى للتوجيهات الملكية السامية إذا لم يحدث هذا التنسيق الضروري من أجل التحكم في آليات العمل السياسي في بلادنا. المهم أريد كذلك في هذه المقدمة أن أتوجه إلى الأغلبية وأؤكد لها اعتزازنا بعملها لأن الأغلبية في الفترة التاريخية الحالية ليست أغلبية طبيعية فقط، فنحن نعتز بعملها ليس فقط لأنها تساند الحكومة ولكن لأنه في العمق هي تلعب الآن واحد الدور تاريخي وأساسي ويجب على مكونات الأغلبية أن تعرفها، من خلال أنها هي أغلبية سياسية وهذا شيء جديد لأنه من قبل لم تكن عندنا هذه النوعية ديال الأغلبية، وهي تلعب دورا تاريخيا لأنها هي التي تحمي مرحلة الإنتقال الديمقراطي الضروري من أجل تقدم بلادنا، ومن طابعها التعددي سليم بطبيعة الحال لأنه هو الذي يتطابق مع مرحلة الإنتقال الديمقراطي هي من المؤكد شاعرة بنوعية المرحلة، هذه المرحلة مثقلة بمخلفات تدبير غير سليم كان في الماضي، وفي نفس الوقت مرحلة تحمل طموحات مشروعة ومن الطبيعي أن السياسة الإقتصادية والإجتماعية والمالية طموحها أنه في نفس الوقت يجب أن تجيب على العنصرين أي أن تعمل على حل المشاكل الناتجة عن المخلفات، وفي نفس الوقت أن تعمل على الإستجابة للطموحات، وهذا ليس بالسهل ولكن من المؤكد من الضروري.

كذلك من الأشياء التي نفتخر بها إن هذه الأغلبية وهذا شيء جديد في المغرب تريد أن تكون قاطرة محاربة الفساد، قاطرة محاربة الزبونية، قاطرة محاربة اللوبية، قاطرة محاربة الارتشاء، هذا شيء جديد والحكومة هي حكومة التوجه الديمقراطي لا يمكن إلا أن تصفق لهذا النوع من العمل السياسي، فقاطرة كذلك لمحاربة التدبير العشوائي، فكذلك الأغلبية رافعة لشعار الدفع بالتوجه الديمقراطي والدفع بالعمل على احترام حقوق الإنسان، هذا كله مصدر بالنسبة لنا مصدر اعتزاز لأن الحكومة وهذه الأغلبية نعتبر أننا في خندق واحد، نحمل مشروعا تاريخيا يتجاوز حتى نحن لأنه نرتبط بمستقبل المغرب وهو يدخل في هذه الألفية بكل تحدياتها، تحديات العولمة التي لا يجب أن نستصغرها بطبيعة الحال، ويجب أن نتسلح وهي تفرض وجودها على الجميع في العالم لكي نجد لها الأجوبة الضرورية حتى لا تهمش بلادنا بطبيعة الحال. طبعا هذا المشروع التاريخي يواجه صعوبات اقتصادية نظرا- نقولها بصراحة- لأنه السياسة الحقيقية هي قول اقتصادنا يتسم بهشاشة ارتبطت لعدة عقود، وهشاشات قطاعية، هشاشة في التدبير، هشاشة فكرية الشيء الذي يجعل بأنه مازال لحد الآن ما عندناش واحد القطاع خاص قوي ومنيع قادر بأن يلعب دوره أساسا.

كذلك عندنا صعوبات واضحة من الناحية السياسية لأنه هناك من يريد أن يقاوم هذه القفزة النوعية للإنتقال الديمقراطي وديال التناوب ومن يريد أن يرجع البلاد الى الوراء، لكن المغرب يعيش بتفاؤل كبير هذه المرحلة الإنتقال القوية اعتبارا لوجود إرادة ملكية سامية الراسخة من أجل تقدم البلاد وتطوير البلاد وتحديث البلاد وترخيص ثقافة التضامن وترخيص ثقافة الفعالية، هذه التوجهات الملكية هي مصدر إلهام ومنحدر توجه بالنسبة للحكومة، كذلك هناك حكومة تجد نفسها بطبيعة الحال في تناغم تام مع الإرادة الملكية السامية، لأنها هي نفسها

هذه الحكومة وليدة تطور ديمقراطي ونظال ديمقراطي ببلادنا، هي وليدة عهد جديد، وليدة هذا العمل الذي قامت به مدة عدة عقود القوى الحية في البلاد سواء كانت سياسية أو كانت نقابية أو كانت حقوقية أو كانت ثقافية. أريد كذلك أن أشكر السادة ممثلي المعارضة، ويمكن أن أقول بأنه في اللجنة التي أتكلف بالحضور فيها باسم الحكومة بأن المعارضة قامت كذلك بدورها، طبعا دافعت على منطقها، دافعت على توجهاتها، على آرائها كل ما أتمناه شخصيا هو من أجل مصلحة بلادنا أولا أن عمل هذه المعارضة يصبح له صدى في البلاد وفي المجتمع لأنه هذا شيء مفيد بالنسبة لمرحلة الانتقال الديمقراطي وبمنطق التناوب في حد ذاته.

المهم أنه نحن الحكومة سنصفق لكل من أراد كان في المعارضة أو في الأغلبية أن يكون معنا لمحاربة الفساد، أن يكون معنا لمحاربة التدبير غير السليم، أن يكون معنا من أجل تقديم وتطوير المشروع الديمقراطي ومشروع حقوق الإنسان، أن يكون معنا من أجل تقوية دور الحكومة وتقوية دور البرلمان، وتقوية دور مؤسسة الوزير الأول، لأن هذا شيء مهم بالنسبة للتطور الديمقراطي في البلاد وتقوية العمل من أجل احترام القانون واحترام توسيع مجال الحريات العامة.

السيد الرئيس،

وأنا أتتبع المناقشة وسأعمل بأن لا أعيد الكثير من الأشياء وإن كان مضطر، بطبيعة الحال- لأن الموضوع هو نفس الموضوع طرح وما الجديد في هذا القانون المالي؟

بكامل الصراحة وبكثير من الإطمئنان يمكن أن أقول لكم بأنه هناك فيه الجديد، فيه بطبيعة الحال إمتدادات لأنه لابد من امتدادات اللي هي تأدية أجور الموظفين هاذي 42٪ من الميزانية، هي إرجاع الديون، هي نفقات المقاصة، هي النفقات الضرورية وهي الجزء الأكبر، ولكن فيه جديد ولذلك كل من أراد أن يبحث على صفة وإن كان ليس بالضروري أن نعطي صفة يمكن أن نقول أنه.

السيد رئيس الجلسة:

رجاء عدم تشغيل الهاتف المحمول.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

هذا القانون المالي هو امتداد لقانون 6 أشهر الأخيرة باعتبار أنه قانون مقاومة الإكراهات وسأرجع لهذه النقطة وكون أن البلد قادرة على مقاومة الإكراهات المتعددة والتي التقت في نفس الوقت ماعدا بعض، فيمكن أن نقول بأن البلد يمكن أن تثق في نفسها، إذن هو قانون الثقة في النفس وفي نفس الوقت قانون يسعى لخلق شروط التنمية المستديمة، لا أقول بأن في هذه السنة ستكون تنمية مستديمة ولكن الشروط هي شروط بنيوية أي مرتبطة بالمدى المتوسط والمدى البعيد، إذن هذه الميزانية هي ميزانية مواجهة الإكراهات، طبعا في الكثير من الأحيان هذه الإكراهات تفرض نفسها، هي جلها لها طبيعة بنيوية ولما أقول طبيعة بنيوية، هذه ماشي غير عبارة صغيرة، معنى أنه يصعب التغلب عليها بآليات ظرفية، يصعب التغلب عليها في سنة، بل بكامل الصراحة حتى في أكثر من عشرين سنة، ولكن المهم هو أن نطور بلادنا هذا هو البنيوي، البنيوي هو ماهو عميق لا يمكن أن نقول بأنه من سنة إلى أخرى سنغير السياسة الفلاحية ببلادنا، ولكن يمكن أن نقول أنه منذ الإستقلال إلى الآن لم نتقدم في حل المشكلة الفلاحية في المغرب.

ولذلك بطبيعة الحال لما توالت سنوات الجفاف لم نكن مسلحين بطبيعة الحال لمواجهة هذه المعطيات، وبالتالي فالمهم بالنسبة لنا أن نبحث على وسائل جديّدة، طبعا إكراه الجفاف واجهناه وعلى عكس ما يمكن أن نقول واعتبارا لكل عمليات محاربة الجفاف التي عرفتها بلادنا في السنوات الأخرى يمكن أن نقول بأنه تقييمنا لعملية محاربة الجفاف كانت إيجابية وخلقت عملا، وزرعت مداخيل، وبالأساس طوقت الهجرة التي كانت منتظرة الهامشية المرتبطة بالأساس بعملية الجفاف، المهم بالنسبة لنا هو العمل الآن من أجل التفكير انطلاقا من هذه الإشكالية التي واجهناها في هذه السنتين المتتاليتين، ملي تيكون جفافين متتاليين تيكون بطبيعة الحال الفاتورة أكبر بالنسبة للعالم القروي وبالنسبة للبلاد كلها لأنه ليس المهم كما قيل في بعض الخطابات أنها لا تمس إلا 20٪ أو 17٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، يجب أن نقول بأنها تمس أكثر من 50٪ من السكان ومن هنا يأتي ثقلها على التجارة وعلى النقل وعلى وعلى مداخيل كذلك الخزينة العامة، هذا إكراه بطبيعة الحال

يمكن أن نقول لأن الإمتحان كان صعبا بأن خصصت له اعتمادات كبيرة كان لو لم تكن لخصصت لأشياء أخرى قد تكون أكثر إفادة، ولكن الإفادة أكثر هو مواجهة المعضلة المطروحة.

مشكلة الأورو بطبيعة الحال، البلاد طبعا كما تعلمون كما قلنا عدة مرات المشكل ليس مشكل الدرهم، المشكل هو العلاقات ما بين الأورو، وبين الدولار، ومن مصلحتنا ومن مصلحة حتى المقاولات المصدرة أن يبقى الدرهم واقف على رجليه، فنحن بطبيعة الحال العلاقات بين العملتين العملاقتين ستتغير لصالح الأورو، بطبيعة الحال هذا يخلق متاعب، هذا شيء أعترف به لبعض المصدرين ولبعض المقاولات وهذا يؤثر كذلك حتى على العاملين من الطبقة العاملة الذين يعملون داخل هذه المقاولات، ولكن من الأحسن أن نعمل على تدبير هذا الملف بعقلانية وبشكل بيداغوجي، من الأحسن أن نقوم هذه الأوضاع وأن نعمل أولا وقبل كل شيء على تحسين إنتاجية المؤسسات، لأنه العمل ملي تتكون الصعوبات صاحب المعمل يعمل على تحسين إنتاجيته من أجل مواجهة هذه الصعوبات على أساس البحث كذلك على أسواق أخرى خارج أوربا، بطبيعة الحال الأسواق الأوربية تبقى هي الغالبة ما يمكنش نقولو ماغاتكونش لأنه العالم تنعرفوه والجغرافية تنعرفوها، ولكن مع ذلك يمكن أن نقول بأنه من المؤكد أن الأشياء ستتغير، ولكن يجب أن لا ننتظر أن تتغير، يجب كذلك على المؤسسات أن تعمل على تحسين تدبيرها الداخلي من أجل أن تستفيد في الوقت الذي ستتغير فيه الأوضاع.

من طبيعة الحال أسعار النفط كلفة كبيرة ولماذا الكلفة كبيرة؟ ليس لأن الأسعار ارتفعت دوليا، لا، لأنها لما ارتفعت دوليا الكلفة هي على الميزان التجاري وعلى ميزان الأداءات، ولكن الكلفة كبيرة لأنه من غشت 1999 الى شتنبر 2000 الحكومة المغربية لم ترفع من أسعار المشتقات النفطية على عكس ما حدث في كل دول العالم، حتى الدول النفطية، حتى الجيران نتاعنا اللي عندهم النفط واللي المداخيل عندهم تزايدت، احنا لاعتبارات سياسية ولا عتبارات إجتماعية ولاعتبارات مرتبطة بالجفاف لم نرفع، الكلفة هي 3 مليار درهم على الخزينة العامة أن تؤديها، وكل واحد يستعمل سيارته وكل واحد له معمل يجب أن يعرف بأن الدولة تعين تلك السيارة اليوم، عمليا لأن السعر الذي نشتري به البنزين اليوم هو أقل من السعر الذي يجب أن نشتري به، بل أكثر من هذا عدم رفع هذه الأسعار المشتقات أقولها بكامل الصراحة هو ضد القانون، لأن القانون كان يفرض علينا أن نرفع قيل في بعض التدخلات أنه لما كانت الأسعار تنقص واش نقصتو؟ هذه الحكومة نقصت 7 مرات في سنة 98 بطبيعة يجب أن لا ننسى ذلك ومداخيل الخزينة لم تزد في السنوات التي وقع فيها الإنخفاض، لم تزد أبدا لأن الآلية اللي عندنا الآن مافيهاش الزيادة، ماتزادتش المداخيل، من الذي استفاذ؟ المستهلك والمنتج في ذلك الوقت، وبالنسبة للأسعار الدولية أقولها بكامل الصراحة ما يزال الآن المستهلك والمقاولة تستفيد لأن الأسعار اللي عندنا هي أقل بكثير من أسعار البلدان الغير منتجة للنفط، البلدان اللي عندها أسعار أقل منا هي البلدان اللي عندها نفط، حتى هذيك البلدان الآن بدأت تترفع في الأسعار ديال المشتقات النفطية.

فلابد بطبيعة الحال أن نعتبر إكراهات المديونية، طبعا المديونية تغلبنا عليها خارجيا، الأرقام تعرفونها ونفتخر بذلك والإعتبار للصورة ديال المغرب واعتبار كذلك للمبادرات الديبلوماسية الكبرى التي قام بها المغرب، خاصة مع فرنسا ومع إسبانيا والآن مع إيطاليا، وغادي نرجع لألمانيا كذلك بالنسبة للزيارة الأخيرة ديال السيد الوزير الأول. طبعا كاين اللي قال المديونية الداخلية ارتفعت، ارتفعت بالنسبة اللي كانت، ولكن لما نجمع، هذا هو المهم من الناحية الإقتصادية- المديونية الداخلية والمديونية الخارجية ونجمعهم الاثنين ونقارنهم مع مجموعة المديونيتين من قبل نرى بأن ثقلها ينقص سنة بعد سنة وهذا هو اللي مهم، وحتى إيلا بغينا باش نقولها بكامل الصراحة ننقص من المديونية الداخلية، وأنا أتمنى ذلك كمكلف بالمالية لا يمكن أن نقوم بذلك إلا إذا نقصنا من النفقات بالأساس، وأنتم تعرفون أنه هناك بعض النفقات التي يصعب أن ننقص منها، لذلك الهامش على أي حال ولكن يمكن أن نقول بأننا الآن عرفنا هذا الطريق ديال التحكم في المديونية، هناك إكراهات ونقولها ديال مساندة المؤسسات العمومية، عندنا مؤسسات عمومية نظرا لم تتحكم في تدبيرها بشكل سليم مدة سنوات الفاتورة الآن نؤديها، هل تعرفون بأنه سنويا الحكومة هي التي تؤدي ديون المكتب الشريف للفوسفاط؟800 مليون درهم كل سنة، هل تعرفون بأن ديون

كذلك المكتب الوطني للكهرباء الحكومة هي التي تؤديها؟ وطبعا مؤسسة القرض العقاري والسياحي لابد أن نساندها، لأنه إيلا ما ساندناهاش سنخلق مشاكل، لابد أن نساند كذلك المؤسسة ديال القرض الفلاحي، لابد أن نساند كذلك المؤسسات ديال السكن والسكن ديال الدولة، واش غادي نجلسو، طبعا أنتم حقكم تراقبوا وتتكلموا على الماضي، بالنسبة لنا حنا نصفقو لكم المراقبة، ولكن بالنسبة لنا يجب هذه المؤسسات تقف على رجليها باش تبقى حاضرة تلعب دور أساسي في الدورة الاقتصادية، إذن هذا إكراه كذلك.

كاين تحملات مالية، مانسميهاش إكراه لاعتبارات سياسية، تحملات مالية يفرضها تصالح البلاد مع ماضيه كذلك، المطرودين المفصولين الموظفين في إطار الحوار الإجتماعي بدأت ترجع لهم حقوقهم، ثم ملف حقوق الإنسان مصالحة مع الماضي كذلك، القانون الماضي الحالي أعطيت بداية التعويضات وهي بطبيعة الحال مهمة، وفي القانون المالي الآتي ستعطى تعويضات أخرى- بطبيعة الحال- وتنعطيو في الأرقام بأنه هي جد مرتفعة، ولكن على أي حال. فلذلك هذه الإكراهات وكاين اللي قال الإكراهات معروفة، ولكن مايمكنش نقولو غير كلمة معروفة، الإكراهات معناها اقتطاع أموال كان من الممكن أن نستعملها في الإستثمار ولكن من الضروري أن نستعملها أولا للحد من الإكراهات لأن إيلا ما حديناش من هذه الإكراهات غادي تولي النتائج سلبية حتى على الإيجابي، لذلك لابد مواجهتها هي الأولى، وأنت تواجهها باش يمكن الإيجابيات يتصاوبوا من بعد.

الحمد لله وهذا شيء أساسي واستثمار أساسي، صورة البلاد في الخارج أكثر من جيدة بالمقارنة مع أوضاعنا الإقتصادية، بالمقارنة مع أوضاع البلدان المتشابهة بنا، واحتراما لهذه البلدان لن أذكرها، وهذا ناتج بطبيعة الحال على المبادرات الملكية السامية، ناتج بطبيعة الحال عن الزيارات التي قام بها صاحب الجلالة وهي أساسية بطبيعة الحال، ناتج على أنه السيد الوزير الأول والحكومة حاضرة ديبلوماسيا وتلك الديبلوماسية هي لصالح القضية الوطنية بطبيعة الحال، لصالح بطبيعة الحال التطور الإقتصادي لبلادنا.

الآن أصبح لنا حضور أكثر في أمريكا اللاتينية، أصبح عندنا حضور أكثر في إفريقيا، عندنا حضور أكثر حتى في البلادن الأوربية، هل تعرفون أنه لما زار السيد الوزير الأول ألمانيا كان أول وزير أول منذ ثلاثين سنة وأول وزير أول وحتى الوزير الأول الذي زار منذ ثلاثين سنة مادارش زيارة دولة، أول مرة ألمانيا تستقبل الوزير الأول، وفي هذه الزيارة أنا أريد- غير بما أنها أخيرة- أن أبرز أهميتها، أولا ألمانيا، المستشار الألماني اقترح تأسيس لجنة اقتصادية مشتركة، قد نعتبر بأن هذا شيء بسيط، بالنسبة لألمانيا ليس بالشيء البسيط شي كبير جدا، ماموجود مع أي بلد عربي الآن ماموجودش، هذا بالنسبة لهم مع بلد اللي ما عندوش علاقات كبيرة معه، هذه قفزة نوعية وداخل هذه اللجنة وقع الاتفاق باش غادي نتحدثو على التعاون وعلى المديونية، وغادي نحللو كذلك مشكل المديونية وإن كان هي محدودة مع ألمانيا لأنه ماشي بحال فرنسا ولا إسبانيا ولا بلدان أخرى، ولكن هم متفقين عليها.

هل تعرفون بأنه الآن مثلا يقال بأن السياحة الألمانية تتوجه إلى أكادير؟ منذ ثلاثين سنة لحد الآن ليس هناك فندق ألماني واحد في أكادير، فكيف يمكن والألمانيين يصدرون 40 مليون سائح في السنة وهو أكبر مصدر في العالم؟ كيف؟ ماكايناش حتى فلذلك الاتفاقية التي وقعت مع مستثمر هي رسالة أساسية- بطبيعة الحال- وستتبعها في الأيام القادمة كذلك استثمار داخل أحد البنوك المغربية الأساسية من طرف بنك ألماني وهناك كذلك مشاريع استثمارية أخرى، فلذلك إضافة أنه هذه الزيارات الملكية أو على مستوى الحكومة كذلك هي وسيلة للدفاع على ملفنا الأساسي، ووسيلة لنلعب دورا أساسيا في القضية الوطنية وبالنسبة للقضايا العربية المصيرية. الحمد لله المغرب قادر على أن يلعب دورا، هذا المساء بل في هذا الوقت الرئيس الفلسطيني حاضر معنا، وهو الآن في اجتماع حضرته قبل أن آتي الى هنا، اجتماع مع رجال الأعمال المغاربة من أجل خلق آلية تضامن مع العامل ومع المزارع الفلسطيني.

بعض التدخلات تكلمت على فرضيات في هذه الميزانية، يمكن أن أقول بأنه فرضيات واقعية ليست اعتباطية، سنة فلاحية متوسطة هذا ما نتمناه ويمكن أن نقول بأنه لا يمكن إلا أن نقول مانتمناه بطبيعة الحال، ولكن متوسطة ماشي أكثر من هذا، وسعر النفط اللي اخترنا هو اللي اختار العالم كامل لأنه معروف، ماشي احنا معروف،

التوجهات الممكنة ليست مؤكدة لأنه لا نعرف كيف تتطور الأوضاع الدولية في الشرق الأوسط أو غيرها ولكن طبعا نعرف بأنه الفوسفاط أسعاره لن ترتفع في السنة القادمة ولكن أدخلناها، نعرف مداخلينا الضريبية الجمركية (نعرف يعني كل الفرضيات معروفة).

بالنسبة لعملية فتح رأسمال اتصالات المغرب طبعا هي أساسية بالنسبة للقانون المالي الذي يمكن أن أقوله هو ما قلته في اللجنة لأن الدولة تقوم بتدبيرها في إطار تطبيق مقتضيات القانون وبأن تدبيرها سيكون بالشفافية التامة وبأن العملية بدأت يوم 20 أكتوبر وستنتهي يوم 20 دجنبر، هذا ما يمكن أن نقوله ولكن أوكد بأن كل الأشياء ستكون في إطار الشفافية.

هذه الميزانية ميزانية دافعة للحركية الإقتصادية أولا وقبل كل شيء عن طريق استثمار الدولة، استثمار الدولة ما معناه هو استثمار الوزارات هواستثمار صندوق الحسن الثاني ولات آلية جديدة ولم يكن من قبل هو استثمار المؤسسات العمومية والجماعات وكذلك الصناديق، لكن بجانب هذا داخل القانون كما تعلمون إجراءات تحفيزية لبعض القطاعات الإنتاجية أو إجراءات قطاعية وإجراءات كذلك تحفيزية بالنسبة للبورصة، بالنسبة للبورصة هي سوق لا تنتظر، ويجب أن لا ينتظر أحد من الدولة أن تتدخل في هذا السوق وإلا على أي حال سيكون هذا شيء عبث ولكن كل ما يمكن للدولة أن تقوم به قامت به في هذا المجال، وبالنسبة لهذه الميزانية لها بعد اجتماعي ليس فقط لأن 47٪ من الميزانية توجه إلى الوزارات الاجتماعية، ليس فقط لأن 68٪ بل المناصب المحدثة هي مخصصة لهذا القطاع، ولكن لأن سنعمل على تطبيق مقتضيات الحوار الإجتماعي خاصة فيما يخص الترقية الإجتماعية والترسيم المزيد ومن تفعيل آلية تشغيل العاطلين الى آخره وسأرجع الى هذه النقط بسرعة، هي ميزانية هاجسها الأساسي هو متابعة حماية العالم القروي، والعمل أكثر من هذا على تأهيله خلال الشطر الثالث لمحاربة الجفاف ومن خلال التفكير معكم بطبيعة الحال، ومع كل المختصين من أجل وضع أسس سياسة فلاحية جديدة. بطبيعة الحال هنا غادي نرجع لأثمان الكازوال التي لم تتغير هي أساسا بطبيعة الحال أداة لتقوية وحماية العالم القروي. إضافة أن من الآليات التي لم نتحدث عليها في هذا القانون المالي ولم يشر إليها أحدا أن خلقت داخل هذا القانون المالي آلية تحفيز التصدير، تصدير الحوامض والبواكر خارج أوربا.

لاحظت كذلك في بعض التدخلات، خاصة من ممثلي المعارضة أحيانا حتى من الأغلبية أن هناك انطلاقا من القانون المالي البحث عن ما قامت به الحكومة، فإن سمحتم السيد الرئيس سأحاول أن أجيب على هذا السؤال كذلك لأنه يجب أن نذكر لعل الذكرى تنفعنا كلنا وتنفع المومنين، لن أتحدث على المجال السياسي أو حقوق الإنسان أو الديمقراطية الى آخره، سأبقى في الإطار المرتبط بطبيعة الحال بالقانون المالي، فيمكن أن نقول بأنه انطلاقا من القوانين المالية التي وضعت أنه هناك عدة أشياء قمنا بها ونقوم بها في إطار:

1 - مصاحبة المقاولة المغربية لتقوية مكانتها.

2 - العمل على ترسيخ البعد الإجتماعي الحاضر.

3 - العمل على دعم العالم القروي.

4 - أخيرا وهذا شيء مهم وهو كيفي العمل على إخراج بعض الإصلاحات الأساسية الى الوجود.

بالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بمصاحبة المقاولة أو مصاحبة الإقتصاد الوطني، يجب أن أذكر من جديد دور الاستثمار العمومي الذي ارتفع بشكل ملحوظ أكثر بكثير مما كان من قبل من 98 إلى الآن، سواء عن طريق الميزانية أو عن طريق الصناديق المختصة مثلا بالنسبة لوزارة التجهيز أو وزارة الفلاحة أو وزارة حتى الثقافة، أخذت أمثلة مختلفة بالنسبة لأهمية الوزارات من ناحية الاستثمار، إضافة الى صندوق الحسن الثاني الذي يعطي بعدا أساسيا. في نفس الوقت عملنا على الحفاظ على الإستقرار الماكرو اقتصادي والتحكم في التضخم، السنة الفارطة العجز لم يكن في آخر الأمر إلا ٪0.7 والتضخم لم يكن في سنة 99 والتضخم لم يكن إلا ب٪0.7 هذا شيء أساسي بالنسبة للقوة الشرائية كذلك ديال العاملين، وطبعا كاين جو ديال تبني الحوار والتشاور، طبعا المعطيات اللي مخصصة للمقاولة

يجب أولا أن نفهم هي ليست أشياء تعطى لمقاولة من أجل المقاولة أو للوبيات التي هي بالأساس أشياء تعطى من أجل خلق تعاقد مع المقاولة ككيان إجتماعي، مع المقاولة ككيان مواطني بالأساس، ففي هذا الإطار مثلا أعيد النظر في الصفقات العمومية، خرجت للوجود الآن المحاكم التجارية، ويجب العمل على تفعيلها، نعمل على إعداد ميثاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة، نعمل وبدأنا عمليا بإنشاء مقاربة جديدة في مجال الإستثمار من خلال اللجنة التي يترأسها الوزير الأول والتي قامت بأشياء أساسية من أجل جلب استثمارات مهمة وكذلك خلق هذا الشباك الموحد على مستوى العمالة والجهة كما بشر به جلالة الملك في إحدى خطبه.

عملنا الآن على توفير دليل متعلق بالإجراءات ديال المستثمر، إصلاح الجمارك اللي كان مطروح من قبل نصا وممارسة، العمل على تنفيذ الإصلاحات في مجال الإتصالات لأن الإصلاحات في مجال الاتصالات أدت إلى نقصان في الكلفة، لصالح من؟ لصالح المستهلك ولصالح كذلك المقاولة، سواء بالنسبة لما حدث بالنسبة للخط الثاني أو بالنسبة للتطور الذي عرفته هذه المؤسسة، هناك بطبيعة الحال كل سنة إجراءات جمركية وجبائية، ولكن قبل أن نتحدث عليها لا تنسوا ولا يجب أن تنسى المقاولة المغربية عملية التأهيل الجبائي في سنة 98 لأنها مصدر التعاقد ما بين الدولة وما بين المقاولة، يجب أن لا ننسى كذلك بأن القضية التي كانت تسمى من قبل متأخرات الخزينة العامة ما بقاتش الآن متأخرات للخزينة العامة، مابقى أحد تيسال الفلوس للدولة بحال من قبل، وهذه نقطة أساسية بطبيعة الحال للمؤسسات.

يجب أن لا ننسى كذلك القرار الذي اتخذ في القوانين المالية وفي هذا القانون هذا يتعلق بتخفيض الحد الأدنى للاستثمارات المؤهلة للاستفادة من الإعفاء عن الإستيراد على مواد التجهيز من 500 مليون الى 200 مليون درهم، يجب أن لا ننسى القرارات ولا القليل الذين أبرزوها تقليص كلفة الكهرباء في 98 ب٪9 وفي سنة 2000 ب ٪17 ابتداء من نونبر بالنسبة للصناعات، وبالنسبة للفلاحة، يجب أن لا ننسى كذلك التدابير الجبائية الهادفة الى تخفيف الكلفة عن المقاولات في إطار تكوين احتياطات معفاة لصالح المقاولة المعدنية في إطار تخصيص احتياطات الاستثمار جزئيا أو كليا لعملية البحث والتنمية، في إطار تشجيع المقاولات الفردية لتصبح شركات في إطار دعمها من أجل إعادة هيكلتها.

يجب أن لا ننسى تشجيع إعادة تقييم الحسابات الختامية، كذلك يجب أن لا ننسى القرار الهادف الى الإعفاء من الضريبة على الشركات لخمس سنوات بالنسبة للفنادق بالنسبة للمعاملات بالعملات الأجنبية، وكذلك القرارات المتواجدة في القانون المالي الحالي لصالح قطاع السياحة، يجب أن لا ننسى كذلك تخفيض النسب الضريبية لفائدة المقاولات المتواجدة بالمناطق الحرة للتصدير وإلغاء واجب التضامن الوطني سواء على الأراضي الغير مبنية أو بالنسبة للضريبة على المباني أو بالنسبة للضريبة على الأرباح العقارية أو بالنسبة للضريبة على الشركات، كذلك يجب أن نسجل أهمية تخفيض السقف لاحتساب السومة الكرائية من 100 مليون درهم إلى 50 مليون درهم وإعفاء وتوسيع الإستثمارات وكذلك العمل على إلغاء رسوم التنبر على تذاكر النقل، وهذا قرار كذلك عنده طابع إقتصادي ولكن كذلك إجتماعي في حين أنه خلال هذه السنة، وفي داخل هذا القانون المالي وقع إقرار بحق الاسترجاع من La TVA في قطاع النقل ابتداء من 2001، ويجب أن لا ننسى بالنسبة للمصدرين الذين يطلبون التعويض، القرار ديال استرداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالطاقة لفائدة المقاولات ويجب أن لا ننسى في هذا القانون المالي، وفي القانون الذي قبله الإجراءات التبسيطية والملاءمة والهادفة بالأساس إلى خلق جو من الشفافية بين الملزم والإدارة.

لكن القرارات لا تهم فقط المعطيات الضريبية، بل تهم معطيات أكثر، خاصة تهدف إلى تحسين ظروف تمويل المقاولات، عن طريق النقص من مستوى المتأخرات التي ذكرتم، عن طريق الإجراءات التي اتخذت لصالح البورصة من أجل تشجيع جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الدخول الى السوق المالي، كذلك من أجل تمكين خلق جو من التآزر بين العاملين وبين أصحاب المعامل عن طريق تسهيل

إمكانية تحصيل جزء من الأسهم لصالح العاملين داخل المؤسسات، كذلك يجب أن أسجل أهمية السنة الفارطة، احداث صندوق إنعاش الإستثمارات الذي هو ممول من طرف صندوق الحسن الثاني والهادف بالأساس الى إعطاء تسهيلات في المناطق الصناعية والسياحية، هناك كذلك أشياء المقاولين المغاربة لا يستعملونها، هناك خطوط اعتماد خاصة مقدمة من طرف الحكومة الإسبانية، الحكومة الإيطالية، الحكومة البرتغالية يمكن أن تستعمل من طرف المقاولات ويمكن أن تستعمل في إطار المنافسة مع البنوك، هناك بطبيعة الحال آلية الميدا لتي هي كذلك مخصصة للمقاولات، يجب أن لا ننسى كذلك كل ما أعطي في مجال إعادة جدولة ديون المقاولين الشباب، والذي أبرزه بعض السادة المستشارين، ويجب أن لا نستعصغر بل يجب أن نعطي الأهمية لآلية السلفات الصغيرة التي أصبحت اليوم في البوادي وفي المدن تلعب دورا أساسيا في محاربة الفقر، طبعا ما نطلب نحن هو أنه نوع من التعاقد المواطني مع المقاولة المغربية، ولكن في نفس الوقت الحكومة تعرف كل الصعوبات للمقاولة وهي لها عزم لمتابعة مصاحبة المقاولة من أجل تأهيلها حتى تلعب دورا أساسيا.

النقطة الثانية التي تهم الملف الإجتماعي يمكن أن أقول أنه منذ البعد الإجتماعي كان دائما قويا في كل القوانين المالية رغم98 الصعوبات بطبيعة الحال والإكراهات، أنا ما بقيتش تنتكلم عن الإكراهات، أنه لما نقول بأن 47٪ منَ الميزانية يتوجه بالأساس للوزارات الإجتماعية هذا شيء قليل من الدول اللي فيه، لما نقول بأنه نعمل على تنفيذ الحوار الإجتماعي أنه يجب أن لا ننسى بأن هذه الميزانيات هي التي تحملت الشطران الثاني والثالث للترقية الإستثنائية لرجال التعليم قبل أن يعمم ابتداء من يوليوز 2000 على جميع الموظفين، هذه الميزانيات هي التي عملت على مراجعة النظام الأساسي للأطباء والترقية الداخلية لفائدة الصحة ومنحت تعويضات على المخاطر لفائدتهم، هذه الميزانيات هي التي عملت على تسوية وضعية الأعوان المفصولين على أسلاك الوظيفة العمومية، هي التي تحملت الإنعكاسات المالية المترتبة على إغلاق مناجم جرادة والتي لم يهيأ لها من قبل، هي التي أدت إلى إحداث الصندوق الوطني للسكن الإجتماعي لصالح الموظفين الصغار، والذي الآن قررت اللجنة وستقررون بدون شك لأن كان ذلك بالإجماع بأنه التسبيق الذي ستعطيه الدولة للموظفين الصغار سيصل الآن الى 25٪.

بطبيعة الحال الحكومة لا تعتبر كل ماهو إجتماعي إكراها، بل تعتز به بطبيعة الحال، ولكن لابد أن تبرز بأنها اهتمت به بطبيعة الحال، هذا الإطار لأنه المجال الإجتماعي يهم كذلك تحيين تحسين الوضعية المادية للمأجورين، يجب أن لا ننسى بأن القوانين المالية الأخيرة هي التي رفعت الشطر المعفي من الضريبة على الدخل الفردي من 18 ألف إلى 20 ألف، هي التي رفعت الشطر المعفي من نفس الضريبة على الدخل من 35٪ الى 40٪ بالنسبة لمعاشات المتقاعدين، هي التي خلقت أرصدة معفاة للمقاولات المعدنية لتعويض العمال في حالة إغلاق المناجم هي التي خلقت وأقرت إجراءات لرفع الأجور والمعاشات وحددت المبلغ الأدنى للمعاشات في السنة الفارطة في 500 درهم، وعملت على رفع أجور القيمين في المساجد وعملت على رفع الأجور ديال العاملين في الإنعاش الوطني، هي التي بطبيعة الحال أقرت بعدة إجراءات تهم التغطية الصحية منها القرار الذي وافقتم عليه وستوافقون عليه ديال الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة من خدمات طبية وهكذا مطلب كان البرلمان منذ 77 يطالب به، ولكن إضافة إلى ذلك، في إطار التغطية الصحية هذه القوانين التي أقرت إجبارية الإنخراط في نظام التعويضات بالنسبة للموظفين، ونحن نقوم الآن بدراسة أوضاع الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي بتفعيله وتحسين توازنه أنه يجب علينا نحن كلنا الآن أن نفكر كذلك في المتقاعدين لأن عدد المتقاعدين في المغرب سيتزايد من الناحية الديمغرافية وهذا شيء طبيعي، هذه الميزانيات هي التي أحدثت مؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية للموظفين في مجال التربية الوطنية، ونحن الآن نعمل على وضع اللمسات الأخيرة لاستكمال وضع نظام التغطية الطبية، داخل هذه القوانين المالية وخاصة هذا هناك إجراءات لصالح السكن الإجتماعي وخاصة الزيادة في إعفاء المنعشين الذين يلتزمون ببناء 2500 سكن إجتماعي أو 1000 سرير بالنسبة للأحياء الجامعية

وكذلك إقرار داخل هذا القانون المالي بالإعفاء من الغرامات على التأخير بخصوص التقييد في السجلات العقارية للمحافظة العقارية بشرط إنجاز ذلك قبل 1 يناير 2002، وهذا شيء مهم وسيكون لصالح بالأساس الطبقات الشعبية.

إضافة إلى ذلك الواجهة الإجتماعية فيها آليات محاربة الفقر وهذه نقطة أساسية في إطار تفعيل آليات التضامن الوطني وتحسين أداء منظمات التعاون الوطني وإحداث وكالة التنمية الإجتماعية وتطوير السلفات الصغيرة، إضافة وهنا أدخل الى قطاعات تهم العالم القروي وتهم كذلك الإشكالية الإجتماعية، ويتعلق الأمر بالتقدم الحاصل في مجال مشروع الأولويات الإجتماعية في البادية، من التقدم الحاصل في مشروع محاربة الأمية سواء في المساجد أو عن طريق توظيف عمل مؤسسات المجتمع المدني. إشكالية التشغيل طبعا في 18 شهر فقط قانونين ماليين قررا توظيف 34 ألف منصب هذه الأرقام ماكانتش من قبل، ولكن لا أكذب عليكم 34 ألف منصب ماكانتش هذه الأرقام من قبل بطبيعة الحال، لا أكذب عليكم لم نقترح عليكم ذلك من أجل محاربة البطالة، لأن غادي نكونو غالطين ونغلطو الشعب المغربي، اقتراحناها لأن كاين حاجيات ديال إصلاح التعليم، لأنه كاين برنامج ديال إصلاح التعليم غادي ندخلو لو مدة 10 سنوات يجب أن نهيئ له، اقترحناه لأن هناك حاجيات في عدة إدارات معروفة، لكن من المؤكد أن هناك إشكالية التشغيل مرتبطة بمقاربة أوسع من ذلك، مرتبطة بمعدل النمو الذي يجب أن نعمل على رفعه، مرتبطة بتفعيل صندوق النهوض بتشغيل الشباب، بآلية التكوين الإندماجي بالتمرين بمهن الصناعة التقليدية لإحداث المشاتل، هذه الوسائل الجديدة التي يجب ابتكارها ونعمل على ابتكارها، كذلك صندوق دعم بعض الراغبين في إنجاز المشاريع لإعطاء التسهيلات للمقاولين الشباب عن طريق إعفاء من فوائد التأخير الى آخره كما ذكرت.

وفي هذا الإطار، خلال هذه السنة سنبدأ بتفعيل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات هو عنصر أساسي للوساطة في الشغل، تعمل على تشجيع التشغيل الذاتي للشباب عن طريق تشجيعهم على إنجاز استثمارات دون 250 ألف درهم وتنظيم سوق الشغل وإعادة إدماج المفصولين. إضافة إلى ذلك يجب أن لا ننسى التحفيظات الجمركية والضريبية لصالح الخدمات الإجتماعية، سواء تعلق الأمر بقروض الطلبة أو تعلق الأمر بالمعدات ذات الطابع العلمي أو تعلق الأمر بتجهيز مراكز التكوين والمختبرات أو الأدوية المستعملة لمعالجة بعض الأمراض، السكري، الربو، القلب الشرايين، المعدات المستعملة من طرف الجمعيات لصالح المعاقين وكذلك المعدات المستعملة من طرف مؤسسة الوقاية المدنية ومراكب الإغاثة.

هناك طبعا الإجراءات المتعلقة بدعم العالم القروي، طبعا للطمأنة تقرر اعتبارا لتوجيهات صاحب الجلالة الإعفاء الضريبي على الفلاحة، فيه نقاش ولكن الى غاية 2010 الآن مقرر. كذلك برنامج محاربة الجفاف الأوراش ماعندي علاش نطول فيه لأنه وقع الحديث عليه كثير حول هذه القضايا، لكن اللي كذلك أهم هو منذ سنتين وقع الإسراع في إنجاز بعض البرامج ديال الكهرباء القروية، مضاعفة المستفيدين اللي كانوا فقط ٪32 في 98 واللي غادي يصلوا ٪70 2004 و٪100 في 98، الإسراع بعملية التزويد بالماء الشروب اللي التغطية كانت في 2006 ٪38، 2004 ستصل ٪62، المسالك القروية انتقلنا الآن إلى 2000 كيلو متر عوض 100 كيلو متر سابقا وفي هذا الإطار كما تعلمون وافقتم على أن نبتكر وسائل للتعاقد ما بين الصندوق المكلف بالمسالك القروية وبين الجماعات وبين كذلك بعض المؤسسات الحكومية، الإطار هذا خلال هذه السنة وقع الاتفاق مع البنك الأوربي للاستثمار والوكالة ديال الشمال من أجل خلق مسالك قروية خاصة في مناطق الشمال.

مناطق الشمال أهميتها أساسية، الطريق السيار الآن وسائل التمويل تحكمنا فيه الآن عن طريق الأوربيين بالأساس ونتمنى أطراف عربية ستساهم في ذلك، ولكن إضافة إلى ذلك المسالك الريفية سنمشي فيها وبرامج الماء الشروب والكهرباء الى آخره والتشجير والسياحة إلى آخره، كذلك الجنوب يجب أن لا ننسى وأريد أن أبرز أهمية النفقات المخصصة للسكن الإجتماعي في المناطق الصحراوية المسترجعة في إطار برنامج الوحدة وبرنامج العودة وتجهيز الموانئ وتحسين عيش السكان، خاصة العاملين في قرى الصيد.

أداة أخيرة- سيدي الرئيس- يجب أن لا نستصغرها، وأنا أعتبر أنها مهمة جدة هي أداة الإصلاح، من هذه الإصلاحات هناك إرادة من

أجل العمل على إصلاح الإدارة وإصلاح العدل، الإرادة السياسية متواجدة، القضية ليست سهلة، ولكن يجب أن لا ندرسها بشكل مجرد، خصنا ندرسوها نشوفو إدارة بإدارة، يمكن حنا في وزارة المالية نعرف ماهي الإدارات التي تقدمت ونعرف ماهي الإدارات التي يجب أن تتقدم ونعرف ماهي الصعوبات، ولكن يمكن أن نقول بأنه إذن هذه الدراسة ماخصهاش تكون مجردة، نقولو غير الإصلاح الإداري فقط نشوفو واش تقدمنا مثلا في الضرائب أولا؟ واش تقدمنا مثلا في الجمارك أولا؟ واش تقدمنا في المراقبة أولا؟.

وبالنسبة للوزارات الأخرى كذلك، كذلك يجب أن لا نسي أنه لم يكن سهلا بأن نرجع إلى التخطيط لأن مدة 15 سنة الإدارة المغربية مابقاتش تعرف التخطيط، والمقاولة المغربية مابقاتش تعرف التخطيط ونسي التخطيط، ومعنى هذا أنه ماكانش عندنا رؤية واضحة للمستقبل، الآن على الأقل ولينا عارفين أش غادي نديرو في كل القطاعات، هذا شيء مهم لا بالنسبة لنا ولا بالنسبة للمتعاملين كذلك الخارجيين، هناك كذلك منظور جديد للخوصصة، هذا المنظور أن الخوصصة مابقاتش الآن أداة فقط لتمويل الميزانية هي أداة لتفعيل الإقتصاد الوطني، وعملية الخوصصة لها تعليل تقليص دور الدولة بالعكس إعادة انتشار دور الدولة لأنه الدولة عندها ما تصاوب كثير، الخوصصة مرتبطة الآن أكثر بمعطيات تكنولوجية بمعطيات مرتبطة بالتحديات ديال العولمة اللي تجعلنا بأننا مايفوتناش الركب بالأساس ونرى ما يحدث مثلا في بعض القطاعات التي لو تخلينا عليها لفاتنا عليها الركب ولكن في نفس الوقت الخوصصة هي أداة من أجل تفعيل التدبير الإقتصادي الوطني وفي نفس الوقت لها حضور في محاربة الفقر بإصلاح التعليم للقيام ببعض الإنتاجات التي لا يمكن للدولة للقطاع الخاص بأن يلعبها، الأشياء تتقدم وتتطور.

هناك بطبيعة الحال إصلاح المجلس الأعلى للحسابات وإحداث مجالس جهوية للحسابات، هذا شيء مهم بالنسبة لتطوير أوضاع الشفافية في بلادنا، كذلك لابد أن أشير الى أهمية إصلاح القانون التظيمي للمالية الذي وافقتم عليه، وكذلك مرسوم تطبيقي لأنه هو الذي يقر بضوابط جديدة في العلاقات بين مختلف الوزارات ووزارة الإقتصاد والمالية وبين الدولة والبرلمان في إطار نوع من الشفافية هو الذي يعطيكم قوة المراقبة الواضحة بكامل الشفافية، هو الذي يمكنكم الآن IES SIGMA واش كانوا النواب تيعرفوه ولا المستشارين تيعرفوا آشناهي IES SIGMA ؟ واش كانوا تيهتموا بالحاسات الخصوصية؟ الآن القانون الجديد يفرض علينا ذلك، ولذلك نقدم لكم أوراقا ووثائق اللي ماكانش تماما البرلماني يعرفها من قبل أبدا، غير البرلماني ديال بداية التسعينات ماشي ديال السبعينات، فإذن نحن نمشي في إطار تعزيز الشفافية ديال الميزانية بإدماج، لا ننسى مثلا نقطة أساسية إدماج حصيلة سندات الخزينة لخمس سنوات ضمن قانون المالية، قبل كانت سندات الخزينة ماداخلاش حتى في القانون المالي وبالتالي كانت وزارة المالية والخازن العام للمملكة يقوم بتدبيرها في إطار إداري محض الآن لا هي مقدمة أمامكم.

يجب أن لا ننسى كذلك في إطار هذه الإصلاحات المالية أهمية إلغاء الإستعمال الإجباري للإستعمالات النقدية للبنوك، وكما أشرت الى ذلك أهمية إصلاح النظام القانوني للصفقات العمومية الذي سنعمل من جديد على إصلاحه بعد قراءتنا للتجربة منذ سنتين، إضافة إلى ذلك بعض النصوص التي وافقتم عليها مدونة الجمارك هذه أساسية، مدونة التحصيل، مدونة المحروقات هي التي مكنت المستثمرين الأجانب أن يأتوا إلى المغرب، وكانوا لا يأتون إلى المغرب، طبعا بفضلكم الآن بلادنا عندها أداة لإصلاح القطاع التربوي والتعليمي في 10 سنوات القادمة، وأريد كذلك هنا أن أشير إلى إصلاحات القطاع المالي، لأنه القطاع المالي خصنا نبقى نراقبه، لأنه ما يحدث الآن في تركيا لأن صندوق النقد الدولي أعطى 10 المليار دولار لتركيا الأسبوع الفارط لأن البنوك ولات مهلهلة، فلذلك يجب العمل على تمتيعه، ولذلك قمنا بمبادرة من أجل إعادة رسملة القرض العقاري والسياحي وقدمنا لكم القانون المتعلق لإصلاح البنك المركزي الشعبي، وهناك مساعدة ومساندة للقرض الفلاحي وصندوق الحسن الثاني سيلعب دورا أساسيا لدعم كذلك المناطق الصناعية والمناطق السياحية في هذا الإطار.

من الإصلاحات الأساسية إقامة سوق الرهنية وإصلاح نظام تمويل السكن بتسديد الديون الرهنية، وبطبيعة الحال من الإصلاحات التي هي مرتبطة بقانون المالية الآن الدخول في إطار عملي والخروج

المقاصة اللي غادي نجعلو بأنه المنتجين الأساس في العالم القروي هما اللي غادي يستفيدوا من المساعدات ماشي المضاربين وماشي الوسطاء، وسنعمل على متابعة تحسين طرق التدبير النشيط للمديونية اللي الآن الآليات عرفناهاو طبعا هناك بعض النصوص مثل المتعلقة بالمنافسة، بالمنفعة العمومية، الملكية الصناعية، بتحرير النقل التي بعد أن صادقتم عليها، وصلنا الآن إلى مرحلة استيعابها لأن لا يكفي المصادقة من طرف البرلمان على نصوص، يجب أن تستوعب من من أولا؟ طبعا من الإدارة ولكن أكثر من القطاع الخاص كذلك، لأن هذا الاستيعاب هو اللي تيجعلنا باش نتقدمو بطبيعة الحال.

وأريد- السيد الرئيس- أخيرا أن أقول بأن هناك بعض الإصلاحات التي سندخل بها قريبا، تتعلق بالوظيفة العمومية من أجل تفعيلها وتفعيل كذلك التدبير المفوض وإعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية، ومنها مثلا المكتب الوطني للسكك الحديدية، وسنقدم لكم بعض النصوص قريبا متعلقة بمراجعة المراقبة المالية، وسنقدم لكم قريبا كذلك نصا يتعلق بمدونة التأمين وبمراجعة ميثاق الاستثمار وإعداد كراسة لمساطر إرشاد المستثمرين وتنميط المالية العامة كأداة لترسيخ روح الشفافية.

ونظرا طبعا للمخلفات، نحن نقوم بدراسة تدقيقية لصناديق التقاعد بالنسبة للمؤسسات العمومية، إضافة إلى ذلك سنعمل عالى تحرير الطاقة الكهربائية ابتداء من 2003، الشيء الذي سيؤدي الى النقص من أسعار الكهرباء بالنسبة للصناعة وستكون في 2003 أسعارنا في الصناعة والفلاحة هي الأسعار اللي كاينة في البلدان الأوروبية. هناك أخيرا إصلاح نظام التعاقد والتأمين وإصلاح النظام المحاسبي للدولة بإدخال مفهوم الممتلكات للدولة الذي نقوم به.

هكذا السيد الرئيس أردت من خلال هذا العرض في هذا الشكل الجديد أن أقول بأن القانون المالي الذي تفضلتم بدراسته في اللجن وأنتم الأن مشكورين تعملون على دراسته هو ماشي قضية منعزلة هو آلية من الآليات للسياسة الحكومية، لا يمكن أن يكون فاعلا إلا إذا واكب كذلك ضرورة مواجهة القطاعات اللي عندنا فيها صعوبات وأهم هذه القطاعات هي الفلاحة بطبيعة الحال والعالم القروي، وكذلك مصاحبة القطاعات التي أصبحت الآن واعدة مثل السياحة، مثل بعض الصناعات المتقدمة، مثل الإتصالات إلى آخره، والعمل بطبيعة الحال على مواصلة الإصلاحات، كل هذا الحكومة عازمة على متابعته بإرشاد وتوجيه صاحب الجلالة نصره الله، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة،

حضرات السادة نشرع الآن في التصويت على مواد الجزء الأول المعطيات العامة للتوازن المالي، الباب الأول الأحكام المتعلقة بالموارد العامة.

المادة الأولي لم يرد بشأنها تعديل،

أعرض المادة الأولى على التصويت،

مناقشة المادة الأولى؟

لكم الكلمة السيد المستشار..

السيد المستشار لكم الكلمة السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

قبل أخذ الكلمة وترددت لأخذها خصوصا بعد ما استمعنا إلى رد السيد وزير الإقتصاد والمالية، الذي كنا نتمنى أن يجيب على تساؤلات السادة رؤساء الفرق البرلمانية في تدخلاتهم، لكن استمعنا إلى خطاب من نوع آخر الخطاب الذي اعتدنا أن نسمعه منذ 77 إلى مارس 98، خطاب سياسي، خطاب توجيهي أبرزه هو التنويه بالأغلبية ديال الله يعاونكم العدد قوى، وأنتم مساندي الحكومة، لكن أقول- والسيد الوزير شاهد على ذلك- أنه خلال المناقشة على مستوى اللجن البرلمانية مع الأسف الشديد كنا نلاحظ أن الأغلبية التي يشيد بها السيد الوزير، ومع كل احتراماتي لكم الأغلبية غريبة كل الغرابة على القانون المالي، انطلاقا من الأسئلة التي كان الزملاء في الأغلبية يطرحونها على السيد الوزير غرباء عن الميزانية، أكيد إن كان هناك شكر فالشكر للتصويت فهنيئا لكم للتصويت وهنيئا لكم للعدد.

السيد الرئيس،

أدخل إلى صلب الموضوع وأقول فيما يخص المادة الأولى فعلا السيد الرئيس لم نتقدم بأي تعديل أو تقدمنا في اللجنة بتعديل حول الموضوع وسحبناه، وسحبنا للتعديلات هو بدعة جديدة ولو أن كل بدعة ظلالة يمكن نعتبرها ظلالة، عمر المعارضة من 77 حتى لـ 98 عمرها ما سبحت شي تعديل، فنحن الأولون الذين نسحب تعديلاتنا إنطلاقا إما من اقتناع لأن الحكومة على صواب أو لاقتناع بأن الحكومة فعلا ستأخذ بعين الإعتبار التعديلات التي تقدمنابها، قلت تقدمنا بتعديل حول المادة الأولى وسحبناه إنطلاقا من تعهد الحكومة بأن مستقبلا ستأخذ بعين الإعتبار هذا تعديل، والتعديل مامعناه؟، دائما نطرح المشكل ديال الإذن، دائما نطرح المشكل ديال التفويض، فالسيد الوزير نوه ونوه وأكثر التنويه فيما يخص القانون التنظيمي للمالية وقال أنه هو العقدة ما بين الوزارات فيما بينها وهي العقدة ما بين الحكومة ومجلس النواب، وقال بأنه إنطلاقا من القانون التنظيمي للمالية نحن سنراقب الحكومة، أبدا سلب منا الكل، كلشي تزول منا في إطار الإذن.

ثم بعد ذلك سلب منا، وهذا موضوع كذلك أثاره السيد الوزير في أجوبته ونتأسف عليه، قال السيد الوزير أنه من 77 البرلمانيون ماكانوش كيعرفوا LES SIGMA، أكيد وأنا من الناس الذي كنت برلمانيا وماكنتش كنعرف LES SIGMA كنعرفها كموظف في الدولة، ومارستها ولكن كبرلماني ماكنتش كنعرفها، ماكنتش كنعرف بزاف LES COMPTES SPECIAUX الحسابات الإدارية، علاش؟ لكو ن LES SIGMA في حد ذاتها ذاتها استثناء LES COMPTES SPECIAUX استثناء، اليوم أصبحت الميزانية ديال الدولة استثناء، ويجي السيد الوزير وينوه ويقول البرلمانيين ماكانوش كيعرفوا، احنا ولينا كنعلموكم الاستثناء فهذا هو اللي جابت الحكومة. أقول السيد الرئيس تقدمنا بهذا التعديل وسحبناه وبالتالي نعلن أننا سوف نتحفظ حول هاته المادة، لانعارضها لكوننا سحبناه، ولكن لا نصوت عليها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل الى التصويت عن المادة الأولى التي لم يرد بشأنها أي تعديل.

- الموافقون؟

السادة المستشارون يمكن لكم استعمال الآلة الإلكترونية الموافقون مكتوبة إلى جانبهم الموافقة، والمعارضين مكتوب إلى جانبهم معارضة والامتناع فيمكننا أن نصوت في نفس الوقت في آن واحد، إذن مطلوب من السادة المستشارين أن يقوموا بالتصويت على هذه المادة الموافقون: المعارضون، الممتنعون باستعمال الآلة.

الإخوان التصويت مفتوح...

إذن أعلن عن نهاية التصويت

إذن الموافقون: 72،

ليس هناك ممتنع وليس هناك معارض.

إذن ننتقل الى المادة الثانية، المادة الثانية لم يرد بشأنها تعديل أعرض المادة الثانية للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: نفس العدد72

- المادة الثالثة لم يرد بشأنها تعديل، أعرض هذه المادة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- المادة الثانية لم يرد بشأنها تعديل، لاعرضناها، نفس العدد السيد لأن السادة المستشارين يستعملون الآلة، الرجاء منكم استعمال الآلة الالكترونية لضبط مواقفكم عند التصويت، إذن المادة الثانية لم يرد بشأنها أي تعديل يعني الإخوان التصويت وقع نفس العدد 72.

- المادة الثالثة لم يرد بشأنها تعديل، أعرض هذه المادة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- المادة الثالثة الله يخليكم التصويت.

السيد المستشار المحترم في الوقت اللي كانت مناقشة وقع التصويت، تفضل الأستاذ السي عبد السلام نقطة نظام تفضلوا... الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

... فمن الأحرى كانوا يشرفون هاته المؤسسة بحضورهم، اسمح لي أكيد أنا أعرف كاين الضيف وشفناه وعرفنا أشنو كاين، وكنعرفو

بأن السيد وزير المالية سيغادر المؤسسة، ولكن الضيوف ماشي أعضاء الحكومة كلهم، قلت السيد الرئيس اعطيونا مهلة غير نتبعوا، أنا شخصيا ياالله أنا مازال في المادة الأولى: المادة الثانية كان لنا فعلا تعديل وقدمناه في اللجنة وسحبناه، لكن نريد السيد الوزير أن نشرح لماذا سحبناه؟، الجلسة عمومية وكيتبعوها السادة المستشارين ولكن تتبعها الصحافة، ويتبعها الرأي العام نريد أن نشرح موقفنا خصوصا والنظام الداخلي يعطينا الحق في التدخل في كل مادة.

السيد الرئيس، أعطينا الكلمة في إطار الشرح للمادة الثانية.

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار شرح التصويت على المادة الثانية، القانون يسمح لكم بهذا الحق، السيد المستشار تفضلوا، تعم شرح التصويت على المادة الثانية، بغيتي تشرح التصويت في المادة الثانية السيد المستشار، وقع التصويت على المادة 2 بنفس العدد 72 بدون وجود أي ممتنع أو معارض، هذا الآلة اللي سجلت السيد المستشار، اسمح لي أنا أدير الجلسة، والذين يصوتون هم السادة المستشارين،

الآن ننتقل الى السيد المستشار الذي أراد أن يستعمل الحق ديالو في شرح التصويت حول المادة الثانية له الحق مادام لم نصوت على المادة الثالثة.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

مرة أخرى تقدمنا بتعديل حول المادة 2 وسحبناه، سحبناه انطلاقا من تعهد الحكومة، وسحبناه إنطلاقا من التصريح الذي صرحت به الحكومة فيما يخص هذا المقتضى الوارد في المادة 2 ، المادة 2 فيها مقتضين هو الإذن اللي كنعطيو للحكومة في سنة 2001 وما بعد ولا ننازع في هذا نحن نتفاعل، ولكن في نفس المادة 2 نصادق على مراسيم اتخذتها الحكومة إنطلاقا من الإذن اللي اعطينا لهم العام الأول، لكن اللي كنتأسفو لو السيد الوزير المحترم وأتوجه إلى الزميل رجل القانون والبرلماني بطبيعة الحال ممثل الحكومة لأقول الحكومة عند اجتماع المجلس الوزاري يوم 19 أكتوبر، عندما أقرت الحكومة في إطار المجلس الوزاري مشروع القانون المالي يوم 19 أكتوبر في نفس اليوم اتخذت هذه المراسيم التي نصادق عليها.

والسيد الوزير إنطلاقا من الممارسة اللي كنعرفوها جميعا كنعرفو جدول الأعمال للمجلس الوزاري كيفاش كيتهيأ، ترتب مشاريع القوانين ثم المراسيم الى غير ذلك، معناه بأن مشروع القانون المالي صودق عليه في المجلس الوزاري برآسة صاحب الجلالة يوم 19، وحتى تمت المصادقة والمشروع يتضمن المراسيم تم بعد ذلك عادجاو المراسيم التي صودقت، نقول بأن الإجراء السيد الوزير المحترم غير دستوري كان على الحكومة في إطار الشفافية أن تأتينا بهاته المراسيم وأن يتضمنها مشروع القانون المالي 2001، ماشي تجيبوها لنا كما نصادق عليها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل إلى المادة الثالثة، آه السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأنه النقطة القانونية التي طرح السيد المستشار، إذا رجعنا للدستور في الفصل 45 آش تيقول ؟ بأن الإذن تيتعطى وتيسري على السنة المالية كلها، فإذن يكون 19 أكتوبر ولا 20 بحال بحال لأنه الإذن اللي أعطى تيسري على السنة المالية، ولهذا ما تصرفت الحكومة إلا في إطار قانون الإذن المصوت عليه من طرف البرلمان واللي جبنا الآن في القانون المالي، جبنا المراسيم اللي تصرفنا فيها على أساس قانون الإذن، أشنو هي؟ كلها تتعلق بالجمارك، وهذا هو بخصوص احنا الحكومة لم تتعسف في استعمال قانون الإذن، استعملته فقط في حدود المسائل المرتبطة بالجمارك التي لا تتطلب الإنتظار واللي هي خصها الإستعجال لأنها مرتبطة بالتجارة الخارجية، مرتبطة بالأحوال ديال السوق، مرتبطة بالإتفاقيات اللي عندنا ديال (الكات) ديال المنظمة العالمية للتجارة، بحيث مرتبطة كذلك بالحماية ديال المواد.

إذن هذا الإجراء هو معطي في جميع الحكومات ديال العالم باش تيمكن الأمور تمشي بواحد السرعة وباش ماتوقفشاي الحركة التجارية ديال البلاد، ولهذا ماعندنا لاش نعطيو واحد التهويل

لاستعمال هذا النص، لأنه إيلاجينا نشوفو حتى الاستعمالات اللي كانت، شحال من واحد؟ مابين 6 و7 ديال المراسيم، هاذ الشي اللي كاين، كلها تتعلق بالجمارك، إذن حنا بقينا في حدود مقتضيات الفصل 45، ولا يمكن أن نقول بأن ما قمنا به هو غير دستوري لأن هذه الكلمة كبيرة جدا، السيد المستشار المحترم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الآن ننتقل إلى المادة الثالثة التي لم يرد بشأنها أي تعديل، هل هناك طلب تدخل؟، إذن أعرض هذه المادة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة الموافقون؟ الإجماع؟

وافق المجلس على المادة الثالثة بالإجماع.

المادة الرابعة لم يرد بشأنها تعديل، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد بنا :

بغيت غير وكان كنلاحظو أنه الغياب ديال السيد وزير المالية واحنا الآن كناقشو الميزانية تناقش القانون المالي وفي غياب وزير المالية، احنا التضامن الحكومي نؤمن به ولكن القانون المالي مرة واحدة في السنة راه ما يمكنش، الله يخليك إيلا ماخصكم توقفوا الجلسة حتى يجي وزير المالية.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، السيد وزير المالية وضح أنه له التزام على المستوى الأعلى مع قائد دولة شقيقة وهو رئيس دولة فلسطين الذي يوجد الآن في زيارة للمغرب وفي اجتماع عمل على المستوى الأعلى بحضور السيد وزير المالية الذي طلب، وكانت هذه الجلسة ستؤجل ولكن وقع الإتفاق على أن يأتي السيد وزير المالية للإجابة على تدخلات السادة رؤساء الفرق وأن ينيب عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للقيام بمناقشة التعديلات التي تقدم من طرف فرق المعارضة وتستمر الجلسة احتراما للبرنامج الذي وضعه المكتب وصادقت عليه ندوة الرؤساء التي أنتم عضو فيها السيد رئيس الفريق المحترم.

المستشار السيد أحمد بنا :

غير خصنا على أنه مع من اتفق وزير المالية؟ أولا ماكانتش ندوة الرؤساء اليوم وجل الأعضاء سمعوا على أنه الجلسة ألغيت وتمت المغادرة، والآن نتفاجأ بخروج السيد وزير المالية ولما لا نأجل هذه المناقشة والتصويت حتى للغد، احنا نقدر مسؤولية السيد الوزير، نقدر التزاماته ولكن يجب على الحكومة، الآن اسمح لي الله يخليك بدينا في التصويت الوقيتة فاش كان السيد الوزير ولكن فجأة غادر السيد الوزير القاعة، وهنا لازم مانسجلو الموقف ديالنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

موقف السيد المستشار المحترم مسجل.

المستشار أحمد بنا :

لاماشي ديال السيد المستشار ديال فريق الإتحاد الدستوري، كنسجل موقف باسم فريق الإتحاد الدستوري.

السيد رئيس الجلسة :

موقف فريق الإتحاد الدستوري مسجل والآن ألتمس من السيد المستشار أن نستمر في جدول أعمالنا لأنه كما تعلمون لا يمكن أن نوقف الجلسة لأن التصويت بدأ وأنتم تعلمون أن النظام الداخلي.

المستشار السيد أحمد بنا :

علاش مايمكنش، بدا في الوقت فاش كان السيد الوزير، السيد الوزير كان بدينا في العملية ديال التصويت، ولكن الوقيتة فاش غادر السيد الوزير القاعة قمنا نحتج.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لا يصوت معنا، الحكومة لا تصوت.

المستشار أحمد بنا :

ولكن هو الذي يجيبنا، هو المسؤول على القانون المالي هو المسؤول على المالية ديال الدولة هو وزير الإقتصاد والمالية.

السيد رئيس الجلسة :

تنترجى السيد المستشار باش نستمرو في جو التفاهم.

المستشار السيد أحمد بنا :

لا، لا السيد الرئيس الله يخليك ماتفرضش علي الرأي ديالك غير تتقول لي تم الإتفاق مع من تم الإتفاق؟ وتقول هناك ندوة الرؤساء ماكانتش ندوة الرؤساء.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الرئيس تسمح لي نجاوبك؟

المستشار السيد أحمد بنا :

جاوبني ولكن ما تمارسش علي الضغوط ديالك.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار قلت لكم بأن ندوة الرؤساء هي التي صادقت على الاجتماع نتاع اليوم.

المستشار السيد أحمد بنا :

بحضور السيد الوزير وبحضور الحكومة وبحضور وزير المالية، اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة :

اسمح لي نكمل لك، السيد المستشار ماعندكش الحق تأخذ الكلمة، وأنا غادي نجاوبك، واش طرحت أسئلة نجاوبك أولا مانجاوبكش؟

المستشار السيد أحمد بنا :

أشنو اللي تطرح في ندوة الرؤساء،

تطرح على أنه غادي تكون إجتماع اليوم ويكون الوزير الأول وتكون الحكومة ويكون وزير المالية، ماشي يكونوا 2 الوزراء هما اللي كينوبوا في العملية، اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار،

ندوة الرؤساء هي اللي وضعت هذا البرنامج هذا، وهي التي قررت باش يكون اجتماع اليوم تاع الثامنة، اسمح لي والحكومة حاضرة، والسيد وزير المالية ليس هناك أي نص قانوني ولادستوري يفترض أن يوجد السيد وزير المالية لمناقشة القانون المالي، كاين الله يجازيك بخير اعتذار وهناك الحكومة حاضرة لهذا حنا خصنا نشتغلو الله يجازيكم بخير، السيد المستشار الموقف نتاعكم مسجل والملاحظة نتاعكم سياسية ماشي قانونية، اسمحوا لنا نخدمو الله يجازيكم بخير، أخاطبك كرئيس فريق، الآن ننتقل الى المادة الرابعة لم يرد بشأنها أي تعديل، أعرض هذه المادة على التصويت، ماطالب حتى شي واحد نقطة نظام، الإخوان ماطالبشاي نقطة نظام، الله يجازيك بخير السيد المستشار المحترم رئيس فريق الحزب الوطني الديمقراطي لكم الكلمة، من بعد السي المعطي حنا غادي نفتحو مناقشة حول جدول الأعمال.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

طبقا للقانون الداخلي ألتمس رفع الجلسة واحد الخمسة دقائق السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

طبقا للنظام الداخلي أرفع الجلسة بالضبط 5 دقائق، شكرا.

... الاخوان السادة المستشارين نعلن عن متابعة أشغالنا بعد استعمال مقتضيات الفصل 120 من النظام الداخلي الذي هو واضح إذا طلب أحد رؤساء الفرق رفع الجلسة قصد التشاور مع أعضاء فريقه يتعين على الرئيس أن يستجيب لذلك الطلب، ويرفع الجلسة لمدة محدودة بناء على الطلب اللي تقدم به رئيس الفريق رفعنا الجلسة لمدة 5 دقائق التي طلبها رئيس الفريق، وحددناها في هذه المدة، الآن نشرع في عملنا، وننتقل الى لأنه غادي تجي المادة الخامسة فيها تعديل مقدم من المعارضة، لابد السادة المستشارين أن نتفهم أن دور المعارضة كذلك أساسي في مجلسنا، إذا سمحتم الآن ننتظرو واحد 2 دقائق باستعمال الجرس.... تفضلوا السيد المستشار السي جوهري.

المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

كنشكر السيد الرئيس للاستجابة لطلب رفع الجلسة للتشاور، بعد التشاور وقع تبادل الآراء، فلاحظ الإخوة في المعارضة بأن مجيء السيد وزير المالية وتقديمه للجواب تم انسحابه يعني أمر غير منسجم، لو لم يحضر ووقع إلقاء الجواب نيابة عنه لكان الزمر مقبولا، لكن ما وقع ونحن استحضرنا خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة. واستحضرنا كثيرا من المعطيات واستحضرنا أيضا يعني ما نؤكد عليه وهو أن الحكومة يعني نتأسف لأن المعاملة ديالها شي شوية جافة إزاء المعارضة بصفة خاصة.

ونحن نعلم أن الحكومة جندت الأغلبية ديالها من أجل التصويت وهذا حق من حقوقها وفهمنا ولمسنا، لمس الجميع بأن هناك نية لتمرير القانون المالي، ومع ذلك سنساهم وسنناقش وسنكون في مقاعد المعارضة إلي نهاية الدراسة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، وننتقل الى المادة الرابعة التي لم يرد بشأنها تعديل، هل هناك تدخل للسادة المستشارين؟ إذن أعرض هذه المادة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة

الإجماع.

المادة الخامسة ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

تقدمنا بتعديل في اللجنة لجنة المالية مع الأسف الشديد رفض، والرفض لم يشمل فقط هاته المادة لكن شمل دفعة واحدة جميع التعديلات التي تقدمت بها المعارضة، ولم نفاجأ بذلك انطلاقا من الرفض التام على أن أقول نفس التعديلات، هنا فقط- السيد الرئيس- أريد أن أصحح التعديلات التي تقدمنا بها علي مستوى مجلس المستشارين، لم تكن هي التعديلات التي تقدمنا بها كمعارضة في مجلس النواب، أبدا وهي تعديلات جديدة.

قلت السيد الرئيس كنا نعلم أن مصير هاته التعديلات هو الرفض خصوصا والسيد وزير المالية عند تقديمه لمشروع القانون أمام اللجنة في بداية تدخله أشار الى المعارضة، وقال لها مشروع القانون المالي يهيأ لا ليعدل، كتذكرو والزملاء في الأغلبية مشروع القانون يهيأ ويعرض على البرلمان للدراسة لا للتعديل فآنذاك كان لنا يقين بأن تعديلاتنا سوف ترفض، ولكن كيف ماكان الحال قدمناها، ورفضت ومن جديد نقدمها ونعرف المآل ديالها.

التعديل يتعلق بالمادة الخامسة التي هي مادة ديال القانون المالي السابق والتي تهم بعض التشجيعات فيما يخص التجهيزات الممتلكة من لدن بعض المقاولات، تتذكرون بأن في القانون المالي ديال 2000-99 الحكومة أتت بهذا التشجيع في حدود استثمار مبلغه 500 مليون درهم، وآنذاك قلنا بأن 500 مليون درهم بالنسبة للمقاولة المغربية هذا مبلغ باهض ماعندناش مقاولات حنا، ولحينا علاش 500 مليون؟ وألزمنا الحكومة تنطق وتكلمت وقالت بأن الاستثمار موجه لشركة أجنبية واحدة DAEWOO، لكن كيف ما قال السيد وزير المالية حمدا لله لكون هذه الشركة DAEWOO الكورية الجنوبية، هذه الشركة لن تستقر في المغرب، فمن جديد الحكومة تقلص هذا المبلغ ديال 500 مليون درهم 50 مليار سنتيم لـ 200 مليون، نفس السؤال الذي طرحناه السنة الماضية طرحناه هذه السنة قلنا أودي 200 مليون درهم كاستثمار المقاولة المغربية مازال ماكايناش في هذا المستوى مبلغ متجاوز وطرحنا الأسئلة لكن مع الأسف الشديد السيد وزير المالية لم يجب، لكن الذي أجاب ولحسن الحظ السيد كاتب الدولة في الإسكان وهو متواجد معنا، وهو الذي قال بأن المبلغ في حد ذاته مرتفع وقال بأنه هو كمشرف على القطاع ديال البناء هو كذلك غير متفق، ففي هذا الإتجاه تقدمنا بتعديل لتقليص هذا المبلغ من 200 مليون درهم إلى 100 مليون درهم علما بأن أحد المستثمرين المغاربة المتواجد معنا السي اللبار هو على علم وبدراية وقال لنا على مستوى الفريق بأن حتى 100 مليون درهم في حد ذاتها بزاف على المغاربة، 50 مليون يمكن .

ولكن بما أن التعديل قدم على مستوى مجلس النواب فكان من الصعب علينا كفريق ولنا فريق مماثل في مجلس النواب أن نقلص وبالتالي ارتأينا أن نقدم هذا التعديل في إطار التشجيع للمقاولة كانت مغربية أو أجنبية في حدود 100 مليون درهم،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للحكومة لإبداء رأيها في التعديل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

فعلا كما لاحظ السيد المستشار أنه وقع تطور بالنسبة للقانون المالي السابق مع القانون المالي الحالي اعتبارا كذلك للتجربة التي مررنا منها والتي اعتبرنا بأنه المبلغ الذي كان يعني ماكانشي واحد الإقبال ونزلناه إلى 200 مليون، فاللي مطروح بالنسبة للمعارضة هو أنه تكون 100 مليون، والآن تتقولو لنا بأن حتى 100 مليون كثيرة نزلوها لـ 50 مليون يعني في الواقع ماكاينشي معايير وشي مقاييس علمية مدروسة اللي تيمكن لنا نبنيو عليها لأنه حتى أنتم الآن تتأرجحون ما بين 100و50، يعني الآن نزلنا إلى 200 مليون، نحاولو نشوفو وتنعتقد أنا بأنه كاين في هذا المستوى كاين استثمارات اللي غادي يمكن لها تقبل على هذا التشجيع الذي عمل في إطار هذا القانون المالي.

بالنسبة للتأويل الذي أعطي من طرف السيد وزير الإسكان، السيد وزير الإسكان كان يتكلم على ما وقع طرحه فيما يخص الإعفاء المرتبط بحجم الدور في إطار هذاك البرنامج ديال السكن الإقتصادي على أساس أنه واش 3500 نزلوها إلي ماهو أقل؟ وأنه يمكن يكون الإستثمار في هذا القطاع المرتبط بالبناء اللي يمن نراجعوه، ولكن ماتيتكلمشي هو بصفة عامة على الإستثمارات في الميدان الصناعي.

فإذن تنعتقد بأنه هذا هو المقصود اللي فهمت حتى أنا من السيد وزير الإسكان لما تكلم على هذه النقطة، ولهذا تنقول بأنه الآن نتركو الأمر كما هو بما أنه عملنا هذا النزول من 500 إلى 200 ونشوفو أشنو غادي يعطي التجربة ديال هذه السنة هاذي، في ذاك الوقت إيلا بان بأنه يعني الحاجة والمصلحة تقتضي مراجعة هذا المبلغ غادي نتفاهمو، ولكن أعتقد الآن بأنه على حساب الدراسة اللي عملت وزارة المالية وطبيعة السوق اللي كاين وطبيعة المستثمرين اللي عندهم الآن إقبال باش يستثمروا في واحد العدد القطاعات في المغرب أن هذا المقدار الان اللي عملنا فيه حماية بالنسبة لمداخيل الخزينة، وفيه تشجيع بالنسبة للإستثمارات في هذه الحدود، شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة لأحد مؤيدي التعديل، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد سعيد اللبار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، زملائي المستشارين المحترمين،

صحيح أن جواب السيد الوزير، قال بأن الإخوان في المعارضة ماعندهمش شي دراسة لماذا 100 مليون؟ لماذا 50 مليون؟ السؤال المطروح هل الحكومة في حد ذاتها عندها دراسة أولا؟ ثانيا اعتقادي كرجل أعمال، تجربتي كرجل أعمال ونظرا للحكومة اللي تتقول بأنها تحمل المسؤولية أولا للقطاع الخاص، بأن الحكومة ماعندهاش الإمكانيات باش توظف الناس، في الوقت اللي في السابق كانت تتحمل المسؤولية للحكومة وتتقول بأن فرص الشغل هو حق دستوري أي مواطن من حقه يعمل، أتساءل من جهة البارح كنا تنحملو المسؤولية للحكومة السابقة باش تخدم، اليوم تنقولو بأن تنحملو المسؤولية للقطاع الخاص من جهة وفي نفس الوقت تكاثر البطالة، إغلاق المعامل، المشاكل اللي تيتخبط فيها رجل الإقتصاد لا داعي

باش نرجعو للوراء خصنا نجيو لهاذ المسألة اللي هي أنا في الاعتقاد ديالي إيلا بغينا نخلقو فرص الشغل فنعطيو أولا إمكانيات تسهيلات لرجل الأعمال المغربي، وأنا متأكد إيلا هبطناها لـ 50 مليون ديال الدرهم غادي نخلقو فرص الشغل كثيرة أي شركة شركة اللي عندها إمكانيات.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار التعديل نتاع 50 مليون درهم ماموضوعش في المجلس.

المستشار السيد سعيد اللبار:

لا، لا قلت 100 مليون صحيح بأنها تقول 100 مليون لأن استماعي لوزير في الجواب ديالو تكلم بأن بعض المستثمرين تيتكلموا على 50 مليون، صحيح بأن تنقولو 100 مليون، وهذا لا أرى مانعا، 100 مليون هو ممكن، رجال الأعمال المغاربة مع الوسائل اللي كاينة مع الإمكانيات البنكية ممكن باش يديرو 100 مليون درهم وغادي يمكننا نخلقو فرص الشغل بكثرة، لأن الطامة الكبرى في هذه البلاد اللي هي عزيزة علينا جميعا كرعايا صاحب الجلالة هو أول شيء خلق فرص شغل لأن البطالة كاينة، صحيح بأن معالي وزير المالية تكلم على حوالي 3000 منصب شغل والسؤال المطروح كيف، أين وماهي الكيفية؟ الآن عندنا الإمكانيات باش نقول لكم المئات ديال آلاف الشغل إيلا كانت عندنا رغبة، إرادة وحب وطني، فالحل الوحيد باش يمكنا نخلقو فرص شغل ماهي الإمكانيات بيننا. بين أيدينا وها الحكومة تغيب. اسمح لي السيد الرئيس مازال ماكملتش.

السيد رئيس الجلسة:

الوقت محدود السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد اللبار:

اسمح لي معالي الوزير تكلم حوالي 3 الساعات وكنا تنصنتو لو.

السيد رئيس الجلسة:

الدقائق للمعارض، هذا القانون5 دقائق لصاحب التعديل للمؤيد و5 الداخلي.

المستشار السيد سعيد اللبار:

مازال ما بديتشي السيد الرئيس الله يطول عمرك، شكرا.

إذن اللي تنطلب من الحكومة اللي حوالي 30 أو 40 سنة وهي تتقول عندها العصا ديال سيدنا موسى والخاتم ديال سيدنا سليمان ها الفرصة بين يديكم باش يمكن لكم تشغلو المواطنين ماشي تشغلوهم بالكلام وبالأسلوب الخطابي وبالندوات، فكفى من الندوات.

السيد رئيس الجلسة:

ماشي مناقشة عامة، السيد، إختم.

المستشار السيد سعيد اللبار:

اسمح لي الله يطول عمركر، راه ملي كان تيتكلم السيد الوزير قال لك الحكومة السابقة وكذا وكذا خرج عن الموضوع، أنا أتكلم على صنف الموضوع ولهذا إيلا كانت روح وطنية بمعنى الكلمة ماشي بأسلوب خطابي ها الفرصة جات ما بين يديكم باش تشغلوا الناس وتوظفوا الناس لأن البطالة خصكم تهبطوا للميدان وتشوفوا المشاكل اللي تيتخبط فيها المواطنين المغاربة رعايا صاحب الجلالة، ها الفرصة ما بين يديكم وتحملوا مسؤوليتكم والتاريخ غادي يشهد عليكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

هل هناك من كلمة؟ هل هناك من معارض؟ السادة المستشارين هل هناك من معارض لهذا التعديل؟

نعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون على التعديل؟

السادة المستشارين يمكننا نصوتو كاملين بالآلة الإلكترونية الموافقون على التعديل غادي يديرو الموافقة والمعارضون غادي يعملوا المعارضة.

السادة المستشارين هناك مشكل في الآلة الإلكترونية، فإيلا سمحتو نعطيو للسادة الأمناء باش نستعملو الحساب ونربحو الوقت.

- الموافقون: 21

- المعارضون:67

- الممتنعون: لا أحد

إذن رفض هذا التعديل ب 21 ضد 67.

الآن أعرض المادة الخامسة كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون:67

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لاأحد

ورد تعديل من فرق المعارضة يرمي إلي إضافة مادة جديدة تحمل رقم 5 مكرر.

الكلمة لصاحب التعديل لتقديم هذا التعديل.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الرئيس،

نريد من هذا التعديل رفع رسوم الاستيراد المطبقة على الزبدة من 32.5 إلى 60٪ وكذلك رفع رسوم الاستيراد على الحليب المسحوق من 60٪ إلى 100٪.

السيد رئيس الجلسة :

- من 50٪ إلى 100٪

المستشار السيد أحمد بنا:

من 60 إلى 100 صادق عليه في القانون المالي ب60٪، والغاية من هذا التعديل- السيد الرئيس- هو تشجيع المنتجين الفلاحيين وبالأخص في مادة الحليب لأنه نعتبر تربية الماشية هي المكسب الأول الآن في العالم القروي، فالعالم القروي يعتمد أساسا على الإنتاج ديال الحليب وبالرفع من هذه الرسوم هاذي تيمكن لنا نحميو المنتوج الداخلي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

خصنا لما غادي نفكرو دائما في الرفع ديال الرسم ديال الاستيراد نفكرو في الانعكاسات، الانعكاسات يعني على الأثمنة فيما يخص ماتدخل في صناعته هاته المواد المستوردة، ففيما يخص الحليب المسحوق مثلا والزبدة اتخذت الإجراءات المقدمة للمصادقة البرلمانية بعد دراسة وموافقة اللجنة الإستشارية للواردات بهدف حماية الإنتاج الوطني من مادتي الحليب والزبدة مع المحافظة على تنافسية الصناعات المستعملة لهاتين المادتين، بحيث مامشاش هذاك التقرير اللي عملت الحكومة غير جزافي، ولكن كاينة لجنة وهاذ الشي تكلم عليه السيد وزير المالية عدة مرات ووضحه لكم اللي تتراقب هذه الأثمان وتتراقب الإنعكاسات من بعد عاد تتعمل واحد التقدير اللي هو تيكون علمي ومدروس.

وتجدر الإشارة إلى أن كل تغيير في الرسوم الجمركية يستوجب التقيد بالمسطرة المعمول بها والحصول مسبقا على موافقة اللجنة الإستشارية للواردات، لهذا هذه اللجنة متبعة الأشياء، بحيث كلما تيمكن يقع شي تغيير إلا وخصو يتعرض على هذه اللجنة عندها مقاييس وعندها معايير باش يمكن لها تهتدي إلى آشنو هو الرسم ديال الاستيراد؟ واش غادي نرفعوه ولا غادي يمكن لنا نخفضوه؟، لهذه الأسباب فالحكومة لم تقبل هذا التعديل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هل هناك من متدخل لتأييد التعديل؟ لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة أنا غادي نوضع في البداية سؤال على السيد الوزير، تكلم على هذه اللجنة ديال الواردات بغيت نسول السيد الوزير هذه

اللجنة، الناس اللي كتكون منهم، مع كامل الأسف ناس بيروقراطيين ماعندهم علاقة، واحنا مؤمنين كما قال زميلي الأستاذ عبد السلام بروال أنه هذه التعديلات كنقدموها ولكن مع كامل الأسف حنا في البداية «قال ليه باك طاح، قال له من الخيمة خرج مايل»، في التصريح الحكومي ديال السيد الوزير الأول، عرفنا الموقف ديال الحكومة من العالم القروي والمنتوج الوطني والحماية ديالو في العالم القروي، اللي فهمنا، ولكن الغاية، هاذ التعديل ماهو الغاية منه؟ إيلا بغينا ناقشو هاذ لجنة الواردات والانعكاسات ديالها ويعطيونا بعدا شكون هما هاذ الشركات اللي كيستعملوا هاذ المسحوق، وما الفائدة من استعماله؟ ثم وعلى الأقل هاذ اللجنة تراقب لأنه أوربا راة كترسل لكم غير اللي بقى له شهر باش يتبيريما لا من زبدة ولا من حليب، ثم حماية المنتوج الوطني راه كاين بعض العائلات اللي عايشين غير ببقرة، كيحلبوها وينخضوها، وهاذ الشي خصكم تفهموه تعرفوه لأن هذا راه الواقع المر اللي كنعيشوه في المغرب، جل الناس هنا راهم فلاحين وتيعرفوا هاذ الشي اللي كنقولو لكم.

كذلك كاين شركات اللي فعلا كيستعملوا هاذ الشي ومعروفين، ولكن خوذوا الإحصائيات ديال بنك المغرب وشوفوا الإستهلاك الوطني وشوفوا الإنتاج الوطني كذلك، ومن هنا نعملو التوازن، أما نجيو ونتقدمو ببعض المعطيات وحنا ماعندناش قناعة وما عارفينش الملف ومادار سينوش، هذا يؤسف،احنا تنطلبو حماية المنتوج واش بالله عليكم لترو ديال الحليب، لترو ديال الماء أغلى من لترو ديال الحليب؟ واش هذا حق ولا منكر؟ واش كيفكروا هاذ الناس ولا ماكيفكرو بشاي؟ ثم إلى أين غادين بهاذ الحالة اللي حنا فيها الآن، حتى هذا المنتوج اللي كيمكن الفلاح يقتات منو في بعض الظروف نحن في واحد السقف مايمكنشاي لأنه لجنة الواردات اللي هم ناس بيروقراطيين ماعندهم علاقة مع القطاع، مافاهمين حتى شي حاجة، مع كامل الأسف المعارضة تتشبت بموقفها وتسجل هذا للتاريخ، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

هل هناك من معارض؟ إذن التصويت

- الموافقون على التعديل: نفس العدد21.

- المعارضون:67.

- الممتنعون: لأحد.

- المادة السادسة لم يرد بشأنها تعديل، هل هناك من متدخل؟ أعرض المادة السادسة للتصويت كما وردت في المشروع، الإجماع،

- المادة السابعة ورد بشأن هذه المادة تعديلان من فرق المعارضة، التعديل الأول الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

تقدمنا بتعديلين فيما يخص المادة 7 من قانون الشركات، التعديل الأول - السيد الوزير - تقدمنا به انطلاقا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، هذا الميثاق الذي وضع أسسه جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، وأعطى تعليماته لكي ينفذ ويبلور في نطاق قانون جلالة الملك محمد السادس.

هذا الميثاق- السيد الرئيس- كما في علمكم هو ميثاق يجمع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، ميثاق جاء بمقتضيات مهمة تشجيعية للقطاع الخاص لافيما يخص التعليم، ولا كذلك فيما يخص التكوين المهني، فإن كان التعليم العام حاضرا بقوة أسجلها، التكوين المهني مع الأسف الشديد الإمكانية ديال الدولة محدودة جدا، إذا نظرنا السيد الرئيس إلى عدد المؤسسات ديال التكوين المهني، حيث العدد نجد أن كاين أقل من عشر(1/10) المؤسسات التكوينية للتكوين المهني هي اللي عند الدولة وأكثر من 90٪ عند القطاع الخاص، إذا نظرنا إلى عدد الوالجين إلى التكوين المهني، نجد أن 70٪ من والجي التكوين المهني هم من القطاع الخاص، أكيد أن القطاع العام يحظى بامتياز، أشنو هو هذا الإمتياز؟ هو الميزانية العامة للدولة، الضمانة ديال الدولة والثقل ديال الدولة، لكن القطاع الخاص يعامل كشركة، نهائيا، الإمكانيات ديالو من ناحية التشجيع محدودة ومحدودة جدا.

لذلك نقول - السيد الرئيس- انطلاقا من الميثاق الذي صوتنا عليه بالإجماع، إنطلاقا من هذا الميثاق انطلاقا من القانون ديال التعليم

الخاص والتكوين المهني الخاص نتقدم بتعديل لكي تتمتع مؤسسات التعليم الخاص والتكوين المهني الخاص بالإعفاء من الضريبة على الشركات خلال الثلاث سنوات الموالية الأولى لتاريخ الشروع في استغلالها، على أن تتمتع بنصف هذا الإمتياز في السنوات الباقية وهذا الإجراء هو متواجد عند كافة المقاولات، عندهم 5 سنين ديال الإعفاء، التكوين المهني ماعندوش كنطلبو فقط كدفعة أولى هذه الضريبة على الشركات يتعفى منها الثلاث سنوات الأولى عند الإنطلاقة، وثم ثلاث سنين الثانية ٪50، فهذا تشجيع- السيد الرئيس- هذا المقتضى لو لم يكن الميثاق، لو لم نصوت عليه بالإجماع، لو لم يكن القانون المتواجد لما تقدمنا بهذا التعديل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

هذا الإقتراح لا يمكن قبوله، لماذا؟ على اعتبار أن هذه المؤسسات تستفيد حاليا من التخفيض بنسبة ٪50 من الضريبة العامة على الدخل أو الضريبة على الشركات، وذلك خلال الخمس سنوات الأولى التالية لتاريخ الشروع في مزاولة نشاطها، ويمنح لها هذا الإمتياز بغض النظر عن مكان تواجدها وإقامتها، هاذي بعدا النطقة الأولى باش مانقولوشي ماعندها والو، وفي مجال الضريبة المهنية تستفيد هذه المؤسسة كذلك إذا كانت مؤسسة حديثة من الإعفاء لمدة 5 سنوات ومن الضريبة الحضرية لنفس المدة فيما يتعلق بالبناءات الحديثة أو البناءات الحديثة المضافة إلى مباني قديمة، كما تتمتع بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص سلع التجهيز المعدة للتعليم الخاص أو التكوين المهني، وكذا بالنسبة للخدمات التي تقدمها للطلبة والتلاميذ المسجلين بها، ونذكر أيضا أن هذه المؤسسات سبق أن استفادت من الإعفاء من جميع الضرائب المترتبة عليها برسم السنوات المالية ما قبل فاتح يوليو ، والتي ظلت غير مدفوعة الى ذلك الحين، وأخيرا لابد من الإشارة97 الى أن منح الامتياز المقترح للمؤسسات المذكورة سيؤدي الى المس بمبادئ العدالة والمساواة بين مختلف فئات الخاضعين للضريبة، وأعتقد هذا ما لم ولا يمكن أن يهدف إليه السادة المستشارين، إن مبدأ العدالة لابد أن يراعى، ومن بعد لما تنبداو نتكلمو على العالم القروي وتنتكلمو على الحاجيات ماخصناشاي نقصو من المداخيل ديال الدولة لأنه باش غادي يمكننا نواجهو الحاجيات الملحة ديال المواطنين اللي ربح خصو تيكون يخلص الضريبة.

وتنعرفو بأن كاين مؤسسات اللي تتحقق أرباح، التشجيعات الآن اللي معطية هي مطابقة للميثاق الذي اتفقتم عليه وللقوانين اللي هي وقعت المصادقة عليها من أجل إصلاح التعليم ومن أجل تشجيع التعليم الخاص ولكن ماخصناشاي نعاود نولفو المجتمع ديالنا يكون على التواكل، أنه حتى شي واحد ما يخلص شي ضريبة، وكلشي نعفيوه، وفي نفس الوقت خصنا نديرو الطريق خصنا نديرو الضو وخصنا نديرو الما وخصنا نواجهو الجفاف، ونواجهو الديون الداخلية، نواجهو الديون الخارجية ومنين غادي نجيبو هاذ الشي، حنا خصنا نكونو واقعيين راه ٪17 اللي تتبقى لنا في الميزانية هي اللي تنتصرفو فيها، وإيلا بقينا تنقصو من المداخيل ديال الدولة صافي ماغادي يبقى عندنا حتى شي حاجة باش نواجهو المصاريف والمطالب اللي تتقدموها، واللي المواطنين اللّي انتخبوكم تيلحوا عليكم في واحد العدد ديال الأمور اللي خصها تنجز، منين غادي تنجز؟ لهذا تنعتبرو بأن خصنا أشياء اللي هي يعني معقولة ومنطقية، خص كلشي يدافع عليها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لمؤيد هذا التعديل.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

احنا متفقين مع السيد الوزير على التوجه اللي تكلم عليه والمسألة أساسية ماكاينشي شي دولة في العالم اللي كتعيش بدون ضرائب، واحنا كنتعلمو كنتكلمو على مؤسسات التعليم الخاص أو مؤسسات

التكوين المهني الخاص، لنفرض أن هناك مؤسسة جديدة واش غادي يفتح في أكتوبر وغادي يبدا يدخل الفلوس في أكتوبر، وغادي يبدا يخلص ضرائب يستحيل راه إيلا مادوز 3 سنين و4 سنين ويتشهر ويتعرف وتظهر النتائج ديالو راه ماغاديشاي يكون عندو رواج، ما يتمشاش ما يخدمش، هذا اللي كنقولو، ثم الآن اللي كنتكلمو عليه الناس اللي غادين يبنيو، وراه باقي مابناوش، راه ماعندهاش تأثير على ميزانية الدولة- السيد الوزير- ماعندهاش تأثير على ميزانية الدولة، ماعندهاش تأثير، اعطيونا أشناهي المداخيل المفترضة أو المقدر أنها غادي تدخل من هذه المؤسسات راه ماكايناش، لأن مازال ماتبناتش.

أشنو التخريجة كما يقال أو العملية اللي كنقترحوها ثم القانون المالي تيقول هذه المؤسسات ديال التعليم الخاص أو التكوين المهني الخاص ستتمتع بتخفيض 50٪ من الضربة على الشركات في ظرف 5 سنين من تاريخ فاش غادي تبدا، احنا كنقولو غادي تعفى 3 سنوات كلها 3 سنوات الأولى تعفى نهائيا، ومن بعد تعفى 50٪ لخمس سنوات الموالية. ثلاث سنوات ياالله توقف على رجليها، ياالله المؤسسة كتعرف، ياالله المؤسسة يكون عندها الرواد ديالها إلى آخره، ثم كتكلمو على التكوين المهني، هاذ العلم كامل اللي كنقراو، هاهم الناس اللي قراو العلم شفتو أشنو وقع لهم في الشارع البارح وأول البارح وضروري، فالقراية كلها ماكتعطيش نتيجة، الآن الإنسان ولا الشارع كلها الناس تيقولوا لي ماقراش سعداتو، لأنه يمكن لو يوجد حرفة أو مهنة يقتات منها.

ولذلك التوجه أشناهو التوجه؟ هو التكوين المهني، كيفاش غادي يكون التوجه التكوين المهني؟ الدولة ماتقدرش تكون كلشي، لذلك نشجعو الناس اللي غادي يكونوا، الآن باش تفتح مدرسة، بشحال غادي يكري هذا اللي غادي يكري؟ شحال المدارس الخاصة اللي شفناها سواء تعليم، سواء تكوين مهني الملايير يعني كيديروها الناس اللي شاطوا عليهم الفلوس، لأنه كيستثمروا إستثمار ديال النزاهة، ماشي الاستثمار ديال المغامرة، الناس اللي كذا كذا، ولكن الإستثمار المتوسط والناس اللي غادي يساهموا خصهم يتشجعوا، الأرض غالية، البناء غالي فنزيدو الضرائب أيضا ماغاديش يمكن نوصلو للتشجيع اللي بغينا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

إذن ليس هناك متدخل، أعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون: نفس العدد

- المعارضون: نفس العدد

بمعنى 21 ضد 67، الممتنعون لا أحد.

إذن ننتقل الى التعديل الثاني، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

التعديل الثاني في المادة السابعة، دائما في القانون ديال الشركات يتعلق بالبورصة، أظن السيد الرئيس كلنا جميعا لا منتخبون محليون أو وطنيون مواطنون أو غير مواطنون مهتمين، ولو حتى الناس اللي ماشي ذوي الإختصاص يتتبعون حاليا الصعود والهبوط ديال البورصة، قرأت السيد الوزير البارحة أظن في L'economiste مع الأسف الشديد البورصة كاين 55 شركة هي التي مسجلة في البورصة، 2 ديال الشركات سوف يعلنون عن إنسحابهم General Tire ديال العجلات وشركة أخرى، لماذا؟ لكون البورصة تعيش مخاضا، تعيش ظروفا عسيرة بعد النمو الذي عرفته خلال الفترة عند فتح الخط الثاني ديال GSM اليوم فهي في حالة تقوقع مستمر.

أقول لكم 55 شركة هي مدرجة في البورصة، المبلغ العام ديال الضرائب على الشركات، هاذ 55 شركة وحدها تؤدي 50٪، الآلاف ديال الشركات الأخرى ياالله كتخلص النص، و55 وحدة اللي هي مدرجة في البورصة كتخلص 50٪، كتقول لي لماذا؟ لكون الولوج إلى البورصة أول حاجة تتطلب هي الشفافية، الوضوح في Les comptes في الحسابات، معناه عندما تلج شركتي للبورصة معناه خصني نرفع المستوى ديالها ونعطي واحد القيمة أكبر للأسهم لكي تتداول وليكون

هناك أرباح، معناه ملي كنرفع المستوى من طبيعة الحال أؤدي أكثر، فالقانون المعمول به حاليا كيعطي امتياز للمقاولات التي تلج البورصة عوض أن تؤدي 35٪ ضريبة على الشركات فقط تؤدي 15٪، القانون المالي الحالي أو القانون المالي ديال سنة 2001، عوض أن يأتي بتشجيعات جديدة للبورصة، عوض أن يأتي بتشجيعات لإنعاش البورصة، للدفع بها أشنو جاب؟ جاب مقتضى هاذ الإمتياز ديال 15٪ تحذف جابو الحذف ديال المادة 19 مكرر من القانون ديال الشركات، معناه بأن الشركات اللي هي والجة البورصة حاليا واللي كتؤدي 15٪ من الضريبة على الشركات سوف ابتداء من فاتح يناير 2001 ستؤدي 35٪.

التعديل ديالنا بسيط جدا نطلب فقط أن تبقى الأمور كما كانت عليه، كان بودنا أن نطلب أكثر ولكن على الأقل، وإنطلاقا من الوضعية المزرية اللي كتعيشها البورصة طالبنا أن نبقى في هاته الوضعية، ما أظن الحكومة ستعارض خصوصا ونحن على علم بالإجتماع الذي جمع السيد وزير الإقتصاد والمالية بالناس ديال البورصة، ولكن لنا كذلك علم بآخر اجتماع ديال السيد وزير الإقتصاد والمالية في الأسبوع الفارط مع la CGRM، واللي لا داعي هناك بعض الأعضاء ديال La CGRM متواجدين هنا معنا اللي كيتابعوا العملية مليح، فأظن الإجتماع الأخير قيل ما قيل، من بين ما قيل حول البورصة نتمنى أن الحكومة وأغلبيتها أن تتفهم هذا المقتضى لا علاقة له بالمعارضة، هذا نقدو واحد المؤسسة ننقذها شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السادة المستشارين المحترمين،

لما نتكلمو على البورصة وعلى الانحفاض اللي كان حصل أخيرا تنعتقد بأنه ماتيحرجعشي السبب ديالو لهاذ الإقتراح اللي هو تقدمت به المعارضة، تنعرفو بأنه البورصة وصلت واحد الوقت للمضاربة فيها يعني ماكانتشي تتعكس الثمن الحقيقي لا الإقتصادي ولا الواقعي، بحيث في الخوصصة ها أنتم لا حظتم بأنه كانت الأثمنة جد منخفضة ودخلت عباد الله ودارو واحد العدد ديال المضاربات وربحوا عدد ديال الأموال، وكاين اللي سحبوا وعاود ثاني تيستثمروا في جهات أخرى اللي يربحوا فيها أكثر،الآن البورصة أصبحت تترجع للأثمنة الحقيقية لا أقل ولا أكثر، هذا هو الواقع، وثم تتأثر كذلك بعدد ديال العوامل، يمكن تتأثر حتى بمناقشات تتكون هنا في البرلمان، حتى هي تؤثر، ولذا خصنا نكونو عندنا الإحتياط الكبير في الأشياء اللي تنبداو نقول، واللي تنبداو نشيعو وإلى غير ذلك من الأسباب، النهار اللي قلنا القينا البترول يعني ارتفعت أكثر من 20٪ في ذاك اليومين لأنه هذا هو العرض والطلب وهذه هي الحساسية اللي تتكون عند السوق وعند الناس اللي تيستثمروا.

ومن بعد ملي عاود ثاني شي ناس بداو تيديرو التصريحات ديل التشكيك عاود ثاني بدا تيهبط، ولهذا الناس اللي تيربحوا في البورصة مستعدين يخلصوا، وما غادي يمكنشاي احنايا نبقو دائما تنشجعو هاذ الاقتصاد ديال الريع وديال المضاربة، ماشي معقول، ولهذا الدولة مراقبة عملية البورصة كاين تدخلات حتى ديال القطاع العمومي، عندما نحتاج الى دعم للبورصة، ولكن تنعتقدو إلى حد الآن بالنسبة للأثمان هي فقط تترجع لتتطابق مع حقيقة الأسعار ديال الأسهم اللي هي رائجة، ونبتعد عن أسلوب المضاربة، لهذه الإعتبارات احنا تنعتبرو بأن مقتضيات المادة 19 المكررة كانت استثنائية، ولمعالجة هذه الوضعية واعتبارا لطبيعة النشاط، الذي تزاوله منشآت حافظات الأوراق المالية ولتوحيد سعر الضريبة المطبقة على أرباح الإستغلال تم اقتراح حذف هذا الإجراء الاستثنائي، لذلك لا يمكن للحكومة قبول هذا التعديل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد المستشار، كمؤيد لهذا التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

مقارنة مع ما يجري في بلادنا ومع الدول الأوربية في فرنسا، مثلا الضريبة على الشركات 34٪، في البورصة كتخلصو 19٪، في بلجيكا الضريبة على الشركات ما بين 28 حتى 39٪، البورصة

كتخلص 0 معفية، إيطاليا الضريبة على الشركات العامة 25٪ الضريبة على الشركات بالنسبة للمؤسسات التي تلج البورصة 0، في إسبانيا 35٪ بحالنا بحالهم السعر المخفض بالنسبة للمؤسسات التي تلج البورصة0، فهاذو أرقام السيد الرئيس ناطقة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

إذن نعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون: نفس العدد21

- المعارضون: 67

رفض التعديل الثاني.

الآن ننتقل إلى عرض المادة السابعة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: نفس العدد 67

- المعارضون:21

- الممتنعون: لاأحد

ننتقل إلي المادة الثامنة، ورد بشأن هذه المادة تعديل من فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

يغني التعديل الذي أتت به الحكومة فيما يخص التخفيض من الضريبة على الشركات لفائدة الشركات المدخلة سنداتها في البورصة بفتح رأسمال أو بالزيادة فيه، أقول فقط السيد الرئيس أنه أصبح من اللازم أن نفرق ما بين الشركات الرئيسية أو الشركات الأم التي تلج البورصة والشركات المتفرعة عن الشركات الأم التي لا تلج البورصة، ونقول إذا شجعنا الشركات الفرعية بتخفيض من الضريبة على الشركات فالأرباح ديال الشركة الأم ستتزايد وبالتالي هاته الشركة التي تلج البورصة ستروج أكثر، لذلك تقدمنا بهذا التعديل- السيد الرئيس- لكي نفتح المجال للتخفيض الذي أتت به الحكومة فيما يخص المادة الثامنة، بل بالإضافة إلى الشركة الأم كذلك الى الشركات الفرعية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للحكومة، السيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة :

السيد الرئيس،

الحكومة مامتفقاش مع هذا التعديل لأنه أولاخصنا نفهمو نقطة الضعف اللي عندنا في البورصة هي قلة الأوراق، قلة الشركات المغربية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة اللي مسجلة في البورصة، والتعديل مايمكناش نقبلوه لأن الهدف من إعطاء هذا التخفيض هذا هو تشجيع دخول سندات الشركة إلى البورصة وانتعاش بورصة القيم اللي كما قلت تعاني من قلة الأوراق وبالتالي، خصنا نبقاو في هذا المنطق، وبغيت نخبر كذلك بأنه هذا هو الاقتراح ديال كل العاملين الذين يعرفون نقط الضعف ديال البورصة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار لتأييد التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

غير فقط أتساءل هل معقول؟ هل منطقي البورصة 4 سنين أو 5 سنين فقط 55 شركة؟ كما قلت هناك شركتين التين أعلنتا إنسحابهما، هل من المنطقي؟ هل من المعقول؟

أكثر من هذا السيد الوزير، وأنتم على علم بذلك أن ملي كنديرو في آخر le positif مع négatif للحسابات ديال الشركات Le bilan المطاف كنصيبو صفر، النص كيربح والنص كيخسر، وملي كنديرو le العام صفر، فقط الشركات التي تلج البورصة هي التي تؤدي bilan الضريبة على الشركات، وبالتالي السيد الوزير، إذا أردنا أن نحسن مداخيل الدولة فيما يخص الضريبة على الشركات فلابد من تشجيع الشركات الفرعية اللي هي المورد الأساسي ديال الشركات الأم.، السيد الوزير أنتم لكم قائمة ديال الشركات الأم التي لم تلج البورصة، ولابد من طرح السؤال لماذا؟ ومن بين الأسئلة التي تطرح على هاته الشركات وتقول لك أنا عندي أنا شركة أم les activités ديالي الأغلبية ديالهم كيديروهم شركات فرعية، الأرباح اللي كيربحوا، كيخلصوا عليها 35٪،

وبالتالي ما كيبقى لي والو أنا ماندخلش البورصة، ولكن إيلا كانوا الشركات الفرعية ديالي كيتمتعوا بواحد الإعفاء ديال 25٪ من طبيعة الحال الأرباح غادي تكثر وأنا غادي ندخل البورصة.

لذلك السيد الوزير أظن بأن الإقتراح في حد ذاته لابد من التمعن فيه، فهو ليس بإقتراح سياسي أو إقتراح من أجل المعارضة ولكن - السيد الوزير- أظن إذا أردنا جميعا أن ننقذ هاته البورصة، وأكرر هاته الكلمة مرة أخرى ونشجع المقاولة للولوج، وولوج المقاولة للبورطة هو أولا ماشي مسألة ديال موارد هو مسألة أخلاقية، الولوج هي الشفافية la transparence، فالمقاولة المغربية لازالت مقاولة عائلية، لازالت مقاولة متحفظة، لازالت مقاولة منكمشة على نفسها، خوفانة، العدو ديالها هي الضرائب، ماشي ماكتبغيش الضرائب الهاجس حنا مازالين ذاك المفهوم القديم، أيه خلي الغفلة ما بين البايع والشاري، فهذه الطريقة - السيد الوزير- هي التي يمكن أن تشجع المقاولة المغربية على التفتح أكثر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

نعرض التعديل على التصويت، نفس العدد.

الموافقون: 21، المعارضون 67، الممتنعون: لاأحد، رفض التعديل،

أعرض المادة الثامنة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: نفس العدد67.

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لاأحد

إذن ننتقل إلى المادة التاسعة لم يرد بشأنها تعديل، هل هناك تدخل.

إجماع؟

نعرض المادة التاسعة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة، إذن المجلس يصادق بالإجماع على هذه المادة.

المادة العاشرة، ورد بشأن هذه المادة تعديلان من فرق المعارضة، التعديل الأول، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

لحسن حظنا والسيد كاتب الدولة في الإسكان متواجد معنا وتعديلنا هو تعديل تقني محض وتعديلنا هو بالتالي ترابط مع مقتضيات واردة في القانون المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة (la TVA). هناك مقتضى أتت به الحكومة فيما يخص الإعفاء من الضريبة، فيما يخص الربح المحصل عليه بمناسبة البيع الأول للأماكن التي تعد خصيصا للسكنى والتي لا تزيد مساحتها المغطاة وثمن بيعها على 100 متر و200 ألف درهم، مقتضى نصفق له لكون كل إنسان كيملك سكنى أولية، أول سكنى كيبنيها لراسو، وبغا يبيعها معفى من الضريبة العامة على الدخل، ولكن شرطين متناقضين أن تكون المساحة المغطاة La متر، وأن100 ماشي ديال البقع الأرضية superficie couverte تكون القيمة ديال العقارالمباع 20 مليون سنتيم، من حيث المساحة المغطاة احنا مغاربة كنعرفو كيف نبنيو كنبنيو السفلي وكنبنيو أفقي، ملي la cage d'escoliers، شي بيت ديال الصابون الفوق R+1 كنجمعو المساحة هاذ الشي كلو ماخصوش يدوز 100 متر، عمليا البقعة الأرضية ماخصهاش تدوز 40 متر، 40 متر ديال السفلي La cage متر ديال 20 وR+1 متر ديال 40 وrez-chaussée 40متر، هل هناك سكن ديال 100 مع بيت الصابون هي d'escaliers متر، فأين كاين؟ أنا لا أجد له.

وبالتالي هو آش غادي نقول لكم تشجيع مصطنع فقط لكي يقال بأن حكومة التناوب أتت بتشجيعات فيما يخص القطاع السكني الاجتماعي، ولكن عمليا يستحال تماما أن يستفيد شي إنسان اللي عندو بقعة ديال 100 متر، وبنى فيها سكن أول ويبيعها ويتعفى فيما يخص المبلغ الإخوان طرحوا عليكم السؤال، واش كاين شي سكن ديال 100 مليون؟ البقعة الأرضية في حد ذاتها آخر دوار 20 متر ب 100 ألف درهم، 10 المليون البقعة الأرضية وفي بعض الأحيان غير مجهزة ونقول أودي 100 متر superficie couverte و20 مليون، لذلك مشينا في الإتجاه الحكومي، ولكن استأنسنا بمقتضيات واردة في القانون ديال الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص تشجيع السكن اللي الإنسان كيبنيه لنفسو، هناك 100 متر للبقعة، 240 متر للبقعة الأرضية

معناه بأن البقعة خصها تكون منها 100 أو 120 متر، كتبني 100 سفلي و100 فوقي و40 متر الفوق هي 240.

قلنا أن نطابق المقتضيات الواردة في القانون ديال الضريبة العامة على الدخل مع القانون المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة واقترحنا باش نكونو عمليين عوض 100 متر مغطاة تكون 240 مغطاة أو البقعة الأرضية ديال 100 متر، والإيزونيك كيعطيك واش R+1 أو ، كذلك كنمشيو في إطار التقييم اللي عندrez-de-chausseé أو R+2 الدولة حاليا 100 متر couverte كتدير ٢٠٠ مليون معناه أن 240 كتجي 480 ألف درهم، فالسيد الوزير هي فقط مطابقة مع مقتضيات الواردة في القانون ديال الضريبة على القيمة المضافة اللي غادي نوجدوه أظن في إحدى التعديلات اللي غادي يجي فيها بعد، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للحكومة، السيد كاتب الدولة في الإسكان، تفضلوا.

السيد محمد امباركي كاتب الدولة لدى الوزير الملف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالإسكان :

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة السيد المستشار المحترم ، نقاشكم لهذا الفصل فيه، اسحموا لي نقول الكلام بكل اختزام واحد الخليط ما بين مجموعة من البرامج وأشكال البرامج، البرنامج الوطني ديال 200 ألف سكن اللي كيتكلم على هذه المواصفات في الحقيقة أصبح برنامج مقنن، ومعدل الإنجازات حاليا في إطار هذا البرنامج فيما يخص المساحة ديال الشقق لا تفوق 70 متر مربع، وهذا يمكن لنا نشاهدوه في جميع البرامج المنجزة حاليا واللي كتدخل في إطار هذا القانون.

فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة فعلا هناك إشكال احنا الحكومة تدرس حاليا هذه المقترحات بصفة عامة، والترسانة الضرائبية على مستوى القطاع ككل، ولكن هذا خصو دراسة وفي إنتظار ذلك، أعتبرت الحكومة أنه ما يمكن لهاش تقبل بهذه السرعة وبهذه العفوية هذا الإقتراح ديال التعديل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة في الإسكان، الكلمة للسيد المستشار كمؤيد لهذا التعديل.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا،

كان جواب السيد الوزير سيكون مقنعا لو جاء شرط ارتباط هذا السكن ببرنامج معين ببرنامج معين في القانون المالي لا لم يرد لأنه القانون المالي هاهو، السكن الإجتماعي السكن الأول علاش يتكلم قانون المالية؟ فاحنامن صنف من المواطنين اللي كتقصدو أنه غادي يتملك ويبيع من هم؟ ماكنظنش هذاك اللي استفاد، بالإضافة إلي ذلك هذا البرنامج ديال 200 ألف سكن وقع السكوت عليه وجات برامج أخرى كتكلم عليها الحكومة، يعني حتى فلسفة هذا التخصيص مامقبولاش، أتذكر أن كانت واحد الشركة في ورزازات عملت واحد البنامج سكني أظن ديال الإسكان وكانت مجموعة المساحة عبارة عن بيوتات صغيرة جدا لم يشتريها أحد ومن بعد جا واحد المطور يعني واحد المستثمر شراها كاملة وعملها فندق (hôtel) وهو الآن من أنجح الفنادق في ورزازات وأصبح بليز، فأصبح ماشي بليز، فأصبح من أنجح الفنادق بحيث ماكان قد أعدته وزارة السكنى لتسكن فيه غائلة مغربية الوالد والوالدة والأم وفلان وفلانة والخدام والخدامة، العم والعمة اللي كيجي للمستشفى واللي تيمرض واللي تيجي يدوز العطلة كيسكن فيه الآن واحد كيبات فيه.

هذا هو اللي خصنا نفكرو فيه، فلما كنلاقيو هاذ الفكرة مع هاذي كنلقاو أن، لما كنجيو حتى ماجاء به القانون المالي كنلقاو الثمن اللي سعر به المتر 1000 درهم، واش الآن كاين متر مبني ب 1000 درهم ولا 2000 درهم، فلذلك المعطى واضح والمنطق ديالو واضح كناكدو عليه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك من معارض؟

إذن نعرض التعديل على التصويت

- الموافقون: نفس العدد21

- المعارضون: 67

- الممتنعون: لاأحد

أعرض المادة العاشرة هذا تعديل أول هناك تعديل ثاني، التعديل الثاني السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

تقدمنا بهذا التعديل لأنه جل الإجراءات التي جاء بها مشروع القانون المالي في مجال التعليم الخاص ارتبطت فقط بتشجيع المنعشين العقاريين، وبالنظر الى التحفيزات الجبائية التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فقد كان من المنتظر أن يتضمن مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته إجراء عملية لتشجيع القطاع الخاص للإستثمار في ميدان التعليم والتكوين المهني، لهذا اقترحنا هذا التعديل الخاص بالإعفاء من الضريبة العامة على الدخل خلال الثلاث سنوات الأولى المتتالية الموالية لتاريخ المشروع في استغلالها على أن تتمتع بتخفيض قدره 50٪ خلال الخمس سنوات الموالية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هذا ماشي هو نفس التعديل، نص التعديل اللي عندنا مسجل عندنا هنا «تغير وتتمم على النحو التالي: يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة العامة على الدخل جزء الدخل البالغ 24 ألف درهم المعفى من الضريبة جزء من الفصل 1.1000.24.200» هذا هو التعديل الثاني اللي عندنا على المادة العاشرة، لا نتوفر على أي تعديل كما أشرتم له في شأن، اعتقد ربما تكلمتم على تعديل آخر، الآن التعديل رقم 7 هو المتعلق بالمادة العاشرة، وهو يتكلم على المادة 94.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

.... والثاني يتعلق بالضريبة العامة على الدخل هو نفس الموضوع فيما يخص التشجيع ديال المؤسسات التعليمية والتكوين المهني، أي إعفاء من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل، هو نفس المعنى بأنه قدم.

السيد رئيس الجلسة:

قدم وصوت عليه، إذن التعديل الثاني، هل هناك مقدم لهذا التعديل، المادة 7 يعتبر غير قائم حتى على الضريبة على الدخل، يسحب السيد؟ هذا المادة 10 هذا، التعديل رقم 7 وهو تعديل مقترح على المادة ، وهو التعديل الثاني هل تم سحبه أم تقديره، لا اسمح لي، الضريبة10 العامة على الدخل جزء المداخيل 24 ألف، لا ماشي نفس الموضوع، هذا الإعفاء تترفعو الحد الأدنى من 18 ألف إلى 20 ألف ومن 20 ألف إلى 24 ألف، إذن هذا سحب أعتقد، السيد المستشار، يعتبر هذا التعديل هذا التعديل غير قائم؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

فيما يخص التعديل رقم 7 حول المادة 10 والمتعلقة بجدول حساب الضريبة العامة على الدخل فيما يخص الأجور، ولكن قبل ذلك السيد الرئيس أتساءل ومع نفسي هل أنا مهيأ لتقديم هذه التعديلات خصوصا ويقع لي خلط عند تقديمها وبالتالي ماعرفتش أشنو ندير؟ لا إن كنا نخلط الأشياء فأتساءل ماهو وجودنا هنا؟ فكاين واحد النوع ديال اللباقة، واحد النوع الديال الإحترام الذي لابد أن يكون متبادلا، فالسيد الوزير مع كل احتراماتي لا نخلط يمكن الفهم يختلف، يمكن الطريقة ديال التبليغ تختلف، يمكن الطريقة ديال la reception تختلف، ولكن لا نخلط الأشياء واضحة عندما فلنا وتقدمنا بتعديل حول المساحة ديال 100 متر مربع المغطاة وقلنا سكن إجتماعي، مع الأسف الشديد للسيد الوزير لم تنصوا لا في القانون المالي الإجمالي عند تقديم السيد وزير المالية العرض ديالو في الجلسة العمومية ولا في اللجنة المالية، ولا كذلك السيد الوزير عندما قدمتم أنتم ميزانيتكم في اللجنة المالية أو الميزانية القطاعية لم تتكلموا بتاتا عن البرنامج ديال 200 ألف سكن الذي هو برنامج إجتماعي، برنامج ديال الحسن الثاني رحمه الله. مع الأسف- السيد الوزير- أقبرتم هذا البرنامج، لم تعودوا تتكلمون عليه، الميزانية لكم واضحة مشى دفنوه مع مولاه، ونأتي اليوم ونقول هناك خلط فيما يخص البرنامج ديال 200 ألف سكن، لا حديث كاين 1000 مليار و521 مليون درهم مخصصة لقطاع الإسكان والتعمير، بالإضافة

إلي نصف مليار فيما يخص ميزانية وزارة الإسكان بالإضافة الى 268 و168 ديال القطاعين بجوج معناه 2 المبار ونصف اللي هي مبرمجة في الميزانية ديال 2001، لاحديث تماما على 200 ألف سكن برنامج أقبر مع مولاه.

فالسيد الوزير نحن لانخلط، لذلك أرجع الى المادة 94 من القانون المتعلق بالضريبة على الشركات، تعديلنا السيد الوزير هو تعديل ارتكزنا على عاملين، العامل الأول هو عامل التضخم أكيد ملى كنشوفو ابتداء من تأسيس ديال هاذ الجدول ديال الضريبة العامة على الدخل فيما يخص الأجور انطلق أظن ب 12 ألف درهم، ثم تصاعد حتى وصل في عهد الحكومة الحالية إلى 20 ألف درهم، ملي كنشوفو المدة الزمنية الفاصلة ما بين 89 عند صدور القانون المتعلق بالضريبة العامة على الدخل وسنة 2000 وكنشوفو النسبة ديال التضخم. كنوجدو بأن 20 ألف درهم اللي هو الحد الأدنى المعفى من الضريبة العامة على الدخل، هذا المبلغ في حد ذاته أصبح متجاوزا ونقول بأن 24 ألف درهم الحالية ديال 2001 هي 20 ألف درهم ديال 98، فنحن لا نطلب أي زيادة فقط التجاوب مع التضخم.

أطرح السؤال السيد الوزير وأطرح السؤال على كافة السادة المستشارين وعليكم كذلك هل تظنون أن أجرا ديال 5000 درهم صاحبه كيخلص عليه ٪44؟ هل 5000 درهم أجر أعلى اليوم؟ 5000 درهم في مقاولات وفي شركات الشواش كيقبطوا 5000 درهم، ونقولو ، فالسيد الوزير كنا44 درهم كتضخع للحد الأقصى شحال؟ ٪50000 منطقيين مع أنفسنا احتفظنا ب les fourchettes المعمول بها، احتفظنا ب ٪13 واحتفظنا ب ٪21 واحتفظنا ب ٪35 لم نغير فقط غيرنا الجدول من حيث المبالغ الدنيا عوض 20 ألف درهم طلعنا ل 24 ألف درهم، ونظن بأن منطقيا ماشي مبالغة ولا زيادة ونحن لا ننوب على الطبقة العاملة أو رجال الأعمال، هذه مسألة عادية، مايظنوش الإخوان بأنه أودي لاحنا كنعوضو الطبقة العاملة في نقطة دفاع أو هو تعديل ديماغوجي واغتنمنا الفرصة ديال الميزانية الإجتماعية التي قدمت الحكومة وقد مناه أبدا.

ثانيا ارتكزنا على الشطر الثاني، نقول بأن قانون الإستثمار صدر النصف ديال العمر ديال القانون2000، عمره عشر سنوات آخر 95 الإطار ديال الإستثمارات مرت، 2001 ستكون السنة السادسة، القانون الإطار هو قانون صوتنا عليه بالإجماع وحدد السقف الأقصى ديال الضريبة العامة على الدخل، 41.5 لا يعقل الحكومة الميزانية الرابعة لم تلتزم بالمقتضيات التي صوتنا عليها جميعا، أقول غير معقول، وأنا قلت قبيلة اعطيت بعض الأرقام فيما يخص الدول المجاورة العربية والدول الأوربية المبلغ ديال ٪44 غير موجود تماما.

لذلك نطلب من الحكومة أن تلتزم بما هو متواجد وما صوتنا عليه. جميعا في الضريبة العامة على الدخل عوض ٪44، ٪41 وأكرر السيد الوزير لا نظن بأن أجرا ديال 5000 درهم يخلص ٪44 أبدا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

قبل إعطاء الكلمة للسيد الوزير، أذكر السيد المستشار أنه في إطار اللباقة واللياقة التي تكلمتم عليها لا يسمح القانون الداخلي بإعادة المناقشة في تعديل سبق البث فيه وهو التعديل المتعلق بالمساحات المغطاة، إذن أعطي الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

... لن يستفيدوا منه كثيرا لأنه ستنقص واحد القدر قليل جدا في آخر الأمر المداخيل نتاعو ماغاتزادش بزاف، في حين أنه بالنسبة للخزينة العامة غادي تكون خسارة ديال مليار و200 درهم، ولذلك الحكومة تتدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الفصل 51 واضح في هذه المقتضيات عدم قبول التعديل ننتقل إلي عرض المادة العاشرة للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

نفس العدد، الموافقون:67

- المعارضون: 21
- الممتنعون: لا أحد

المادة 10 مكررة لم يرد بشأنها تعديل، هل هناك نقاش في المادة 10؟، أعرض المادة 10 للتصويت:

- الموافقون؟: الإجماع؟

صادق المجلس على المادة العاشرة بالإجماع.

المادة 11 لم يرد بشأنها تعديل، أعرض المادة11 للتصويت كما وردت في المشروع إذا لم يكن هناك متدخل.

الإجماع؟ صادق المجلس على المادة 11 بالإجماع.

المادة 12 لم يرد بشأنها تعديل، إذا لم يكن هناك متدخل، أعرض المادة 12 للتصويت كما وردت في المشروع.

الإجماع؟ صادق المجلس على المادة 12 بالإجماع، ورد تعديل من طرف فرق المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 12 مكرر، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، لدينا من بعد المادة 13، هو التعديل ديالكم رقم 10 يتعلق بالمادة 12 مكرر، الكلمة للسيد المستشار السي عبد السلام بروال.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

عند تقديمنا لهذا التعديل لابد وكما قلت في اللجنة المالية، أن نستحضر زميلة لنا مستشارة كانت متشبتة، فاطمة السويسي التي حقيقة فقدناها أولا نحن كبرلمانيين، فقدناها كمعارضة قلبها كان معنا، من طبيعة الحال فقدتها الحكومة لكن السيف ديالها كان مع الحكومة خصوصا مع السيد وزير المالية الذي كانت تكن له كل تقدير واحترام. أقول السيد الوزير هذا تعديل نكرره من سنة إلى أخرى، نقول بأنه غير معقول في سنة 2000 إنسان كيبني السكنى ديالو 100 متر مربع المساحة المغطاة 240، 260،250 متر مربع كيسكن فيها لعدة سنوات، عندما يريد أن تتم هناك عملية عقارية ديال البيع أو التفويت إلى غير ذلك يطالب منه أن يسدد واجبات الضريبة على القيمة المضافة، أكيد من حيث المنطق، من حيث القانون نحن مع السيد الوزير، اللي كيطرح السؤال كيفاش هاذ الإنسان بنى وكمل وسكن بلا ما يخلص على الضريبة على القيمة المضافة؟ لكن هذا واقع السيد الوزير، واقع يعيشه الموظف البسيط والمواطن البسيط، الكل- نقولوها بكل صراحة السيد الوزير- يتحايل على عدم أداء الضريبة من حيث القانون مامقبولاش تماما، لكن هناك واقع ديال الناس كملوا الدويرات ديالهم وسكنوا فيهم، اليوم السيد الوزير وقلناها في اللجنة هناك Un commerce جديد أصبح ديال بيع الفاتورات لتسوية الوضعية، من المستفيد؟ السيد الوزير ماشي انتما بأي طريقة هذاك الملاك ديال السكنى ديال 240 متر ولاشي متر زايد فوق منها كيدبر بأي طريقة كيمشي يشري فاتورات عند فلان وفلان وكيسوي بهم الوضعية ديالو.

نقول السيد الوزير ندبرو شي إجراء ولو إستثنائي pour effacer واحد لماضي ونديرو واحد الإنطلاقة، لذلك نتقدم بهذا التعديل كل سنة نقول أودي الإنسان اللي كيبني سكنى ديالو، وكيكملها وكيسكن فيها على الأقل أن يعفى من الضريبة على القيمة المضافة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

احنا ما متفقينش مع هاذ التعديل أولا لأنه الصغار يستفيدون من هذا الإعفاء لأنه حنا هذا الإعفاء ماخصوش يتعطى للجميع، الإعفاء كيتعطى للفقراء، أما هذا التوسيع راه خطأ، ثانيا هذا الإجراء هو كاين لأنه يساعد على محاربة التلاعب وتيدفع الى الكثير من الشفافية، والإنسان إيلا استعمل الفواتير المتعلقة بتكلفة البناء، في أخير الأمر ماتيأديش ضريبة مرتفعة، إذن الهدف ديال الحكومة هو الإعفاءات تمشي للفقراء بالأساس، وفي نفس الوقت يجب العمل على تطويق كل التحايلات بطبيعة الحال، ولهذه الإعتبارات نحن لا نقبل هذا التعديل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

إذن ليس هناك متدخل، أعرض المادة 12 المكررة للتصويت .

- الموافقون: تفس العدد 21

ـ المعارضون: 67

ـ الممتنعون: لاأحد

رفض التعديل تاع المادة الجديدة المادة 12.

وننتقل الي المادة 13، هذه المادة ورد بشأنها 3 تعديلات من طرف فرق المعارضة، التعديل الأول الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد أحمد بنا :

السيد الرئيس،

جئنا بهذا التعديل نظرا للوضعية المتأزمة التي تعيشها المقاولات الصغرى من أجل الرفع من قيمة دخل الفئات الصغرى والمتوسطة من التجار والحرفيين والصناع التقليديين ومقدمي الخدمات، لهذا نقترح رفع رقم المعاملات المعتمد الضريبة على القيمة المضافة من 130 ألف إلى 250 ألف درهم، وذلك نظرا للتطورات الإقتصادية التي عرفها المغرب والتي قلصت من القدرة الشرائية لهذه الفئات الضعيفة، حيث أن مبلغ 180 ألف درهم كرقم للمعاملات سنوي لا يساوي شيئا أمام ارتفاع المعيشة وتراجع دخل هذه الفئات الإجتماعية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نقدمو التعديلات كلها بثلاثة وعاد، تقديم التعديل الثاني كذلك السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بنا:

التعديل الثاني: بعد صدور القوانين الخاصة بالتعليم الخاص وأخرى خاصة بالتكوين المهني الخاصة وجب تحيين النصوص حتى يشمل الإعفاء التكوين المهني، الخاص من الضريبة على القيمة المضافة بنص صريح، كما أن أهم الخدمات التي تقدمها هاته المؤسسات تتمثل في النقد والأكل والترفيه، ومادامت رسوم التسجيل معفاة من الضريبة وجب حذف آخر الفقرة ليشمل الإعفاء كل الخدمات المقدمة من طرف هاته المؤسسات.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل الثالث السيد المستشار..

الكلمة للمستشار للسيد عادل المعطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

تقدمنا بهذا التعديل للملاءمة لأن السيد الوزير بصفتكم الآن وزير السياحة، هناك تخفيض على الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمطاعم وكذلك بالنسبة للفنادق، فتنعرفو أن وكالات الأسفار لا تستفيد من هذا التخفيض اللي هو 10٪، ولهذا تنطلبو الملاءمة على الأقل لأن تنعرفو أن السياحة هي جزء يعني وكالات الأسفار جزء لا يتجزأ من المطاعم والفنادق، فأظن أن 10٪ على الأقل تكون الملاءمة بين وكالات الأسفار لأن تنعرفو بأن كل إنسان عندو تذكرة ديال السفر إلا وتيخلص فيها 20٪، ولهذا ماتنطلبو شاي شي حاجة اللي هي لأن الفنادق والمطاعم اللي تيعمل باش يمكن يجلب السواح باش تكون هاذ الفنادق مملوءة وكذلك التي تستفيد منها المطاعم كذلك وهو وكالات الأسفار، ولهذا ماتطلبوشاي أنه نكونو أقل من هاذ الإستفاذة ديال 10٪ ولكن تنطلبو أنه تشمل هاذ la TVA كذلك القطاع ديال السياحة اللي هو وكالات الأسفار، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للحكومة لإبداء الرأي في التعديلات الثلاثة.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

لاغير التعديلات اللي عندي- السيد الرئيس- ويمكن غاد نجاوب حتى على هاذي وإن كان ماباياناش هنا، نجاوب عليهم كلهم، بالنسبة للتعديل الأول، احنا في الواقع مصاوبين الإعفاء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة كذلك بالنسبة لصغار الناس اللي عندهم الخدمات صغيرة و180 ألف درهم هي للناس اللي خدامين بيديهم، اللي عندهم

عمل يدوي وإيلا زدنا على هاذ العدد غادي نبداو نعطيو للناس اللي عندهم مداخيل أحيانا مرتفعة واللي تيستعملوا آليات وبالتالي الهدف أن الإعفاء يمشي دائما للصغار وما يتعطاش لناس آخرين وإلا لأنه الضريبة هي واجب المواطنة مهمتنا هي الصغار. بالنسبة للتعديل الثاني أعتقد ديال الإمتياز اللي تيبغي السادة يقدموه يتعطى للمؤسسات في الواقع ديال التعليم حنا مصاوبين هاذ الإمتياز بالنسبة للخدمات الأساسية والضرورية المقدمة للطلبة والتلاميذ من أجل متابعة نشاطهم، فتوسيع هذا الإمتياز غادي يكون عندو بطبيعة الحال تأثير سلبي ماشي غير على الموارد الجبائية ولكن غادي يكون عندو نوع الإعتباط لأنه ملي تتعطي واحد الإمتياز تتعطيه للخدمات الأساسية.

بالنسبة لهذه القضية اللي طرحت ديال وكالات الأسفار، في الواقع نقطة الضعف اللي عند السياحة الآن، السياحة خدامة ولكن ماعندناش الفنادق، خصنا نشجعو أولا وقبل كل شيء الإستثمار لأنه هاذي 30 عام ولا 25 عام ماكاين بناء في الفنادق عاد بدا هاذي عامين وبالضبط هاذ العام، فلذلك التشجيعات خصها تمشي للإستثمار وماتمشيش لأشياء أخرى لأنه إيلا اعطيناها لناس أخرين معناه أنه تمشي لناس أخرين نبقاو الهدف نتاعنا هو تقوية الإستثمار في القطاع السياحي.

مانعرفش واش السادة ممثلي فرق المعارضة كاين واحد التعديل مصاوبينه على مشتقات الحليب حتى هو عندي هنا، نتكلم عليه؟ حنا تنقولو هما باغين يعطيو تسهيل تطبيق السعر المخفض ماشي غير على مسحوق الحليب ولكن على المشتقات، حنا تنقولو لا يبقى مسحوق الحليب لأنه هو اللي أساسي هو اللي اجتماعيا مستعمل، أما الأشياء اللي مستعملة في الحلويات ومستعملة في الكماليات ماعندنا علاش يتعطى لها هذاك التسهيل، هذا الفرق ما بينا وبين المعارضة، المعارضة تتقبط المسائل اللي الدولة عاطياها للفقراء وتتبغي تطلعها، حنا تنقولو لاخصنا نبقاو تنعتنيو بالأساس بالفقراء، ولذلك حنا رافضين هاذ التعديلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

أعتقد نعرض التعديلات، آه هناك متدخل السيد اللبار، إيه التعديلات بثلاثة.

المستشار السيد سعيد اللبار:

تنشكر السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

تنشكر السيد وزير المالية والإقتصاد على الغيرة ديالو على الطبقة المسحوقة هذا كلام جميل، وأكثر دليل تيعفي الطبقة الشغيلة من الضريبة على القيمة المضافة على 180 ألف درهم، إيلا قسمنا 180 ألف درهم علي 12 شهر هي 15 ألف درهم في الشهر، 15 ألف درهم في الشهر 180 ألف درهم في العام هي 15 ألف درهم في الشهر، واحد السيدة عندها 4 المناسج في دارها تتخدم على عائلة ديال أوليداتها والراجل ديالها اللي تبارك الله أغلبية الرجال عندهم الخدمة! الخدمة موجودة! تيجيبو الخدامة حنا من Hong Kong تيجيبوهم من قوة الخدمة اللي كاينة تبارك الله موجودة، ذاك السيدة في KORÉA قلب الدار ديالها عندها 4 المناسج كل منسج تيدير زربية في الشهر اللي غادي تبيع ب 5000 درهم إيلا ضربنا 5 في 4 هي 20 ألف درهم، 20 ألف ضربها في 12 240 ألف درهم هاذي مامعفياش، الغريب في الأمر دابا بحال إيلا درنا لها المصيدة، البارح كنا تنقول بأن الطبقة المسحوقة وقلنا هاذي 40 سنة واحنا الأسلوب الخطابي ديالنا، المعاملة ديالنا وأكثر في الانتخابات وبالوسائل كلها علاش تنتكلمو على الطبقة المسحوقة، ها معالي الوزير جاب مصيدة باش حتى ذاك الصانعة، ذاك الطبقة المسحوقة حتى هي غادي نصيدوها وغادي نلزمو عليها باش تخلص الضريبة.

فأين نحن من التغيير معالي الوزير؟ هل بهذا الأسلوب؟ 180 ألف درهم 15 ألف درهم، السادة المستشارين المحترمين، 500 درهم في

النهار مع المشاكل الحالية مع الطاقة، الكراء واحد الصانع تقليدي إيلا جا يخلص غير الضو، ذاك الطامة الكبرى ديال الضو ذاك الفواتير الكبار عاد ولات الراجل كان تيخلص 50 أو30 رهم ولى تيخلص 600،500 درهم فأين نحن من التغيير معالي الوزير؟ كنا نتمنى من السيد الوزير صحيح أنكم رجل نظري أستاذ جامعي كبير معروف في المغرب في العالم كرجل إقتصاد هل هذا هو التغيير؟ هل هذا هو كلام معالي الوزير المحترم البارح اللي كنتم في المعارضة؟ تنكرر نفس الكلام عبد ربه الضعيف كنت من المعجبين كنت تنتظر في المنزل ديالي 3 و4 ساعات فوقاش الأستاذ الكبير اللي غادي يدافع على الطبقة المسحوقة، ها هو اليوم... معالي الوزير تنقدرك وتنحترمك تنطلب منك هاذ الطبقة هاذي راها من المطلوب بغيت على الأقل بروح وطنية، غيرة وطنية، بروح المواطنة على الأقل تقبلو على هذه المسألة، تنطلبها من السادة المستشارين اللي في الأغلبية وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذن الكلمة للسيد المستشار السي التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

غير فيما يخص مسحوق الحليب صحيح السيد الوزير هناك اختلاف من المعارضة والأغلبية والحكومة معا، صحيح لماذا السيد الوزير؟ احنا ما كنتقوش على الهوى ماجبنا هاذ الحليب والمشتقات ديالو، أولا ماهي المشتقات دانون وقس على ذلك، الشركات اللي كيستعملوا مسحوق الحليب، اشكون هما؟ أنا أذكرهم لكم كاينة شركة ميكو اللي كتعمل Les glaces، كاين Gervais، كاين Pingoin هاذو سيدي multinationales ماشي الدراوش كيف ما قلتم السيد الوزير بينما دانون الشركات فكرت وقسمتو عاود ثاني على جوج، راه الإشهار التجاري لأنه الناس اللي عندهم شهادة الإحتياج وفاتحين المستشفيات عايشين به، هما الدراوش وهذا من المشتقات، ولذا السيد الوزير إيلا راجعتو، راجعوا le maroc en chiffres ديال la BMCE وراجعوا الإحصائيات ديال بنك المغرب وغادي تشوفو هذاك المسحوق شكون اللي تيستعملو واش فعلا الطبقة المسحوقة أم كيستعملوه شركات صناعية غذائية agro-alimentaires واللي هي كتعمل les chiffres خيالية في العام في هذا المسحوق، ولهذا أنا معكم فلاd'affaires المعارضة راها كتدافع على الدرويش ماشي على الشركات الكبرى.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى عرض التعديل الأول على التصويت

- الموافقون: نفس العدد

- التعديل الثاني كذلك نفس العدد.

- التعديل الثالث نفس العدد.

إذن رفضت التعديلات ب 21 صوت مع، ضد 67، الممتنعون لا أحد اعرض المادة 13 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون:67

- المعارضون:21

- الممتنعون: لاأحد

المادة 14 لم يرد بشأنها تعديل، أعرض هذه المادة إن لم يكن هناك تدخل على التصويت.

إذن بالإجماع صادق المجلس على المادة 14 بالإجماع.

المادة 15 لم يرد بشأنها تعديل، أعرض المادة 15 للتصويت إذا لم يكن هناك تدخل، صادق المجلس على المادة 15 بالإجماع.

المادة 16 لم يرد بشأنها تعديل، أعرض المادة 16 للتصويت كمال وافقت عليها اللجنة.

الإجماع.

المادة 16 مكرر ورد بشأن هذه المادة تعديل لفرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد المستشار بنا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سبق لنا تقدمنا بهذا التعديل من خلال ثلاث قوانين مالية وكنا نتمنى منكم السيد الوزير أنكم كيف واعدتونا في أول وهلة على أنه

التعديل يحظى بالإهتمام، وأنتم ستعملون على دراسته من أجل إخراجه إلى الوجود، إلا أنه مع كامل الأسف ثلاث قوانين مرت ولم تأتوا بالجديد إلا أنكم جئتم في القانون الأخير ديال الستة أشهر بقانون يقضي بتحفيز الموظفين من أجل الحصول على سكن إجتماعي إلا أن هذا التحفيز نرى نحن في فرق المعارضة على أنه جاء بشروط تعجيزية لا يمكن الحصول عليها يعني الإقتراض ديال 20 ألف درهم اللي أصبحت الآن بعد الموافقة ديال مجلس المستشارين التي رفعتها الى 25 ألف درهم، كنعتبروها مسائل لا يمكنها أن تحفز الموظف للحصول على السكن الإجتماعي، لماذا؟ لأن فيها شروط تعجيزية كما قلت، الشروط التعجيزية هو أنه يجب على أن الشقة تكون في حدود 100 متر وفيها جميع المكونات الصالحة للسكن يعني من غرف وكراج وكذا وبعض الشروط اللي مايمكنش نلقاوها على أساس أن هذيك البقعة الأرضية مايكونش يتعدى الثمن ديالها 3 الملايين، وهنا كنبغيو نحطو واحد التساؤل كبير - السيد الوزير- مع كامل الأسف السيد وزير الإسكان خرج باش يقول لكم واش كاينة شي قطع أرضية مجهزة في أي منطقة منطقة في المغرب كتساوي 3 المليون، يستحيل أننا نوجدو قطعية أرضية بمبلغ 3 المليون، يستحيل وهي فيها 100 متر.

ثم جبتو السيد الوزير هاذ القانون مفصل كيف سبق لي قلت لكم على هواكم من أجل دعم المؤسسات العمومية اللي الآن، كما سبق أن قال الزميل السي جواهري أنها بنات قفوزة في جميع المدن المغربية ومالقاتش اللي يشريها من عندها، لأنها مساكن لا تليق بالأسر المغربية، لا تليق كمساكن يسكنها المواطن المغربي، فمن أجل هذا طلبنا منكم أنكم تقبلوا المقترح ديالنا واللي هو تقدموه لنا لأنه الإشكالية اللي عند الموظف هو التسبيق وكنطلبو منكم أنكم تمدوا الموظف ب 50 ألف درهم فيما يخص للحصول على السكن الإجتماعي، وهاذ الخمسين ألف درهم احنا فصلناها لكم يعني إيلا اعفينا السكن الاجتماعي من غادي تكونوا La TVA ألف درهم اعفيناه من 15 ، القيمة ديالو la TVA أديتو له 3 المليون سنتيم و20 ألف سنتيم هي المساهمة ديال الدولة اللي كتساهم في ذيك المبالغ ديال Les intérets bancaires، إذن لهذا كنطلبو منكم السيد الوزير أنكم تراجعوا هاذ المقترح، واللي كنتمناو بأنه هاذ المقترح هذا راه في المصلحة ديالكم أنتم كمسيرين للشأن العام، وراه غادي يعود عليكم أنتم بالنفع أكثر منا احنا اللي في المعارضة، وغادي يعود على الأمة المغربية بأجمعها.

إذن فهذا المقترح هذا كنعتبروه من المقترحات اللي هي يمكن لها تساهم أكثر من إعفاء المنعشين العقاريين لأنه الإعفاء ماعمرو احنا كنعتبروه دائما ماشي هو الحل لأنه الدولة محتاجة لضرائب والشركات الوطنية اللي هي كتعتبر نفسها وطنية راها مستعدة تؤدي الضرائب ولكن بشرط أنها المساعدة تقدم للمواطن، لأنه الإشكالية مطروحة الوقيتة فاش المنعشين العقاريين كيبنيو الشقق، ماتيلقاوش الإقبال، والإقبال العجز ديالو هو التسبيق لأنه القدرة الشرائية ديال المواطن ضعيفة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

الحكومة مامتفقاش مع هاذ التعديل أولا لأنه هو تيهدف بالأساس إلي حذف التشجيعات الجبائية وتعويضها بطبيعة الحال بالتسبيق، ولكن الآن اللي عندنا، احنا عندنا بالأساس هو الإعفاءات هي موجهة من أجل الإسراع بالبرنامج ديال 200 ألف سكن اجتماعي في إطار تعاقد بطبيعة الحال مع المنعشين لأن الهدف هو الدفع بالبناءات اللي عندها طابع اجتماعي، إضافة إلى هذا كيف تفضل السيد المستشار الآن القانون المالي تيجيب واحد التسبيق اللي الموظفين في حدود 25 ألف ولكن ماشي في الشروط اللي هولها بل الآن يمكن لي نخبر بأنه الآن حسب المعلومات اللي عندنا عدد مهم من الموظفين أصبحوا يقبلون على هذه الآلية وهذا شيء مهم جدا، ولذلك لهذه الإعتبارات حنا ماقابلينش هاذ التعديل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار لتأييد التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

أذكر بأن هذا المقتضى الوارد في مشروع القانون المالي هو أصلا لم تتقدم به الحكومة، هو تعديل أتت به -قيل لنا- الأغلبية، قيل لنا، هل من وحي الحكومة أم من الأغلبية بنفسها أم غير ذلك، لكن إذا كان فعلا هو تعديل تقدمت به الأغلبية أطرح السؤال على الأغلبية.

في القانون المالي 99-98 جاء العدد ديال السكن الاجتماعي 5000، مررت سنة تبخر المشروع ماكاين حد الإمتيازات لم يحظ بها أي أحد، في السنة الموالية تقلص من 5000 إلى 3500 بقي حبرا على ورق، اليوم الأغلبية كتجيب لنا 2500، وأظن كيف قال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان احنا ما عندنا دراسة وأنتم ماعندكم دراسة واحنا تنقلصو حتى نشوفو واش نجبرو شي حد أولا، أطرح السؤال علاش اختارتو 2500؟ هل فعلا لكم مستثمرون، منعشون عقاريون موجودين اللي غادي يبنيو 2500؟ من هم المنعشون العقاريون؟ اعطيوني الصفة ديال المنعش العقاري اللي يمكن لو ينجز 2500 سكن، التعديل الذي تقدمنا به هو بديل، وهنا أختلف مع السيد وزير المالية، عندما قال بأن مقتضيات القانون المالي الحالي أو القانون الإنتقالي ديال 6 أشهر أتى بمقتضيات لتشجيع، فئة معينة من المواطنين للتمليك وبالتالي تمكينهم من تسبيق في إطار قرض بدون فائدة من طرف الدولة، أقول للسيد وزير المالية أن الأمر يتعلق فقط مليون مواطن هم المعنيون بالمقتضى اللي جبتوه في القانون المالي الإنتقالي واللي رفعتو المبلغ من 20 ألف إلى 25 ألف في المشروع الحالي، الأمر يتعلق فقط بالموظفين ديال الدولة شحال هم؟ مليون، و29 مليون فين هي؟ المقتضى اللي جبنا حنايا هو عام يهم جميع المغاربة، أشنو قلنا احنا؟ عوض المنعش العقاري يبني ويجهز ثم بعد ذلك يستفيد من إعفاءات نقول هاذ المبلغ ديال الإعفاءات نمكنو منو المواطن المغربي الذي يريد أن يقتني مسكنا في إطار un compromis de vente وعد بالبيع من طرف المنعش العقاري ملي كيدير le compromis de vente الدولة كتعطي هذاك التسبيق، كتعطيه المبلغ ديال 50 ألف درهم، المستفيد هو اللي كيمكن المنعش العقاري باش يجهز ويبني، هذه هي العملية.

أما العملية المعمول بها حاليا عمر الإنسان المواطن المغربي ماغادي يمكن لو يتملك لماذا؟ أولا المنعش العقاري ديال 2500 واش غادي يضحي هو بهاذ العدد 2500 سكن تصوروا أعباد الله 2500 سكن، ما يمكن لها تكون إلا في الرباط في الدار البيضاء، مكناس، فاس، أكادير يمكن ولا شي حاجة هكذا، ولكن مدينتي أنا مثلا تازة كلها ما فيهاش 2500 سكن اللي كيتبني حاليا، ودابا 10 سنين ماكايناش، معناه مناطق متعددة على المستوى الوطني ماغادي يمكن لهاش تستفيد من هاذ المقتضى، ولذلك هذا هو مقتضى كذلك يبدو أنه إجتماعي، لكن السيد الوزير مع الأسف الشديد إجتماعي في الورق، والسنة المقبلة إيلا طول لنا ربي العمر وكنتمناو الله سبحانه وتعالى يطول لي العمر ونتلاقاو في هاذ القبة، وحتى إيلا ما تلاقيناش نتلاقاو في ذيك الدار ضروري ما نتلاقاو تمايا، دابا نذاكرو في هاذ الموضوع من جديد عاود 2005 نجبرو شي 2000 ولا 1500، لذلك نقول بأن الحكومة مع الأسف الشديد كيف ماقال الزميل السي اللبار نظريا عندها برامج وعندها أساليب وعندها إجتهادات لكن تطبيقيا كيف ما قالت هي خصها ثلاثين سنة، فعلا تبين بأن خصها ثلاثين سنة لتدبير الشأن العام، أربع سنوات أربع مشاريع قوانين مع الأسف الشديد لازالت في البداية، وبالتالي إيلا بغات 30 سنة السيد الوزير حنا نعطيوها لكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

أعتقد ليس هناك متدخل، أعرض التعديل على التصويت، نفس العدد الموافقون:21 المعارضون:67، الممتنعون : لاأحد.

رفض التعديل

أعرض المادة 16 مكرر للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون:67

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لاأحد

المادة 16 مكررة مرتين ورد بشأن هذه المادة تعديل لفرق المعارضة، الكلمة للسيد المستشار المحترم السي الأستاذ الجهوي لتقديم التعديل.

المستشار السيد محمد الجوهري:

يتعلق الأمر بتدبير، حقيقة هو تدبير مهم، أتت به الحكومة في مشروع القانون وهو تصفية ملفات وطلبات التحفيظ المتأخرة نظرا لعدم أداء أصحابها للواجبات طبقا للمادة 65 المكررة من ظهير التحفيظ العقاري المؤرخ ب 12 غشت 1913 وأعطت أجلا لتسوية هذه الوضعية إلى فاتح سنة كاملة 2002، قلنا بأن العملية نرى أنها لم تتم في سنة واحدة فقلنا بأنه يمتد هذا التدبير إلى سنتين أي ينتهي في فاتح يناير ، ذلك أن المحافظة العقارية في المغرب كما يعرف الجميع يعني2003 قامت بدور وبدور مهم ولكن هناك كثير من الملفات متراكمة وبصفة خاصة ملفات طلبات التحفيظ التي لم تتم فيها المساطر وتقع فيها الوفيات والأمر معقد لدرجة كبيرة ويتسبب في ذلك أكثر أن هذه المحافظات لازالت تسير بالطرق التقليدية العادية بحيث حتى ضبط الملفات، الملفات دائما عليها الغبرة مشدودة بالخيوط، عمل يدوي وجنود يعملون ليل نهار ولكن إنتاجهم ضعيف، فلذلك إذا مددنا سنة إضافية يعني زيادة على ماجاء في المقترح، ربما نمكن بصفة نهائية هذه المحافظات أن تقوم بواجبها،شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

السيد المستشار نفسو قال بأنه الإجراء اللي جابت الحكومة مهم ولكن إذا دخلنا التعديل المفعول غادي يولي عكسي، لأنه باش يكون مفعول حقيقي خص يبقى الإعفاء سنة وخاصة أنه اللي غادي يستفيدوا منو هم صغار الملاك وبالتالي عندو طابع إجتماعي ومنحصر في سنة واحدة كافية حسب الدراسات اللي عندنا لتشجيع معالجة إشكالية تحيين الرسوم العقارية، أما إذا طولناه ماغادي يكون عندو أي مفعول،شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للأستاذ الجوهري، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد الجوهري:

صحيح أنه إيلا طولنا ماغاديشاي تكون فعالية لكن التصور الفرق بيننا دائما حنا اللي كنمثلو البادية وأطراف المدن حنا دائما كنرجعو بالعقلية ديالنا للمناطق البعيدة، أنا ماتنفكرش تفكير رباطي أو تفكير بيضاوي ولكن كنفكر تفكير ورزازي راشيدي، تازة، وجدة، كاينة الآن في المغرب واحد التفكير وهو المراكز القريبة من القرى، الناس كينزلوا من البادية كيشريو في المدينة، ناخذو قلعة السراغنة، الناس اللي ساكنين على برا الفلاحة، لما كيجري طول حياتو وكيدير دويرية نظرا للتجزئات وحتى في نطاق ما تقوم به الدولة واحد السكن ولكن إجراءات التحفيظ كتشد وقت طويل، شكون اللي غادي يخبر هاذ الناس يقول لهم راه كاين هاذ الإجراء، ثم الإجراء كيطلب فلوس، وهناك أسبقيات واش في سنتين ديال الجفاف الناس ماعندهم تيقلبو على الماء ما يشربو وما ياكلوا ونقولو لا سيرو حفظوا الدار، آ السي التحفيظ خلي بلاتي على أنا ساكن أنا مدرك ومن بعد؟ الأولويات هي اللي نذاكرو عليها دائما- ثم شكون اللي غادي يبلغ هاذ الإجراء مهم ولكن كيفاش غادي يوصل لهاذوك الناس، كيفاش غادي يوصل/ باش يعرفوا راه كاين في القانون المالي، خص واحد العدد ديال الوقت ماكافيش شهرين، ماكافياش ثلاث أشهر ثم الانسان كيمشي عند المحامي كاين وثائق، كاين واحد العدد ديال الأمور اللي هي كل واحد كيعرفها والأمور معقدة ومعقدة جدا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

ليس هناك متدخل، إذن أعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون: نفس العدد21

- المعارضون:67

ـ الممتنعون : لا أحد

رفض التعديل إلى السنة المقبلة إذا كان هناك شي تمديد.

أعرض المادة 16 مكررة مرتين للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

ـ الموافقون: 67

ـ المعارضون:21

ـ الممتنعون: لاأحد

إذن صادق المجلس على المادة16.

الآن ننتقل الى المادة 16 مكرر ثلاث مرات كما وافقت عليها اللجنة لم يرد أي تعديل في هذه المادة.

الإجماع؟ صادق المجلس على هذه المادة 16 مكرر ثلاث مرات بالإجماع.

كاين ثلاثة مرات، المادة 16 مكررة مرتين، صافي هي اللي في المشروع كاين المادة 16 مكررة مرتين تاع التحفيظ العقاري هي هاذي اللي صوتنا عليها، ليس هناك اسمح لي التعديل رقم 14 وهو اعتقد أننا لا نتوفر إلا على المادة 16 مكرر مرتين كما هو في النص. ليس هناك أي مادة مكررة ثلاث مرات، إذن نعتمد التصويت تاع الموافقون على هذه المادة 67 المعارضون 21 ، الممتنعون: لاأحد.

إذن ننتقل الآن إلى المادة 17، المادة 17 ورد بشأن هذه المادة تعديل من فرق المعارضة يرمي إلي حذف هذه المادة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

.... ماتكونشي القاعدة، لماذا الحسابات الخصوصية استثناء، الحسابات الخصوصية بصفة عامة لا تحظى بنفس المراقبة القبلية اللي هي سارية على الميزانية العامة للدولة، الحسابات الخصوصية هو le عند المدير في الجيب وكيوقع هذا هو اللي كاين،carnet de chèques كيديروها في عمليات محدودة جدا ولتسهيل المأمورية، ولكن أن تصبح قاعدة عامة ودائما نقول لا طالبنا الإلغاء لماذا؟ نعتبر أن ماجاءت به الحكومة شيء خطير بالنسبة للبرلمان وستقيدونا على الدوام، أصحح أن القوانين المالية هي قوانين عادية مفعولها لا يقتصر فقط على السنة المالية، يبقى على الدوام ما لم تتم هناك قوانين تغير أو تتمم أو تلغي، معني هذا المقتضى إيلا صوتنا عليه غادي يبقى على الدوام، معناه كذلك أن كل العائدات ديال الخوصصة إنطلاقا من المصادقة على هذا التعديل 50٪ ماغاديش نبقاو نشوفوها تماما، الحكومة ستستند إلى القانون المالي ديال سنة 2000 لتمرير 50٪. نقول لا القانون ديل الخوصصة واضح، عائدات الخوصصة، تدخل إلى الميزانية العامة والحكومة تكون صريحة مع نفسها في القوانين المالية تجي منا، زودوا الصندوق ديال الحسن الثاني بالأموال اللي بغات ولكن مباشرة ندوز غير من برا et courtcircuiter le parlement لا هذا موقف ماشي ديال المعارضة هذا موقفنا جميعا، نقول بأن العائدات ديال الخوصصة كلها ماشي غير 50٪ خصها تمشي للتجهيز هنا متفقين، لكن الطريقة الوحيدة أن جميع الأموال ديال الدولة تدخل للميزانية العامة ديال الدولة، وإنطلاقا من الميزانية العامة للدولة le compt specialاللي بغات الحكومة حنا معهم ولكن مباشرة تقول لك آودي أعطوني تفويض دائم نبيع ونشري فقط 50٪ هي اللي ندخل للميزانية العامة للدولة و50٪ أنا غادي نديها لصندوق الحسن الثاني.

أتذكر الإخوان أن صندوق الحسن الثاني في حد ذاته هو صندوق عادي كسائر الصناديق، أحدث في غياب البرلمان، أحدث وصوتنا عليه إنطلاقا من الإسم الذي يجمله، وصوتنا عليه في ظرف معين، لكن الحكومة ماخصهاش تغير الميزانية العامة للدولة وترجعها ميزانية ديال الحسابات الخصوصية، لذلك نطلب من الزملاء أن يتفهموا هذه الوضعية فنحن لسنا ضد تحويل جميع العائدات ديال الخوصصة لميزانية التجهيز ولكن نقول هناك قاعدة عامة أن المداخيل كلها l'unité هذا مبدأ عام حتى عند الخزينة العامة، الكل خصو يدخلde caisse وهنا كنتصرفو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك قبل الجواب ديال السيد الوزير، تنبغي نتساءل مع السيد الوزير ومع السادة المستشارين لأنني توصلت فيما يتعلق بالمادة 16

مكرر ثلاث مرات تتعلق بمادة جديدة، وهي التي أتت بها الأغلبية وقبلتها الحكومة وترمي إلى رفع دعم إقتناء السكن إلى 25 ألف درهم وصودق على هذه المادة بالإجماع على هذا التعديل، فلابد أن نعود قبل البث في المادة 17 إلى المادة 16 مكرر ثلاث مرات لم تكن في النص ولكن جاءت كمادة جديدة أضيفت كتعديل للأغلبية صادقت عليه الحكومة وصادقت عليه اللجنة بالإجماع، إذن الكلمة للسي عبد الحق التازي.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

شكرا سيدي الرئيس.

على هاذ القبال كاين كذلك حتى التعديل اللي كنا عملناه على المادة 7 خصنا نستدركو التصويت عليها، التعديل دخلنا فصلين 9و10 على المادة 7 في آخر المادة الخاصة بالضريبة على الشركات لأن حقيقة بالنسبة لنا احنا ماغفلناهاش هي دازت في اللجنة بالإجماع ولذلك راه داخل في، ماكاين لاش نديرو هاذ الشي اللي كتقول آ السيد الرئيس، صادقت عليه اللجنة ودوزناه دابا راه دخل في في صلب القانون.

السيد رئيس الجلسة:

لا ولكن في أي مادة تعدلت هذه المقتضيات اللي تتشيروا لها، واش تعدلت في مادة سبق التصويت عليها؟ أو هي مقتضيات جديدة؟ سبق التصويت عليها، إذن المادة 16 مكرر 3 مرات لا توجد، لا الآن المكررة 16 موجودة السيدة المستشار هي اللي خصنا نصوتو عليها الآن لأنها تتعلق برفع المبلغ نتاع 20 ألف درهم إلى 25 ألف درهم المتعلق بإقتناء السكن، إذن المادة 16 مكرر 3 مرات نعرضها على التصويت وهاذيك وقعت المصادقة عليها بالإجماع داخل اللجنة، إذن نفس العدد نديرو، لا باقي ماضفناشاي حنا المادة 17، كاين تعديل المادة 16 مكرر 3 مرات، السي عبد الحق التازي تيتكلم على التعديلات التي دمجت الفصول التي صوتت عليها اللجنة، لا تطرح الأشكال بالنسبة للمادة7، الآن هاذي مادة جديدة لم تكن قائمة في القانون المالي الحالي... لابد من التبويب السيد المستشار المحترم، لابد من تبويبي هذا التعديل إذا لم يكن داخل في أي مادة فوقع تبويب في إطار المادة 16 مكرر 3 مرات.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

.... ولكن مع الأسف الشديد الصيغة النهائية اللي غادي نصادقو عليها حنا ومنها غادي تمشي للوزير الأول، ومنها غادي تمشي لسيدنا لا يعرفها حتى واحد، وهاذ الخلط وقع لنا عندما صادقنا عن المشروع ديال المخطط صادقنا على صيغة ديال مجلس النواب ومافهمناهاش وما عرفناهاش، والنهار اللي تنشر في الجريدة الرسمية تنشر شيء آخر. الله يخليكم السيد الرئيس غير وريونا الصيغة النهائية خصوصا ونحن، إيه لا العفو يمكن غادي يرجع لمجلس النواب، ولكن كيف مابغايكون الحال لا غير وريونا الصيغة النهائية، كان من الأجدى أن في التقرير تجينا الصيغة النهائية اللي غادي نصادقو عليها حتى التبويت في حد ذاته ماكاينش، المقتضيات أنا متفق مع السي عبد الحق هاذ الشي صادقنا عليه بالإجماع، التعديلين اللي تقدمت بهم الأغلبية صادقنا حتى حنا كمعارضة ولكن ماعرفناش أين أدمج؟ ولكن آ السي الله يخليك وضحوا لنا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم من طبيعة الحال المناقشة تاعكم تدخل في الأعمال التحضيرية والتوضيحية، وبطبيعة الحال أشرتم إلى أن هاذ المادة 16 مكررة 3 مرات هي التي تتضمن التعديل الذي تقدمت به الأغلبية، مع الأسف لم يشر إليه في التقرير كما قلتم وفي النص الذي نصوت عليه، ولكن دائما نتكلم في الترتيب على تعديلات وستضم إلى النص لأن النص كما قدم الآن هو اللي عندنا المادة 17 جاءت كتعديل قبلها الحكومة تدخل كمادة جديدة مكررة 3 مرات، إذن تنعتقد هاذ المناقشة أدت الغرض نتاعها وألتمس من المجلس الموقر أن نصوت على المادة 16 مكررة 3 مرات، هل سيصوت عليها؟ 16 مكرر 3 مرات، لا المادة 7 داخلين فيها التعديلات دمجت هاذي مادة جديدة اسمح لي، اللجنة تماما، المادة 7 كما صادقت عليها اللجنة، أما هاذي مادة جديدة إيه ولكن مادة جديدة، لا كاينة عندنا هنا كما وافقت عليها اللجنة، يعني

السيد المستشار عندي في التقرير اللي هنايا كما وافقت عليها اللجنة لالا التصويت اللي داز عليه.

الآن المادة 16 تنعتقد اللي تنطلبو السادة المستشارين، السيد المستشار المحترم هاذ التعديل قبلته الحكومة وقبلته اللجنة وصادقت عليه بالإجماع، الآن تنطرحوه للتصويت في المجلس، هل المجلس يصوت بالإجماع كما تم في اللجنة أم هناك موقف آخر، إذن تنبغي نسجل الموقف تاع المجلس، السادة رؤساء فرق المعارضة لا هذا التعديل اللي تيتعلق برفع التسبيق من 20 ألف درهم إلى 25 ألف درهم.

السيد المستشار المحترم،

نعم أنا وضحت، السيد المستشار، المحترم داخل اللجنة قبل وصودق عليه طبق... السيد المستشار المحترم تقدم التعديلات التي رفضت هي التي تقدم من جديد إلى المجلس عندما يتشبث بها كما هو الشأن بالنسبة للتعديلات المقدمة من طرف المعارضة والتي رفضت في اللجنة وتشبثت بها فرق الأغلبية وأحالتها على الجلسة العامة، الآن المادة 16 مكرر 3 مرات ماموقف المجلس؟ هل نعتبر التصويت تم بالإجماع أم هناك موقف آخر؟ الإجماع السيد الرئيس؟ الإجماع.

صادق المجلس على المادة 16مكرر 3 مرات كما وافقت عليها اللجنة بالإجماع.

إذن الآن تنرجعو للمادة 17، غادي نتكلمو على التعديل الذي قدم من المعارضة، والسيدالوزير مطلوب منه الجواب على هذا التعديل.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

.... الأساسية ديال المالية العامة التي يتضمنها القانون التنظيمي للمالية وخاصة المادة 9 التي تقر بمبدأ الشمولية الذي يعتبر هو الأصل، أما الإستثناء فهو ما يسمى بالرصد، ولهذا الإعتبار نحن لا نتفق مع إلغاء هذه المادة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الآن أعرض التعديل تاع الإلغاء على التصويت، آه المناقشة السيد المستشار الأستاذ الجوهري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الجوهري:

السيد الرئيس،

فعلا ماتفضل به السيد الوزير ماذكره يعني المرجعية ديالنا وديالكم هي المادة 9 ومن القانون التنظيمي للمالية، تقول المادة 9 : يباشر قبض مبلغ الحصائل بكامله دون مقاصة بين المداخيل والنفقات، فمجموع المداخيل يرصد لتنفيذ مجموع النفقات، تدرج جميع المداخيل وجميع النفقات في الميزانية العامة، على كل حال كاين المقتضى ديال الإرصاد لبعض النفقات، غير أن بعض المداخيل يمكن إرصادها لبعض النفقات وتكتسي هذه المرصدات الخاصة شكل حسابات خصوصية للخزينة أو إجراءات محاسبية خاصة ضمن الميزانية العامة والحسابات الخصوصية المذكورة، الربط اللي كنعملوه الربط هو فعلا كنقولو وحدة الميزانية يعني كلشي خصو يدخل للميزانية، لكن الآن من في قانون المالية كنقولو ٪50 من المداخيل ديال التفويتات، وبالمناسبة واش في هاذ المادة السيد الوزير واش عدلتو ما يباع ورديتوها ما يفوت؟ راه كاين تعديل جابتو الحكومة المادة 10 بدلت الكلمات ما يباع بما يفوت، فالآن المداخيل نعم المادة 10؟.

السيد رئيس الجلسة:

المادة 10 صادق عليها لأنها عدلت في اللجنة وقبلت بالإجماع.

المستشار السيد محمد الجوهري:

وقبلت بالإجماع أكيد، وهنا مابقى ما يتباع، إذن الحصائل كلها اللي كتدخل من بيع أو تفويت للقطاع الخاص من المساهمات والمؤسسات المحدثة إلى آخره طبقا لقانون الخوصصة 39-89 كتدخل كلها للميزانية وكتخرج ٪50 منها كتدخل لصندوق الحسن الثاني.

الملاحضات ديال السيد عبد السلام بروال ماغاديشاي نكررها ولكن هاذ الإستثناء، هذه الطريقة بهاذ الشكل هكذا هو سياسيا مناقدرناشاي نفهموه نطلبو السيد الوزير باش يشرحو لنا أكثر، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، ليس هناك تدخل، إذن أعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون: نفس العدد 21.

- المعارضون: 67

- الممتنعون: لاأحد

رفض التعديل

أعرض المادة 17 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: نفس العدد 67

- المعارضون: 21

- الممتنعون: لا أحد

إذن ننتقل إلى المادة 18لم يرد بشأنها أي تعديل، إذا لم هناك تدخل نعرضها على التصويت.

صادق المجلس على المادة 18 بالإجماع.

المادة 19، ورد بشأن هذه المادة تعديل من فرق المعارضة، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

أقدم التعديلين بجوج على المادة 19 و20 دفعة واحدة نظرا لترابطهما الأول يتعلق بالضريبة على الشركات والثاني على الضريبة العامة على الدخل، أقول السيد الرئيس في إطار البرنامج العام لحكومة التناوب وفي إطار التوجه أو في إطار التصريح الحكومي أو التوجه السياسي، كل مرة يركز على الجهوية وعلى اللامركزية بالخصوص بصفة عامة وكذلك على اللاتركيز، لكن كما قلنا السيد الرئيس عند مناقشة الميزانية الفرعية ديال وزارة التخطيط والتوقعات الإقتصادية لم نلمس بتاتا نظرة جهوية أو منظور جهوي على المستوى الميزانية العامة ديال الدولة، أكثر من هذا السيد الرئيس، فالمخطط في حد ذاته الذي قدم لنا وصادقنا عليه هو مخطط ليس لا بالقطاعي ولا بالجهوي فبالأحرى الميزانية التي هي مدرجة أمامنا.

أكيد، كنا نتفهم سابقا لماذا الحكومة لا تريد أن تدعم الجهات، تدعمها لا في إطار الميزانيات الخاصة للجهات ولكن في إطار ماسمي أو ما يسمى الفصل 7 من قانون الجهات، العمليات المحولة، كنا نظن بأن الحكومة ستمكن الجهات من تدبير عدة قطاعات وهي منصوص عليها في قانون الجهات بالإعتمادات ديال الدولة، احنا ماغادي نطلبوش اعتمادات للجهة فقط غير الميزانية اللي جات تكون عندها اعتمادات، لكن نريد تدبيرا ونريد موردا لهم.

قلت السيد الرئيس كنا نتفهم سابقا كون جل الجهات كان يرأسها رؤساء من المعارضة، وبالتالي حكومة من نوع آخر كيفاش غادية تساعد المعارضة؟ لكن اليوم السيد الرئيس الأوضاع تغيرت، أطيح بالعديد من رؤساء الجهات، واحد يتكلم الآن هناك أربع رؤساء جهات هم مستشارون أطيح بهم، هناك أربع رؤساء جدد زميل قديم متواجد معنا، راك أنت الوحيد، لكن السيد الرئيس أطرح السؤال أين هم الزملاء الآخرين؟ أين هو الدفاع عن الجهة؟

كنا نتمنى السيد الرئيس أنه غادي تكون واحد الضجة ديال الأغلبية بالرؤساء الجدد والدم الجديد اللي جا حنا معكم، لكن السكوت والصمت واش ماعندكم غرض بالجهة؟ ماعندكم غرض باللامركزية؟ ماكاين والو؟ معناه بغيتو المناصب هاذ الشي كيبان السيد معالي الوزير كيبان واحد النوع ديال المناصب، أكثر من هذا السيد الرئيس نحن مستاؤون من القرار الذي إتخذ على مستوى الحكومة والذي حقيقة غير جو الإنتخابات الجهوية ديال مكاتب الجهات صدور مرسوم وتوقيت صدور مرسوم فيما يخص التعويضات في زمن معين، سابقا ملي كانت المعارضة لا ملي جاو الإنتخابات بالضبط ونزلت الحكومة بثقلها وهنا السيد الرئيس، السيد الوزير نحتج ونحتج بعنف كون السيد الوزير الأول اللي هو الوزير الأول ديال حكومة المغاربة كاملين بما فيهم المعارضة، اتخذ إجراء سياسيا حزبيا بالتنسيق أو الإشراف على التنسيق ما بين مكونات الأغلبية لتدبير انتخابات تجديد المكاتب، أبدا ما كان عليه السيد الرئيس، ماكان عليه أن يتدخل كوزير أول وهنا في هاذ القاعة متواجدين معنا الزملاء اللي صرحوا هم بنفسهم وقالوا كاين تعليمات ديال الوزير الأول اللي اعطاوني باش نترشح، أبدا أن يقال بأن تعليمات أعطت من الكاتب الأول ديال الاتحاد الاشتراكي أن أترشح نعم وأن يقال بأن التعليمات ديال الوزير الأول هو اللي

اعطاني باش نترشح، حشومة تسمع فهناك تدخل سافر للحكومة فيما يخص الانتخابات الجهوية، الانتخابات ديال مكاتب الجهة، أبدا لا نقبل ذلك والتاريخ سيسجل ذلك، أين هم رؤساء الجهات؟ أين هو الدفاع عن الجهة؟ خصوصا وصاحب الجلالة من حين لآخر يكرر، لا وجود لهم لا مستوى التخطيط لا على مستوى الميزانية، اليوم 2001-2002 كاين الإنتخابات ماكاين جهة، بعد ذلك سيأتي التقطيع الجديد وسيأتي القانون الجديد، معنى هذا بأن الرؤساء الجدد كنتأسفو لهم ولكن غيرتنا نحن كأعضاء في الجهة هي التي دفعتنا ماشي الرئاسة، ماشي الحب في التعويضات، أبدا أن تبرمج وتقنن ويتم التوقيت بالضبط نهار 18 شتنبر، في الدورة ديال شتنبر كاين 3 ديال الدورات يناير وماي وشتنبر أدرجت التعويضات فقط في شتنبر، لاش؟ باش وسخت لطخت الإنتخابات الجهوية ديال المكاتب، ما سمعناه الفلوس حاشاكم في les toilettes ،اللي شفناه ها بني ملال، هاشفنا في الدار البيضاء، شفناه في الحسيمة، شفنا عدة، في مراكش حشومة كاع في المراحض الفلوس كتوزع، نددنا بهذا، وضعنا سؤالا شفويا آنيا الزملاء في الأغلبية شافو غير الإسم، دابا لا الله يهنيكم أسيدي أمين عمرنا مانطرحوه ولكن أقبرتم التجربة توافقنا حولها فيما يخص الأسئلة التي تعقبها مناقشة والسبب هو ذاك القرار الذي اتخذتموه كأغلبية حشومة عليكم فقد شفتو إسم معين لا، فأقبرتم تجربة ومن ذاك النهار ماكاينش أسئلة محورية، أجهضتم تجربة، لذلك السيد الوزير، نقول ونرجع إلى الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

ماكنتيش في الموضوع، أنت كنت في الموضوع آ السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

لا الموضوع المالي. أقول السيد الرئيس،السيد الوزير،

لا نطلب إعتمادات إضافية، لا نطلب تضخيم الميزانية، نطلب تفعيل الإختصاص الثاني الموكول للمجالس الجهوية هناك الاختصاصات المحضة وهناك الإختصاصات المحولة حولوا لنا المشاريع لأموالها، وهذا منصوص عليه في القانون المنظم للجهات، فقط لكي نستأنس مثال السيد الوزير، التعليم، يمكن التعليم العالي الأكاديميات الى غير ذلك، كانت الإمكانيات تدرج في الميزانية للجهات وعندما نتكلم عن الجهة كاين خلط كيوقع، هناك المجلس الجهوي وهناك الجهة لا نتكلم عن المجلس الجهوي، نتكلم عن الجهة والآمر بالصرف على الجهة هو السيد الوالي وكذلك حتى المجلس الجهوي، لا نريد اعتمادات يديرها المجلس الجهوي، لا سيدي الفلوس اعطيوها للناس ديالكم اللي في الأقاليم المندوبين ديال الوزارات اعطيوها العمال ديالكم، الولاة ديالكم، احنا كمجلس بعادين عليه تماما ولكن أن لا تتم هناك ذاك المرض التمركز ديال الإعتمادات وديال القرارات على المستوى الوطني، لذلك السيد الوزير لا أظن بأنكم ستدفعون بالفصل 51 لا علاقة له نقول لكم حولوا بعض الاختصاصات ديال المصالح المركزية للجهات، تحويلكم ماشي معناه للمجلس الجهوي، حولوها حتى للناس ديالكم المندوبين الجهويين ديالكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة:

السيد الرئيس،

احنا ما متفقينش طبعا على هاذ التعديل بحال اللي دائما فسرت بأنه من حظ الجهات أنه القانون جعل المداخيل نتاعها تيستند على واحد الضريبتين اللي المداخيل نتاعهم تيتزادوا سنة عن سنة، مثلا هذه السنة المداخيل اللي غادي تجي من هاذ الضريبة غادي تزاد بالنسبة للجهات ب 42٪، حتى مورد في الميزانية ماكاين في هاذ المستوى والمهم هو المؤهلات اللي عند الجهة، خصها تلعب واحد الدور مثلا في متابعة المخطط، خصها يمكن لها تستفيد من المؤهلات اللي تيعطي كذلك صندوق الحسن الثاني للمناطق في محاربة آثار الجفاف، الجهة إطار أساسي بطبيعة الحال للعمل في هاذ الإطار هذا خصنا نبداو نشوفو تطور الجهات، أما ماعندي أي تعليق على الأشياء اللي ماعتبرتهاش في الموضوع، حاجة واحدة أنه حتى واحد ما يثق في الكلام اللي تيقول السيد المستشار وهو يتكلم على عبد الرحمن اليوسفي، لأن المغاربة تيعرفوا شكون هو عبد الرحمن اليوسفي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

إذن نعرض التعديل على التصويت، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد السلام بروال:

تكلمت عن الوزير الأول، تكلمت عما تسمونه بمؤسسة الوزير الأول، تكلمت عن الوزير الأول

تدخل، أما الشخص الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي أقولها ويقولها فريقي والمعارضة فجميع المغاربة نكن له السيد الوزير كل الإحترام والتقدير، رغم الضجة القائمة حاليا لا نشاطرها كنقولها لكم نحترمه ونقدره، أما الوزير الأول، السيد الوزير قلت بالحرف زملاء متواجدين معنا في القاعة السيد الوزير يسمعون ذلك تقال لهم من طرف الوزير الأول سيروا ترشحوا هاذ الشي اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون: نفس العدد 21
- المعارضون: 67
- الممتنعون: لا أحد

رفض التعديل.

أعرض المادة 19 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

الموافقون 67، المعارضون:21، الممتنعون: لاأحد.

ننتقل إلى المادة 20 ورد بشأن هذه المادة تعديل من فرق المعارضة، الكلمة لأحد المستشارين، هو هذا اللي دوزناه انتاع، نعرض التعديل الذي تقدمت به المعارضة على المادة 20 للتصويت،لا مايمكنشي نصوتو على جوج تعديلات، كل تعديل نفس العدد 21،67، لاأحد، رفض التعديل.

أعرض المادة 20 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: 67
- المعارضون: 21
- الممتنعون: لا أحد

المادة 21 لم يرد بشأنها تعديل، أعرض المادة 21 للتصويت، إذن الإجماع.

صادق المجلس علي المادة 21 بالإجماع.

ننتقل إلى المادة 22، ورد بشأن هذه المادة تعديل من فرق المعارضة الكلمة لأحد المستشارين لتقديم التعديل.

المستشار السيد محمد الجوهري:

هذا التعديل يرمي إلى عدم الخلط بين الأمور، فالنص الأصلي يقول تلغى الميزانية الملحقة لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية ابتداء من تاريخ تحويل إدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية إلى مؤسسة عمومية متمتعة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، احنا فقط تنقولو نقتصرو كإدارة عمومية لماذا؟ لأن من شأن الإضافة الأخيرة أن نقرر منذ الآن وقبل الأوان بأننا سننشئ مؤسسة عمومية، في حين أن إنشاء المؤسسات العمومية هو من اختصاص البرلمان بقرار آخر منفرد عندما تقدم الحكومة مشروعا بذلك، أما الان فسنمنح - إن صح التعبير- شيكا على بياض لعمليتين مختلفتين أصلا، فهذا التعديل هو تحسين للنص وعدم التعدي على اختصاصات البرلمان وليس له تأثير على ميزانية الدولة لا في المداخيل ولا في المصاريف ويجب أن يقبل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة :

الحكومة ما متفقاشاي على هاذ التعديل لأنه الأحكام الإنتقالية للقانون التنظيمي لقانون المالية تنص على اخضاع الميزانيات الملحقة لمقتضيات هذا القانون التنظيمي مع مراعاة بعض الفصول الواردة بظهير 18 شتنبر 72 إلى أن يتم حذفها بقانون المالية، فقانون المالية هو الإطار القانوني لحذف هذه الميزانية الملحقة، والمقصود من المقتضى اللي جابتو الحكومة هو تلافي أي فراغ يمكن حدوثه وبالتالي ضمان

استمرارية المرفق العام ولهذا الإعتبار هو أننا مامتفقينش على إلغاء هاذ الميزانية الملحقة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشارللدفاع عن التعديل.

المستشار السيد محمد الجوهري:

التعديل لا يلغي الميزانية، التعديل نصه هو هذا «تلغى الميزانية الملحقة لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية ابتداء من تاريخ حذفها كإدارة عمومية» إذن لا نلغي الميزانية أبدا، ولكن عندما تحذف هذه الإدارة كإدارة عمومية تلغى ميزانيتها وانتهى الأمر ولكن لما كنلصقوا لها كنخلطوها بإحداث مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي وشخصية معنوية واستقلال مالي يعني كنضيفو حاجة مازال ما وصلش وقتها نهائيا وما عندنا بها غرض الآن ومازال ما محتاجينهاش، ومن بعد المادة 47 اعتقد من الدستور المادة 46 تعطي الحق للبرلمان لإنشاء المؤسسات العمومية نحن لسنا الآن بصدد إنشاء مؤسسة عمومية، بصدد يعني تدبير الميزانية عندما لا تصبح هذه الإدارة إدارة المحافظة على الأملاك العقارية إلى أن تصبح إدارة عمومية غادي هي تولي متمتعة هي بالاستقلال المالي فقط.

السيد رئيس الجلسة :

إذن نعرض التعديل على التصويت .

- الموافقون : نفس العدد 21.

- المعارضون : 67

- الممتنعون : لا أحد

إذن نعرض المادة 22 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

نفس العدد 67 الموافقون، المعارضون : 21، الممتنعون : لا أحد .

المادة 23 بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 24 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 25 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

ورد تعديل من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 25 مكرر.

الكلمة لأحد المستشارين لتقديم التعديل، الكلمة للمستشار السيد بنا

المستشار السيد أحمد بنا :

شكرا السيد الرئيس،

مادة إضافية يعني في المادة 25 مكرر إحداث حساب يرصد لأمور خصوصية يسمى حصة الغرف المهنية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، جانب المدين، نفقات التسيير والتجهيز للغرف المهنية .

لماذا هذا التعديل ؟

تماشيا مع الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة الذي ألح فيه على تفعيل دور الغرف المهنية وفي أفق إصلاح شامل للميثاق الجماعي والأنظمة الأساسية للغرف المهنية لتلعب دورا نشيطا في الحياة الاقتصادية وما لذلك من آثار إيجابية على أعمال وأنشطة مجلسنا من خلال ممثلي هاته الغرف والتي يتسنى لهاته الأخيرة القيام بالدور المنوط بها وجب توفير الامدادات المادية اللازمة ، لذلك نقترح تخصيص جزء من الضريبة على القيمة المضافة للغرف المهنية على غرار ما هو معمول به لصالح الجماعات المحلية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة :

الحكومة ما تفقاش على هاذ التعديل لأنه الغرف المهنية تستفيذ حاليا من أقساط العشر الإضافي من الضريبة على الباتانتا، موار نعتبرها كافية، المهم بالنسبة لنا هو تقوية هاته الهيئات معنويا ومصاحبتها في تدبير الميزانيات نتاعها في إطار الموارد المتاحة، الشيء

اللي غادي يمكن لها يطور وتنوع تنمية أنشطتها وتدخلاتها، هذا هو اللي مهم جدا، سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة للدفاع عن التعديل.

المستشار السيد أحمد بنا :

شكرا، إنما السيد الوزير لعلمكم فقط أن الغرف الفلاحية لا تستفيذ من أي إجراء، الغرف الفلاحية فهي تأخذ الميزانية ديالها من ميزانية الفلاحة، والغريب في الأمر تتقولو تتدعمو الغرف الفلاحية، لعلمكم السيد الوزير كاينة غرفة فلاحية، أنا كنضرب المثال بالغرفة التي أنتمي إليها، الغرفة ديال ولاية مراكش القيمة ديال الميزانية ديالها هي 360,000 درهم، يعني 36 مليون سنتيم، تتمشي منه 80% للتسيير، وتتبقى 20% للهاتف والماء والكهربا والوقود ولتنقلات الأعضاء لأنها كتشمل من 120 كيلو متر في اتجاه أكادير وكذلك 60 كيلومتر في اتجاه قلعة السراغنة و 40 كيلو متر في اتجاه الصويرة، إذن كنقول لكم السيد الوزير على أنه هاذ الغرف المهنية كيف كنقول اللي بالأخص الغرف الفلاحية تيخصها إيلاما تمداتش من الضريبة على القيمة المضافة راه غادي تبقى دائما مؤسسة بدون إمدادات،

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

أعرض التعديل على التصويت، نفس العدد

- الموافقون : 21
- المعارضون : 67
- الممتنعون : لا أحد

المادة 26 لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع.

المادة 27 ورد بشأن هذه المادة تعديل من فرق المعارضة، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم هذا التعديل .

المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

هذا التعديل مرتبط الذي قدمناه حول المادة 7، فيما يخص عدم تفويت 50% من عائدات الخوصصة إلى صندوق الحسن الثاني بصفة مباشرة والدفع بتحويل هاته العائدات إلى الميزانية العامة، بعد ذلك تمكين الصندوق أو غيره من الاستفاذة من هاته العائدات.

الشطر الثاني من التعديل، السيد الرئيس، يهم البرامج التي سطرت لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونعتبر أن هناك قطاعا مهما قطاعا اجتماعيا وتنمويا أغفل أي العالم القروي، لذلك تقدمنا السيد الرئيس، باقتراح فيما يخص تعميم الطرق، فالبرنامج ديال صندوق الحسن الثاني يتكلم على الطرق السيارة، وحذف العبارة ديال السيارة وخلينا جميع الطرق السيارة والغير سيارة ثم كذلك أكدنا فيما يخص الموضوع ديال السقي ديال مليون هكتار، العبارة الواردة في البرنامج هي مبهمة، يتكلم عن السقي فقط دقفنا ما نريده من السقي أي السقي الكبير والمتوسط والصغير، معناه أن التعديل في حد ذاته لا يزعزع البرنامج الذي سطر لهذا الصندوق.

كذلك هناك تعديل يبدو شكلي لا يظهر تماما، ولكن إذا تمعنا في العبارة الواردة في الجانب المدين في الفقرة الأولى، النص الأصلي يتكلم عن المبالغ المدفوعة لفائدة جميع المشاريع أو العمليات المعتمدة معناه المبالغ مدفوعة لفائدة جميع المشاريع أو العمليات المعتمدة للاستفاذة من التمويل، هذا هو التعديل الذي أتته الحكومة، ما نريده نحن أن الصندوق يتكلف بشيئين، يمكن لو يحول الاعتمادات إلى مؤسسات بحال المؤسسة ديال الطرق السيارة مليار ديال الدرهم ما كاين إشكال ، لكن الصندوق يمكن له هو بنفسه إنجاز بعض المشاريع، الحكومة أسقطت العبارة ديال إنجاز وسيبقى الصندوق هو صندوق يمول زشياء أخرى نحولو الفلوس ديال الخوصصة نحولو الفلوس ديال الميزانية العامة، نجمعو في هاذ الصندوق ونوزعوه على مؤسسات أخرى، نقول لا يمكن للصندوق أن يمول مؤسسات أخرى ولكنه يمكنه هو كذلك أن يمول مشاريع انطلاقا مثلا من 100 مليون درهم التي خصصت في السنة الفارطة لمحاربة آثار الجفاف واللي الصندوق مولها مباشرة، فإسقاط عبارة إنجاز معناه بأن الصندوقمستقبلا سوف لن يساهم بصفة مباشرة، فهذا هو التعديل الذي تقدمنا به، يبدو أنه شكلي فقط، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة :

السيد الرئيس،

الحكومة ما متفقاش لأنه إضافة إلى ما بيناه بخصوص التعديل المتعلق بالمادة 17 في المشروع، يمكن التأكيد أن الآلية التي تم اعتمادها في إطار تفعيل صندوق الحسن الثاني تتسم بالشفافية والوضوح عكس التعديل المقترح الذي ينص في الجانب الدائن على ما يسمى بالدفعات من الميزانية العامة أي ما تيحددلهاش النسبة تاعها. بخصوص الجانب المدين الصياغة التي أتى بها التعديل تضفي بعض الأوصاف على بعض العمليات الري الكبير، المتوسط، الصغير دون أن تكون هناك أي قيمة مضافة، مع العلم أن الصيغة التي أت بها المشروع واضحة تتقول المبالغ المدفوعة لفائدة جميع المشاريع أو العمليات أي لا نستثني أيا منها، وبالتالي تتسم بالشمولية، هذا هو اللي تيجعلنا لا تتفق على هذا التعديل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

أعرض التعديل على التصويت، نفس العدد.

ـ الموافقون : 21

ـ المعارضون : 67

ـ الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 27 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة،

نفس العدد 67، 21، لا أحد.

إذن هناك تعديل يرمي إلى إحداث مادة جديدة تحمل رقم 27 مكرر.

الكلمة لأحد السادة، القضية نتاع الصندوق تاع الجفاف.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس :

الهدف من تقديم هذا التعديل في مادة جديدة هو توضيح للرأي العام الوطني وللسادة المستشارين المحترمين أن ليس هناك برنامج وطني لمحاربة آثار الجفاف لا وجود له تماما على مستوى القوانين المالية نهائيا، أنا بحثت القانون المالي ديال 6،2000،99 أشهر الأخيرة ديال وفي مشروع القانون المالي هو فقط تجمع لعناوين مالية، هاذي الساقية إلفلانية عندها قدا وقدا اجمع هاذ المبلغ هادي la piste الفلانية وكونا واحد المبلغ 6 ديال المليار، تجميع لا أقل ولا أكثر، تقدمنا بهذا التعديل لنبرز لو كانت أمنية الحكومة سليمة وشفافة فعلا تريد محاربة آثار الجفاف وتخصيص لها مبلغ واضح، لا من حيث المداخيل ولا من حيث المصاريف، كان عليها أن تدرج الاعتمادات ديال هاذ البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف في صندوق محدث لعدة سنوات، فالقانون المالي راه عندكم الصفحة 56، هناك Un compte special الرقم ديالو 3100041 صندوق محاربة آثار الجفاف، أشنو هو المبلغ المرصود له ؟ 0، للتذكير، نتكلم عن برنامج وطني لمحاربة آثار الجفاف الإطار القانوني متواجد، لكن مع الأسف الشديد الاعتمادات ما كايناش ونقول أودي راه كاين برنامج 3 المليار إلى غير ذلك.

السيد الوزير.

أقول لكم ما شي أنا، الإخوان راهم حاضرين معنا كاملين رؤساء الجماعات، منتخبين محليين، أعيد النظر في التدبير أنا شخصيا متيقن بأنكم تجدون صعوبة في التتبع، يمكن نيتك السيد الوزير نيتكم حسنة وأنا أثق بها، لكن sur le terrain شيء آخر ما نتمناوش حتى مراقبة بعدية ما نتمناوهاش، نتمناو On tourne la page، ونبداو من جديد، ماهو واقع يستحيي منه الجبين نهائيا، ها الإخوان راهم من الأغلبية والمعارضة، وفي اللجنة راه كان لسان واحد، الإخوان رؤساء الفرق كانت عندهم الجرأة وتكلموا عن حسن نية، عن واقع شيء آخر، أكيد السيد الوزير أنا معكم المبلغ ديال 3 المليار تم ضخ أموال على مستوى السوق، استفاذ منها جهات معينة ونقولها بكل صراحة إيه GSM، LES PORTABLES، أقول لكم مليار ديال الدرهم البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف،مليار شكون أداهم ميديتل واتصالات المغرب، الخدام مباشرة LA QUINZAINE كيقبطها ما كيمشي لهاش LE PORTABLE، أكثر من مليار في3 المليار امتياز هو ضخ واحد المبلغ

ولكن فيما يخص البرامج أو الإنجازات، السيد الوزير، كونوا متيقنين فتعديلنا الهدف ديالو هو إثارة الانتباه بأن ليس هناك لا برنامج وطني ولا محلي ولا والو، هناك تجمع لبعض الاعتمادات في عناوين معينة والدليل أن الصندوق في حد ذاته بقي حبرا على ورق للتذكير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، إذن الكلمة للسيد الوزير .

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة :

السيد الرئيس،

ما متفقينش لأنه في الواقع لا داعي لإحداث صندوق جديد غادي يحمل نفس التسمية تقريبا صندوق محاربة آثار الجفاف اللي كان، غير تتذكر أن الطابع الظرفي الذي أحدث في إطاره الصندوق هذا المذكور المتمثل أساسا في إيواء ما سمي في ذلك الوقت حساب 111 المفتوح ببنك المغرب، أما الحكومة الآن أخذت واحد المقاربة جديدة لمحاربة الجفاف التي يسيرها السيد الوزير الأول واللي اعتمدت على طابع هيكلي ومندمج وشمولي وهذا ما هو حدا بها إلى تفعيل صندوق التنمية القروية، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد المستشار لتأييد التعديل.

المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا،

نحن واعون بالشروحات التي قدمها السيد الوزير سواء في اللجنة أو الآن، لكن ما نقدمه أيضا يعني نتمنى أن يقع استيعابه، فعندما أسس سابقا الصندوق الوطني لمحاربة آثار الجفاف في واحد الفترة فاش كان الجفاف وجفافا قاسي، هو نفس الحالة اللي حنا فيها الآن، صندوق الحسن الثاني للتنمية كيتكلم على الطرق السيارة، يتكلم على حوايج أخرى لا علاقة لها بالجفاف ولا بآثار الجفاف، آش غادي نخسرو احنا إيلا خلينا الصندوق اللي هو الآن موجود وموجود المرجع ديالو في قانون المالية وهو الصندوق الوطني لمحاربة آثار الجفاف، وإيلا جا الخير وعمت الأمطار يغني الأمور بخير يعني المبالغ ديالو راها ستنقل للميزانية ديال السنة المقبلة والمغرب دائما راه في الجفاف إيلاما كانش في جهة راه في جهة، فالآن المنطقة الجنوبية منكوبة يعني هاذ 24 ساعة كنا في أكادير والإخوان اللي جاو معنا في الطائرة هاذ الصباح من أكادير في وسط النهار يعني كنشوفو بالسيارة الحالة تدمع حتى لأم الربيع نصف المغرب كله منكوب، الجهة الشمالية نسبيا ولكن المناطق الأخرى يعني لم يعد لا الهجرة ولا كيف تفضلوا الإخوان وشرحوا هاذ المسألة بتكرار وفي كل مناسبة.

ولذلك وضع هذا الصندوق أو إحياؤه وتمويله بهذا الإسم يعني أحسن من أننا تديرو طوارئ وتديرو عملية أولى للجفاف، عملية ثانية للجفاف وهاذ المبالغ التي تكلمنا عليها وتكلم عليها السي عبد السلام وكلها ضخت في السوق وضخت بشكل لم يستفذ منه من وجهت لمصلحتهم يعني كنعتقدو أن هاذي وسيلة من الوسائل اللي الفائدة ديالها واضحة للجميع، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، أعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون : 21
- المعارضون : 67
- الممتنعون : لا أحد

ننتقل إلى المادة 28، لم يرد بشأنها أي تعديل ، الإجماع .

المادة 29 لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع.

أعرض الباب الأول من الجزء الأول برمته للتصويت .

- الموافقون : 67
- المعارضون :21
- الممتنعون : لا أحد.

ننتقل الآن للتصويت على مواد الباب الثاني من الجزء الأول أحكام تتعلق بالتكاليف المادة 30 لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع.

المادة 31 لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع.

المادة 32 ورد بشأنها تعديل لفرق المعرضة، الكلمة لأحد السادة المستشارين .

المستشار السيد عبد السلام بروال :

بعجالة ما نطلولوس في هاذ الموضوع هانو 4000 منصب، نحن على علم السيد الوزير السيد الرئيس، بأن نفس الشكل بالنسبة LES TITULAIRES المرسمين اللي الحكومة خصت له 16,973 وجابت التصنيف ديالهم حسب القطاعات والوزارات، نحن على علم بأن 4000 منصب للمياومين، الحكومة لها تصور مدقق فيما يخص الحاجيات ديال كل إدارة، كان يمكن لها كذلك أن تأتي بتوزيع لهاذ 4000 منصب عدم التوزيع السيد الرئيس نقولوها بكل صراحة بكل شفافية، نعتبره بأن الحكومة في شخص السيد الوزير الأول غادي تدير 4000 منصب وغادي تمشي تدير بها الانتخابات ديال سنة 2001-2002، كذلك تقدمنا بتعديل نقول بأن 4000 منصب ستوزع بنص تنظيمي لا أقل ولاأكثر، ما كنطلبو حتى شي حاجة، قرار DECRET CICULAIRE إلى غير ذلك اللي ما يبقاش المسائل مبهمة، لكوننا نحن الشرعين احنا اللي كنوضعو، حنا اللي كنحدو العدد، فسابقا في القانون ديال 99-2000 الحكومة كانت جابت لنا العدد مبهم، وتقدمنا بتعديل وقالت لنا لا ومن بعد ولات جابت تفصيل، فنفس التفصيل اللي هو متواجد بالنسبة للرسميين، نطلب من الحكومة أن تأتينا بتفصيل بالنسبة للمياومين وإلا أن ننص على مستوى القانون بأن هناك نص تنظيمي هو اللي غادي يوزع هاذ 4000 منصب شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة :

مامتفقاش لأنه التسميات أولا من الناحية الشكلية الواردة في مشروع المادة تستمد صحتها مما هو متعرف عليه في مختلف تصنيفات مستخدمي الدولة، إضافة إلى ذلك أن نص اتفاق الحوار الاجتماعي ديال 19 محرم أتى بنفس التسميات، ولكن اللي بغيت نأكد للسيد المستشار باش يطمئن الجميع بأن توزيع المناصب المحدثة ستقوم به الحكومة بالشفافية التامة في نطاق الإطار التنظيمي المعمول به في هذا الميدان، وللتذكير بالنسبة للحكومة السابقة فقد عهد للحكومة السابقة بتوزيع 2500 منصب، توزيع ماشي الترسيم، من حاملي الشهادات العليا في إطار قانون المالية ديال 96، لهذه الاعتبارات تتجعلنا نرفضو التعديل، شكرا .

السيد رئيس الجلسة :

نعرض التعديل على التصويت

بغيت تتكلم السيد المستشار ؟ لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد اللبار :

صحيح أن 4000 منصب مبدأة مهمة، السؤال المطروح البارح كنا تنقولو الزبونية، المحسوبية، الشفافية، حاليا تيتبين لي بأن تيطبق ذاك الشي حرفيا، 4000 منصب ما بقاتش سنة، حنا في 2001 غادي يبداو والمسائل تتعدل كيف تيقولوا في طنجة، إيوا بسطيلة غادي تتعدل، إذن 4000 منصب إذا فرقناها على 6 أو 7 ديال العمالات لا هاذي 600 منصب، في الوقت اللي تنشوفو الأغلبية الساحقة ديال الدكترة، أصحاب الشهادات الكل تيتكلم بأن ما كاينش فرص الشغل، ومن جهة أخرى الحكومة تتقول أن كاين فرص الشغل .

السيد رئيس الجلسة :

ترسيم المستخدمين.

المستشار السيد سعيد اللبار :

الترسيم إيه صحيح. نعم سيدي أنا ما قلتشي مثلا 4000 دائما، لا 3000،4000 حيث تنسمعو بأن كل الوزارات تتدير، احنا بغينا نعرفو، السيد الرئيس، كيفاش يوقع هذيك الكيفية، صحيح بأن كاين شي وسائل اللي حنا ما تنفهموهاش، المسائل عندكم خاصة ديالكم، صحيح عندكم خبرة، خبرة عندكم وأنا متأكد بأن عندكم هاذ الخبرة تبارك الله عليكم ولكن ما تنساوش بأن 30 مليون المغاربة هما كلهم

رعايا صاحب الجلالة ومن حقهم يستفيدوا تنتمناو بأن يكون مسائل ملموسة، تنتمناو باش يستفيد كل مواطن مغربي اللي هو رعايا صاحب الجلالة بنفس الطريقة وهذا خص مراسيم خص وسائل اللي تتبين الكيفية كيفاش ذاك المواطن يمكن لو يستفيد لأن لا فرق بين عربي وعجمي إلا بالتقوى، فما شي هذا ديالنا وهذا خص مراسيم خص وسائل اللي تتبين الكيفية كيفاش ذاك المواطن يمكن لو يستفيد لأن لا فرق بين عربي وعجمي إلا بالتقوى، فماشي هذا ديالنا وهذا ما شي ديالنا، أتمنى بأن ما يكون شاي هذا 4000 منصب غادي يستفيد منها إلا بعض الإخوان اللي هما منتمين لواحد الهيئة معينة، واحنا هاذ الشي حنا متوالفين به لأن تنعرفوا بأ هاذ المسائل تتوقع ولكن نظرا لحكومة التغيير كلمة كبيرة، كلمة تغيير بغينا التغيير الملموس، بغينا الشفافية الملموسة، بغينا يستفيدوا المواطنين، تنكرر هاذ المسائل من جديد، وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

التصويت على التعديل : الموافقوم : 21، المعارضون : 67

- الممتنعون : لا أحد

أعرض المادة 32 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون : 67

- المعارضون : 21

- الممتنعون : لا أحد

إذن ننتقل للمادة 33، لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع

الآن المادة 34 لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع.

المادة : 36 لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع.

المادة 36 لم يرد بشأنها تعديل، الإجماع

المادة 37 الإجماع.

المادة 38 الإجماع.

المادة 39 الإجماع.

المادة 40 الإجماع.

المادة 41 الإجماع.

المادة 42 الإجماع.

أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت.

- الموافقون : نفس العدد 67.

- المعارضون :21

- الممتنعون : لا أحد

إذن ننتقل الآن للتصويت على مواد الباب الثالث من الجزء الأول : أحكام تتعلق بتواجد الموارد والتكاليف، المادة 43 لم يرد بشأنها تعديل.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

... حولها بأي تعديل ولكن لابد أن نافت النظر حول إشكالية طريقة التصويت، فيما يخص الاعتمادات ديال التجهيز ولا كذلك الطريقة اللي للمرة الثالثة لا على مستوى اللجنة السيد الرئيس وأنتم كنتم حاضرون طرحنا هذه الإشكالية، الحكومة مشكورة اقترحت علينا طريقة، مع الأسف الشديد لمعنتين متتاليتين لم نتمكن حتى من التعرف أو أخذ نسخة من اقتراح الحكومة، وبالتالي يبقى هذا الإشكال مطروحا، سايرنا الأوضاع على مستوى اللجنة، لكن الإشكال يطرح مرة أخرى على مستوى الجلسة العمومية.

الموضوع الثاني السيد الرئيس هو الموضوع المتعلق بالتصويت على ميزانية التجهيز، الميزانية هي مدرجة ضمن المخطط وأظن الفصل 50 من الدستور إذا كنت si j'ai une bonne mémoire يتكلم عن التصويت مرة واحدة على الاعتمادات ديال التجهيز، طرحت إشكال عندما صوتنا على المخطط نحن في المعارضة طرحنا هذا الإشكال ما سمعنا حتى واحد، قلنا أودي اعطيونا الاعتمادات باش نصوتو ولا مانصوتوش؟

السيد الرئيس،

نقول لكم حنا صوتنا على مستوى اللجنة، فقط لكي لا ينعت بأننا نعرقل، خصوصا أحد الزملاء من رؤساء الفرق هو يسجل علينا دائما هذا الإجراء، لكن في الجلسة العمومية نعلن بأننا لا نريد أولا نريد أن الحكومة والأغلبية في إطار تسهيل مأموريتها أن تدوس الدستور، فتحملوا المسؤولية أنتم وحكومتكم، جزئيا ماكنتباهاوش نقولو لا الإجراء في حد ذاته مخالف واش غادي نخالفوا دابا؟ واش خالقنا عندما صوتنا على المخطط؟ واش معا بجوج، هذا مقتضى وارد في الدستور، والدستور هو قانون أسمى ماشي أنا معه ويجب قراءاته قراءة ضيقة جدا، تحملوا مسؤوليتكم وقولوا لنا أش غادي نديروا هاذ العام؟ أش غادي نديرو العام الجاي ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، أعتقد أن هذه القضية قد أثيرت في اللجنة ووقع الاتفاق على أن تشكل لجنة ثلاثية من طرف ممثلين عن المجلس وعن الحكومة وبتنسيق مع مجلس النواب ولضبط مسطرة التبويب نتاع الفصول المالي وكذلك التصويت، والحكومة كانت قد وضحت أنها نظرا للقانون المالي ونظرا للمادة 27 من القانون المالي ترى بأن مقتضيات المادة 27 من القانون المالي نتاع القانون التنظيمي للمالية لا تطرح أي إشكال فيما يتعلق بالتصويت لأن المادة 27 تتكلم عن الإذن في استخلاص المداخيل وأحكام متعلقة بالموارد العمومية التي يمكن لقانون المالية أن ينص على إحداثها وتغييرها وحذفها ، أحكام متعلقة بالموارد العموميةالتي يمكن لقانون المالية أن ينص على إحداثها وتغييرها وحذفها، أحكام متعلقة بتكاليف الدولة وهي اللي تنذكروا عليها وبالحسابات الخصوصية للخزينة وكذلك مراقبة استعمال الأموال العمومية، التقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة، الحدود القصوى لتكاليف الميزانية العامة يعني كل باب والحسابات الخصوصية للخزينة عن كل صنف، هذا هو الجزء الأول الذي يتطلب منا القانون التنظيمي للمالية باش نصوتو عليه وهاذ النظرية تنعتقد تقرر أن يتم طرحها على المكتب من أجل ضبط واحد النظرة موحدة على طريقة التصويت وعلى طريقة تبويب الفصول داخل القانون المالي.

لهذا تنلتمسو باش نستمرو نظرا لأن هناك نظرية قانونية تستند إلى مقتضيات الفصل 27، أن نستمر على تبقى الفرصة متاحة لعمل اللجنة كما وقع الاتفاق، وإن شاء الله يسوى الأمر قبل القانون المالي نتاع سنة 2002، إذن الآن نستمر في عملية التصويت، وننتقل إلى الباب الثالث المتعلق بتوازن الموارد والتكاليف، المادة 43 لم يرد بشأنها تعديلو أعرض هذه المادة للتصويت، أعرض للتصويت موارد الميزانية العامة كما وردت في المشروع.

- الموافقون : 67

- المعارضون : لاأحد

- الممتنعون : 21

أعرض للتصويت موارد الميزانيتين الملحقتين موارد دار الإذاعة والتلفزيون المغربية كما وردت في المشروع، هذا دائما في موارد الميزانيتين الملحقتين، هاهي أسيدي المادة واضحة 43، دائما تتعلق ... الأحكام صوتنا عليها، الآن تنتكلموا على 44،44 اللي تتكلم على مبالغ الاقتراضات الخارجية، إذن وعندنا المادة 45 اللي غادي نتكلمو عليها كذلك موارد دار الإذاعة والتلفزيون المغربية كما وردت في المشروع، هاهي كاينة حسابات الميزانية الملحقة، الميزانيتين الملحقتين 49، إذن حنا الآن باقين في 43، دابا غادي نمشيو لـ 44.

أعرض المادة 43 للتصويت خصنا نأخذو الامتناع نتاعكم ياك أسيدي .

- الموافقون : 67

- المعارضون : لاأحد

- الممتنعون : 21

إذن المادة 44 ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

من مارس 98 حتى يفتى البرلمان غادي نبقاو دائما نقدموهم لا هم من تم غادي يجيو في محل اطلاع في إطار التناوب. في إطار

التناوب الحقيقي، من طبيعة الحال أنتم غادي تكونوا، أثول السيد الرئيس لا نمانع فيما يخص الإذن، لكن دائما نربطه نعطيو الإذن للحكومة على الأساس أن عندما تنجز المهمة في إطار مرسوم أن تأتي لنا بهذا المرسوم لكي تصادق عليه.

الأمر أ الإخوان يهم 44 مليار السيد الرئيس، 44 مليار 35% من الميزانية العامة ديال الدولة بما فيها les comptes spéciales واش غادي نعطيو un chéque à blanc أكيد ما يمكنش للبرلمان في كل لحظة هو يمشي يتفاوض نعطيو الإذن، أشنو هو المانع للحكومة إيلا مشروع القانون المقبل تجي وتقول لك آسيدي راني تسلفت قدا وقدا بمرسوم صادوق عليه.

ثانيا فيما يخص المادة 44 السيد الوزير نتساءل في المادة 44 منتم واضحين فيما يخص العنوان ديال الميزانية 1,1.13 من المادة 62 الفقرة 2 مباشرة كتمشي لمبلغ معين، لكن المادة 45 كتطلبو لنا الإذن ولو إشارة لا المبلغ لا العنوان المالي خصوصا والأمر يتعلق بالإقتراضات الداخلية، الاقتراضات الداخلية كيف ما قال السيد الوزير راه وصلت 28مليار نكونو واضحين غهاذ 28 مليار هي الوحيدة اللي كتدور في السوق إيلا الدولة مصتها أتساءل القطاع الخاص منين غادي يجيب الفلوس؟

السيد الوزير قبيلة كيتكلم لنا الحكومة فيما يخص الاقتراضات الخارجية دارت مجهود وقلصت ولكن على مستوى الدين الداخلي 28 مليار احنا كنقول غير زيد 29 مليار أقول لا كاين فرق شاسع بين القرض الخارجي والداخلي القرض الخارجي هي أموال جديدة نقية كيجنبها المستثمر الأجنبي ويضخها في السوق الوطني، الاقتراض الداخلي 2 صولدي اللي كتدور كتمصها الدولة وتتخلى لا الأبناك جافة ولا المواطنين شكل آخر.

لذلك نقول السيد الوزير فقط نريد منكم أن المادة 45 أن تقرنوا المبلغ ديال الاقتراض إما بالمبلغ أو بالعنوان المالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة :

السيد المستشار،

تتكلم عن التناوب أنا بغيت وأنا أعرف تاريخ المعارضة السابقة، المعارضة السابقة ما كنتش كاع تتقدم هاذ التعديلات لأنها تحترم المقتضيات القانونية ديال القانون التنظيمي، لا، لا ولكن كان أكثر من القانون التنظيمي، كان عندنا قانون على أي حال. المهم أنه بالنسبة للتعديل الأول، الاقتراض الخارجي تذكر أولا من الناحية أن حصيلة الاقتراضات هي موارد الدولة وهي تكتسي هذه الصفة وبالتالي تندرج في إطار ما يؤذن به في قانون المالية ككل الموارد، ويتضح أن الإذن الذي يعطيه قانون المالية بخصوص استخلاص المداخيل هو من نفس الطبيعة ونفس مستوى إصدار الاقتراضات.

المعارضة كانت قدمت بعض التعديلات نفس هذه التعديلات سابقا ولكن المجلس الدستوري كان واضح أقر في تحليله بدستورية المواد 11،1، 27 من القانون التنظيمي للمالية ولم يؤشر أبدا إلى ارتباطها بالفصل 45.

بالمناسبة بالنسبة للاقتراضات الخارجية من مصلحة بلادنا أنها تكبلش مثلما ما حدث في الماضي متزايد الاقتراضات الخارجية لا الاعتبارات سياسية ولا لاعتبارات مالية واقتصادية.

بالنسبة للدين الداخلي، الدين الداخلي هو في الواقع ناتج على تطور المداخيل والنفقات والتمويل الخارجي، وإيلا كانت قوانين المالية تحدد سقف تمويلات الخارجية، فهي تترك التمويلات الداخلية عندها طابق تقدير لأن التمويلات الداخلية هي جزء في السياسة المالية والاقتصادية مرتبطة بواحد العدد ديال العوامل اللي تتبات في وسط العام مرتبطة مثلا بالتضخم، مرتبطة بحاجيات تمويل القطاع الخاص مرتبطة بالكتلة النقدية كيف تتدور، مرتبطة باستقرار سعر الفائدة المتعلق بسندات الخزينة وبتمويل الاقتصاد، وهذا هو اللي جعل المشرع يعطيها خصوصية بحال جميع الدول هي أداة من أدوات تدبير السياسة المالية والنقدية ديال البلاد.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

أريد أن أذكر المجلس الموقر قبل التصويت على المادة 44 وعلى التعديل الوارد بالمادة 44 أي أن المادة 43 التي صوتنا عليها يجب أن يكون التصويت كذلك على كل الجداول، فلا بد أن نعتبر أن هذا الجدول لأنه السيد المستشار المحترم المواد الأخرى تتكلم على مجموع الاعتمادات دون تخصيص لهذه الاعتمادات في حجمها، بينما الجدول يحدد ويخصص لكل ميزانية المبالغ المرصدة إليها.

إذن كان لابد باش نعتبرو نفس التصويت الوارد على المادة 43 يمشي على موارد الميزانيتين الملحقتين وموارد دار الإذاعة والتلفزيون ونعتبر أن هذا التصويت اللي فيه :

- الموافقون : 67
- المعارضون : لا أحد
- والممتنعون : 21

تيمشي على كل الجدول المرفق بالمادة 43 باش نبقاو في نفس المعطيات اللي هي قانونية.

ونرجعو للمادة 44 والمادة 44و 45، دابا 44 خصنا نصوتو على التعديل الوارد في شأن المادة 44 بوحديتها،

إذن السيد المستشار المحترم تفضلو.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

... هي مرتبطة بالجدول (أ)الجدول (أ) يتكلم عن المداخيل ما عداه ليس لنا أي تصويت، واضحة كما هي مقدرة في الجدول (أ) ملي كنمشيو للجدول (أ) هو الجدول التي يتكلم على المداخيل.

السيد رئيس الجلسة :

إيلا سمحتو السيد المستشار المحترم القضية نتاع الجدول لابد باش ندقو هذاك التصويت لأنه تيقول كما هي مقدرة في الجدول (أ) المضاف، فلهذا إيلا سمحتو باش ما يكون عندنا حتى إشكال ولكي نتجند صلاة الشك لأننا تنعملو واحد العمل اللي أنتم تتبغيوه يتضبط السيد المستشار دائما نعتبر أن التصويت الوارد على المادة 43 ساريا على كل ماهو وارد في الجدول (أ). شكرا.

إذن ننتقل الآن إلى التعديل نتاع المادة 44، وهاذ التعديل نتاع المادة 44

- الموافقون : 21،
- المعارضون :67،
- الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل

الآن المادة 44 كما وافقت عليها اللجنة، نفس العدد، 67، 21، لا أحد.

المادة 45 نفس التعديل رفض ب 21 ضد 67، لا أحد.

المادة 45 كما وافقت عليها اللجنة 67، المعارضون 21، الممتنعون : لا أحد.

أعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت.

- الموافقون : نفس العدد 67
- المعارضون : 21
- الممتنعون : لا أحد.

أعرض الجزء الأول برمته للتصويت نفس العدد.

- الموافقون : 67
- المعارضون : 21
- الممتنعون : لا أحد.

وبهذا نكون قد أنهينا التصويت على الجزء الأول برمته، ونعلن عن رفع الجلسة، ونذكر بأنه ابتداء من الساعة الثامنة الأربعاء ستكون هناك دراسة مشاريع ميزانيات مرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية إلى الغد في الثامنة مساء.